میکرو فیلم تهیه شد
۱۷۲۲۵
۱۳۸۹/۱۰/۲

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی
اسم کتاب حاشیه بر فوائد الضیائیه (نحو)
مصنف ملا عبدالرحمن جامی
مؤلف محشی سید نعمة الله جزائری
خطی نسخ ۱۲ هجری
چاپی
سال چاپ یا تحریر
عدد اوراق ۱۲۷
جزء کتب نحو
شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۷۲۲۵
شماره قبض
واقف
تاریخ وقف ۸۸/۱/۲۰
طول ۲۰ عرض ۱۰/۵ شماره صفحات
۱۷۹

بموجب درخواست دانشگاه علوم اسلامی رضوی و موافقت
شماره ۹۷۲۱-۲۵/۱۱/۶۸ قائم مقام محترم و اجازه شفاهی
تولیت استان قدس رضوی جهت حفظ بهتر و استفاده
بیشتر محققین به کتابخانه مرکزی آستان قدس انتقال داده شد.

اسم کتاب شرح الاسم
مصنف
مؤلف سید نعمت الجزائری
تاریخ چاپ یا تحریر کتاب ۱۱۵۶
شماره عمومی ۹۰ شماره خصوصی ۴۸
واقف میرزا حسن کرک
تاریخ وقف ۱۳۲۵
جزء کتب ادبیات
شروطات در صفحه بعد نوشته شد

روئیت شد در سال ۱۳۸۲
۹۰

کتابخانه دانشگاه علوم اسلامی رضوی
شماره ثبت ۱۲۸
تاریخ تیر ۶۴

كتابخانه
دانشگاه علوم اسلامی رضوی

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

اعلم ان الكلام فى التسمية يستدعى تحقيق امور الاول فى الباء
ومتعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالحيى
او للاستعانة كقولك بالقلم والاول ادل على التعظيم لدلالة
الثانى على كون اسمه تعم يتوصل به الى الغايات وعلى
الاول الظرف مستقر وعلى الثانى لغو والفرق بينهما ان الاول
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه
الى الظرف فاستقر فيه فخفف صلة المفعول كالتلبس فانه
شامل لجميع انما ئه واللغو ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا
سمى به لخلوه وكونه لغى عن العمل فى ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا
واما اذا كان محذوفا فلانه حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقدير
فالفعل المقدر هنا الاخذ من الابتداء او التاليف وقولا العلماء ان الباء
يقدر بما جعلت التسمية مبدأ له ان قصد والتقدير الافعال
المدلول عليها البيان فرحبا بالوفاق وان قصد والتعلق الظرف
بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل ابتدء
بسم الله الرحمن الرحيم يمكنه ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا على ان
هذا وقد نقل الفاضل الطيبى للظرف معنى اخر وقال الظرف المستقر
الذى يتعلق تمام الكلام البدوى للشان يكون خبرا نحو لما كان
فيها خبر منك واللغو لما كان الكلام تاما بدونه نحو لما كان احد
خير منك فيها او يمكن رجاعه بنوع من اعتبار الى الاصطلاح
الشانى والامر الثانى فى تحقيق لفظ الجلالة انه اسم مشتق او جامد
وذهب بعض الى الثانى والا لزم التسلسل وح فهو علم للذات
المقدسة فى اصل الوضع وهو مذهب المحققين استنادا الى انه
يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل شىء لتوحد الا انها
البتة باسم فكيف يهمل خالق الاشياء وميدعها وبان قيل
كل واضع لشىء لابد ان يتعقله وذاته تعالى غير متعقلة لنا قلنا

الرحيم

الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان قلنا بان واضع غيره وهو مذهب
بعض الاصوليين او نقول تصور الموضوع له توجه ما كاف فى صحة الوضع
فيكون الوضع لم البشر وآخرون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اى
تحيّر لتحير العقول الكاملة عن كنه حقيقته علم قوله صم ما عرفناك حق معرفتك
وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء ما ازددت
يقينا فهو اما محمول على الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها
والمراد اليقين بوجوده تع او اثاره وتاثيره ظاهرا من لزوم كون معرفة
الامام ازيد من معرفة الرسول فيندفع اما بحمل طلب النبى ص لزيادة المعرفة
على الكمالية قبول المادة يعنى لما كان مادة النبى اكمل من مادة الامام فقد كل
كمالها او بحمل طلب الزيادة على ايام الحيوة قبل استكمال المعرفة التى لا يتصور
فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته بو ترى كان تزيد
يوما بعد يوم الى ان تبض اليه واكمل له المعرفة اللايقة بجنابه وهو نقل
تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو عليه السلام بلغ العلم
الكامل قال هذا القول وهذا الاول مسلكى فى حد ما الخيى وسابقه مسلك
العلامة الحلى ولا يخفى ما فيه وقيل من اله اى احتجب لاحتجابه عن
الحواس وقيل من اله الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه والحقت به الالف واللام
للتفخيم لا للتعريف اذ اسمائه تع معارف وقال سيبويه اصله الاه على
وزن فعال حذفت الهمزة وعوض عنه حرف التعريف ولذا التقطعت الهمزة
فى النداء الامر الثالث فى الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن
ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى
ونقض بحذر وحاذر واجيب المراد اتحادهما فى النوع بان يكون اسم فاعل
او صفة قال الامام جعفر بن محمد عم الرحمن الرحيم اسم خاص بصفة عامة
والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تع واما صفة
عمومية لان رحمته تعالى فى هذه النشاة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه
الرحيم الرابع فى دفع التعارض بين الحديثين المرويين فى الابتداء بالتسمية
وهو كل امر ذى بال لم يبدء ببسم فهو ابتر ولم يبدء بحمد الله فهو اقطع
وهو يحصل من وجوه هذا احدها ان المراد بالابتداء العرفى فى الممتد فهو

ان يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في حصول الابتدا
عليها بهذا المعنى وبهذا يتوجه تعلق الجار في اوائل التصانيف بالابتدا
لان امتثال الظاهر الحديث ومعناه في غير امتثال لا للمعنى خاصة فيه
ثم اي الابتداء الحقيقي الابتدا بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان
الابتداء الحقيقي يقتضي التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء بهما
وثانيهما وثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بالابتداء
بالاستعانة باحديهما لا تنافي ان الباء فيهما للملابسة والتقريب ما مر
ورابعها ان الباء بمعنى التقديم قال في المغرب بدء بالشيء اذا قدمه فلا
تعارض حينئذ لتقديمهما معا وخامسها وهو الحق عندي ان المراد بالاسم
ذكر ما يدل على الذات والحمد ما يدل على الذات بصفة الكمال فكلما دل
على الذات دل على الصفات لتضمنه بالكمال لاستجماع الذات بالكما
لات وكلما دل على الصفة يدل التي اما على الذات فيكون الابتداء
باحدهما مستلزم الابتداء بالاخر اضافيا الخ فان قلت الابتدا بالتسمية
ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس بشيء منهما اسم الله
ثم قلت لفظ اسم المضاف الى الله لكن المخصوصة بل [illegible]
بلفظ دال عليه قال النبي ع م بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى
على وجه يؤدي الى جعله مبتداء بالفعل فصح تقديم ذكره على الوجه
المطلوب فقول شيخنا الشهيد واضافة الاسم الى الله تعالى دون
باقي اسمائه لانها معان وصفات غير جيد واعترض بان كلا من
التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين
من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال حظها انه كذلك
ويقصد ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى الابتداء الاخير قوله
الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى
اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها
الاشارة الى مفهوم المسمى من حيث هو هو وهذا لام الجنس ويسمى ع
لام الحقيقة ايضا او الاشارة الى مفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع
الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارجي
او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف
في اللام

في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها
لتعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعضهم اخرى
الى انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما عهد غيره تعالى
فلا اعتداد به او لانه راجع اليه تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى
التقديرين حمل اللام على الحقيقة ادعى الجواد زم استفادة العموم من لام الجر
انه للاختصاص لان اختصاص الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظم
ما فهم من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من
جهة انه عند احد منهم وعند غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان قصد الحقيقة على
شيء يوجب قصد افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها
لغيره لكانت الحقيقة في ضمنها ضمنه كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات
الحقيقة وذهب بعض آخر الى انها لام العهد الخارجي والمراد الحمد لله الذي
حمد به نفسه مثلا لانه [illegible] او لياته احمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها المروي
انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها
ان المراد حمده الذي الغاه على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق ان المراد ما دل
على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو
اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على
ممكنات ممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشفت عن
صفات كماله وسمات جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته الظاهرة الباهرة واستكمال
حكمته الظاهرة ولا يتصور في العباد مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام
لا احصي ثناء عليك كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والمشهور
انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والحق ان قيد
اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما الاول فلما مر من ثنائه على نفسه
بقوله عز وجل وان من شيء الا يسبح بحمده والا فلوقوع الحمد على الكمالات
النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية وما اجابوا
عنه تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم فيعم الموارد الثلاثة وح
فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا قيد الجميلية فانها ماخوذة في المفهوم
الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل
فمعناه جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق بولية

او بمعنى المفعول فمعناه جنس المحمودية او جميع افرادها قائم به والاولى
وانه مصدر مبنى للفاعل وفاعله هو الله تعالى فمعناه الحامدية مختصة به
لانتنافى لانثنائه غيره فيكون وصفا بالجميل من اظهار العجز عن الحمد
ماخوذة من قوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والله
بمعنى المتولى الصاحب وعلم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه
من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل فى اللغة بمعنى الدعاء وفى الاصطلاح
بمعنى اركان المخصوصة فمن اين جاء ان يكون الرحمة قلت اطلاق
مثل هذه الاسماء عليه باعتبار غلبتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا
اطلاق الرحمن الرحيم عليه وكذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذوا
الغايات واتركوا المبادى والنبى فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع
من انباء بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف
واخوانه مكابرة صريحة لورود فى الكلام الفصيح وقد اطلنا الكلام
معه فى تعاليقنا على تفسير القاضى واما بمعنى المفعول من النبوة بمعنى
الارتفاع سمى به لرفع الله تعالى على ساير المخلوقات وقيل ماخوذ من النبى
وهو الطريق النبى عليه الطريق الحق الذى يفضى سالكه الى المطلوب وعلى آله
اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى الفه اما منقلبة عن الهاء او واو
قال بالاول سيبويه وقال بالثانى الكسائى ويظهر ان القول يظهر فى
التصغير ثم اعلم انه قد اختلف فى الاول فقال الشافعى اسم اقاربه المؤمنين
من بنى هاشم والمطلب ابن عبد مناف انهم اهله والادنون اليه
وعند الاماميه ان الال اسم الذين يولون اليه اليهم صورة ومعنى اعنى

ذوالخطاء الاعز وهم اهل العباء وباقى الائمة ووافقنا على هذا الامام الرازى
فى التفسير الكبير قال الفاضل فعل المحشى منع الشيعة ادخال على على
الال عند التصلية ونقلوا فى ذلك حديثا والتزم اهل السنة ذكره ايضا
عليهم فانها موجودة فى الاحاديث الصحيحة ان ما نقلوه موضوع انتهى
وانا اقول اما الحديث الذى اشار اليه فهو قوله من فصل بينى وبين الى بعلى
لم ينل شفاعتى واما النسبة الى الشيعة فان كان اراد به الامامية فهو
كذب عليهم لعدم وروده فى اخبارهم وورود عن ائمتهم عدم الفصل بعلى
وان اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال لانا وجدنا بطريقنا الى شيخنا
البهائى انه رآه فى كتب الكثيرة عليه فائدة تتعلق بهذا البحث لم يتعرض
لها قدماء الاصحاب وهو ان التصلية عليه وعلى آله لا خلاف فى انها
تعود بالنفع علينا واما عودها عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا
ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه الذى يظهر من تتبع الاخبار
واختاره استاد العلامة عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة
والفياض كريم ويؤيده ما ورد فى بعض الاخبار من ان حوادث الايام التى
ينزل علمها على امام العصر تعويض علمها اولى على التوسل على باقى الائمة
حتى ينتهى الى ذلك الامام وعلل فى بقوله لئلا يكون علم آخرنا ازيد من
علم اولنا فحكم الكمال تزايد لم يكن حاصلا قبل واما لعن اعدائهم فلا خلاف ايضا
فى عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف فى زيادة عذابهم بسبب فالاكثر
نا الاكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار استادنا العلامة زيادة
عذابهم به وهذا هو الحق الصحيح لكن يرد هنا اعتراض قوى وحاصله ان
اللعن فعل اللاعن وفعل باحد كيفية تعاقب به آخر لهذا فانه لقوا
عد العدل وتقرير الجواب عنه من وجوه احدها انه لما تقرر فى
الاحكام قرر عذابا بازاء الفعل او تركه وآخر بازاء اللعن اللاعن
واسهمهم كليهما فى اجلاق قوله على ذلك الفعل فعل عرض الحصر

نفسه لكنا للعقابين متعمدا فلا ظلم ثانيهما ان العقاب من قبيل المقاصد
واللحوق فان اعدائهم حيث منعوا من مراتبهم استحقوا ولحوقا فشاء الجهل
الاحتياج ولا دخلوا الحسية والمعنوية فهم تعصبوا من كل الاعمى حقا فالعذاب
باذائنا ثالثها ان كل محب لهم واذا اسمع ما صنع اعدائهم تألم واحترق قلبه
حزنا فذلك العذاب باذاء ذلك التأثير والالم واصحاب جمع صاحب بمعنى
الصحابي وقيل انه فاعل الجمع على افعال بل هو ما جمع لصحبة لكون الحاء
كنهر وانهار واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب وقد اختلف
فيه المشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل و
طالت صحبته وروى عنه وكان اهل الرواية عنه حين وفاته عم الصحابه
مائة الف واربعة عشر الف قوله المتادبين بادابه اى المتخلقين
باخلاقه الجارين الجاريين على طريقته فخرج من فصل ادخاله لان حديث
متعاق كانتا اشهر من الشمس في رابعة النهار قوله اما بعد وهذه
قال سيبويه اصل اما زيد اما فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم
والظاهر ان مراد سيبويه بيان للمعنى البحث وتصويره ان اما تفيد لزوم
ما بعدها لما قبلها والذي كان في الاصل كذلك كله فهم الاكثر
وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى من الكلام وما يأتي
واول من تكلم بها قيل داود عم بقوله تعالى وآتيناه الكتاب وفصل الخطاب
وقيل علي عم في بعض رسائله الى معاوية قيل قيس بن ساعدة الايادي
حكيم العرب ولحذف المضاف اليه هنا لفظا ومعنى نيته على الضم جبرا
لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعاني المدلول عليها بالفاظ
او الالفاظ الدالة عليها المرتبين في الذهن سواء كان وضع الديباجة
قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل ما هي
من خواصه قوله وافية اي تامة فيما صنفت له من حل المشكلات الكافية
التاء

التاء اما التانيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول اليه
فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة
المؤنث له قوله للعلامة الكافية بتقدير كائنة او حال منها على طريقة قوله تعالى
فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التانيث لان
هذا الواحد في صفة كانه جماعة فلذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ وان اتصف
بالكمال ولا يطلق هذا الاسم الا على من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي
والشيرازي وقد قيل ان الحاجب لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة
المشتهر بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا والاذهار
المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الحقيقة
وتوجيه الحقيقة اما باعتبار ان للشمس اول مطلع الى اول الجدي
في كل يوم مطلع حتى يستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها
وكذا الحال في المغارب وعليه قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
فباعتبار مشرقي الذهاب والعود وكذا الحال في المغربين اما باعتبار
ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب وكانه سمى كل
بلد في طرف بذلك نظرا الى الانسب بالمقام ويحتمل ان يكون الحقيقة
على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب على اخرى
الشيخ قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه ولقب به للنجدة كان حاجبا من
حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من مضى له سنون ولحاله خمسون سنة
الى اخر العمر والى الثمانين وقد نقل انه قتل شبابا فالوصف حينئذ للمدح
للتعظيم قوله تغمده الله التغمد الله الستر يعني ستر الله ما كان منه ان يغفر
انه اللايق قوله وجعل بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء
والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله الجنان مسكنا له لما اشتهر من ان
خير الامور اوسطها قوله في سلك التقرير وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده
باللآلي وجمعها بنظمها والسلك الخيط الخالي من اللآلي فالاضافة هنا
في لجين الماء ومعناه ان جمعت الفوائد في تقريره كالخيط فكما ان الخيط
يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره الكلام
وكان نعوده والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو
والزوايد والاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم في
سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللؤلؤ

الفريق الفرد عند اهل الكمال تكون بالكمال ولكن الظاهر انه قصد محبة البشرية
ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء ضياء الدين الاعراب الثلثة الرفع
والنصب والجر ابلغ في المدح والجر خال من التقدير والاضافة لامية اى
يتشرف به الى معرفة الدين وهو لقبه ويوسف اسم مشتق من الاسف
وهو الحزن فيوسف لى الحزين المغموم كما سمي به لذلك قوله موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى
الحزن وجميع المترادفات في تحطيط وربما حسنا وفرق بعضهم بان التلهف
التحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد
الحزن والتلهف الحزن قوله اضافية من عاداتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي
ينسبوا الى الجزاء المقصود منه فيكون بالنسبة الى ابن التهيل المقصود منه
جزء الثاني وهنا المقصود هو الجزء الاول لان المطلوب كونه نورا لمتضاربه
في امور معرفة الدين قوله كالعلة الغائية اتى بكاف التشبيه لان العلة
الغائية حقيقة ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين
مقدم في الوجود لكن لما كان متحركا صار كانه العلة وهي الغائية عبارة باعثا
عن تعلمه وتعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب وقبل الثواب الاخروي
وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله واستقبح الفصحا نسبة الفعل قوله
الى الفاعل بالبا لانه يشبه النسبة الى الالة في قولك ضربت بالعصا
ووجهه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اى ما كونى موفقا الا بمعونته
وتوفيقه قوله وهو حسبي وهي بتقدير مضاف الوكيل حسب مصدر بمعنى نعم
محتسب ليصح الحمل ونعم الوكيل جملة تفيد الانشاء المدح العام اى الذى
لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح
على جميع صفاته واما فيما لحق فيه فيمكن القول بانه مدح خاص بحيث على
فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية
والمخصوص بالمدح محذوف اى الله تعالى لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم ان يقال الجملة السابقة الخبرية
لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم لي حسبي فكانه عطف خبر السابقة
على تاويله

على تاويله بجملة الفعلية اى يحسبني لئلا يلزم عطف الجملة
على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح اى هو الضمير
السابق اى هو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبر انشائية
وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم
كون الواو للابتدا وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوع
اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير
معيب لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فوروده في الايات
القرآنية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين في سورة ال
البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف نقل ابن هشام عن ابي عصفور
قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو والعاقلون على
ان يكون العاقلون خبر لمحذوف وواضح من ذالك قوله تعالى انا اعطيناك
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله حسبنا الله ونعم الوكيل
وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عندهم رسم دارس
مقول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اى هذه خولان واما حكاية
وقوع الانشاء جزاء ايلا عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد كي متى
القتال واني للسهد اوتقدير القول في جميع ذلك تعسف وستحقيق
المسئلة على الايراد عليه انشاء الله تعالى في مواضع يناسبه كما جعل
الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها في اخر الكلام
كما ذهب اليه بعض علماء البيان هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين
غير معيب بوروده في اخر الكلام الفصيح اما حكاية قوله اعلم ان الشيخ
اه اشارة بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف
السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد وحاصل
دفعه انه نظم نفسه وتحمل كتابه هذا من حيث انه مصنف لا من حيث
انه مشتمل على المسائل بل ليس لكتب السلف الثاني تخالف الحديث
واشار الى الجواب بقوله ولا يلزم وحاصله ان امتثال الحديث يحصل

امابكتابه الحمد فى الدفاتر او بتصويره فى الخاطر فهو امتثل بالثانى كاف ساير مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة النكاته بين الابتدا بالتسمية والتحميد ينفعك فى هذا المقام فانه قد اتى بالحمد فى ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان تكون مستقلة لنفسها واجاب الفاضل المحشى عن الاعتراض الثانى بان كتابته ليس والا بان يكون اقطع وهو مبنى على ان المراد من ذى بال الاول انه مهتم بشانه ويعنى بمكانه فكانه القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان يكون المراد من هذا الوصف التعميم حسب قوله تعالى يطير بجناحيه فالمراد من امره ذى بال يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم الكره فالمراد انه اجذم فى الواقع ونفس الامر لا فى نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم تنجيل ابليس فى عداد العقلاء المكلفين قوله فبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن احوال اثبات الاحوال لنفسها او لاقسامها الواجعة الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة كما يقال الكلمة ما دلت على نفسها واما اثباتها الاقسامها كما يقال الاسم معرب ومبنى واما اثبات احوال الكلام نفسه كما يقال الكلام اما مركب من اسمين او فعلين والجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما عليهما لان موضوع العلم ما يبحث فى ذلك العلم عن احواله واحوال اقسامه وفى كلامه رحمه الله تعالى من قال موضوعه اما الكلمة والكلام راجع اليهما وكلام والبحث عن الكلمة وذلك لان الكلمة فى هذا العلم يبحث عن احوالهما قوله فتى لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز اذ يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم قد جرت العادة المصنفين ان يذكروا فى اوايل كتبهم تعريف علم النحو فيكون الطالب على بصيرة فى طلبه ويذكرون الغرض منه المقصود ليتوفر رغبة الطالب له اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم

والبحث عن

٧

الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه فهو صون اللسان عن الخطاء فى المقال والمصنف لم يتعرض لهما قصدا للاختصار واما اعتذر به الفاضل المحشى بانه كتب هذا الكتاب للصبى الذى لا يمكن تحصيله الا يسيرا فلا ينفع فى تحصيله البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقدره العلم على حفظ فى الكتاب منقلبه فان من يوخذ قد يحفى له المطالب وقد يوثق فى نظره المارب دنيبين له الغايات ليخرج عن حالة القسر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمها من تتمة تعريفها فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا التعريفهما دون تقسيمها فتلمذ فائدة فى بيان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج فى اماليه حدثنا ابو جعفر محمد ابن رستم الطبرى حدثنا ابو حاتم السجستانى قال حدثنا يعقوب ابن اسحق الحضرمى قال حدثنا سعيد ابن مسلم الباهلى قال حدثنى ابى عن جدى عن ابى الاسود الدولى قال دخلت على ابى طالب فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اضع كتابا فى اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبئ عن حركة المسمى والحرف ما انبئ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجعلت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان ولكن وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقال لم احسبها منها فقال بلى منها فزدها فيها انتهى كلام الامام واما ما افتقد وحيث كتب الفاضل المحشى بل جارية من العلم محقق السيد هاشم الحيلانى واضع النحو تدرج لوابيه عليه

اتفق العلماء انه ابو الاسود الدؤلي بأن أمير المؤمنين علي عم علي كما اتفقوا
ان الاول من وضع القرآن معاذ بن مسلم بن الهراء والسبب في ذلك الموضع
انه لما سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى
علي عم وقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب والعجم ثم قال ع الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف
اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال هذا الاصل بذا الاسم سمي هذا العلم
كذا اتينا تيمنا بلفظه انتهى وهذا لا ينافي ما نقلناه عن الامالي
بل يؤكده وقد ذهب بعض المتأخرين وجماعة من المحققين على ان الواو للقسم
لكن افرادها جزء من افراده ومفهومها جزء من مفهومه هذا وجه ان
لتقديم الكلمة على الكلام اما اوله فلان زيد اجزاء من زيد قائم واما
الثاني فلان مفهوم الكلمة كما سيأتي عليك من قوله الكلمة لفظ اه
وقد اخذ في مفهوم الكلام المذكور بقوله ما يتركب من كلمتين بالاسناد
الكلمتين اللتين كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم انتقل المصنف
المفصل بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيانه
ان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها
الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب الفاضل المحشي وجعل باب
اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم
تقديم المفهوم الا يرى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل
الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد
المركب على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متحدة
في الزمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الآخر واما تقديم
مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلمعارض حيث ان مفهوم وجودي
ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها
قيل هي والجرح والصغير هو ان يكون بين المشتق والكلام مشتقا
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على ثلثة اقسام صغير

وكبير

وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب
في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به لانه من نظر الى
ضرب يعلم بدون التامل بانه مشتق من الضرب والكبير وهو ان
يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب جذب من الجبذ سمي به
لان معرفة كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه لا يعرف الا
بعد تامل كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر وهو ان يكون
بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة الاشتقاق
هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام
الرازي وجعل اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة
في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد
وقرينة هو القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون
اللفظين تناسب في احد المدلولات الثلثة مع اتحاد الحروف الاصلية
او وجود اكثرها مع المناسبة في الباقي والمراد بالمدلولات الثلاث
المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاول كما بين
مصادر المزيد فيه الماخوذة من مصادر المجرد كالتخريج والخروج
والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه بينا سبب
مدلوله التضمني اعني الحدث وفي مدلول الالتزام اعني الوجع والمكان
واضرابهما واعلم ان النسبة الى القبيل ليشعر بتقريبه وذلك لان
المناسب بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو
لازم معنى الجرح التاثير الذي يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطا
بقيا للشمس ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم
منه في اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة
بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرح بفتح العين واما
الجرح بالضم فهو بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء القصد
الى الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبر حتى

انهم اطلقوا الجرح على الكلم للسان قال الشارح الكاشاني وفي قائله
امير المومنين علي ع ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض
ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول ان صحت الديوان
المنسوب الى امير المؤمنين ع فلم اجله ولكن حقيقة معناه وعلو
طبقته شاهدان عادلان على صدوره من ذلك الامام اما لفظا
كما هو لو نثره او نظمه الشعراء كاف كثير من حكمه ولو اريد به انه
عليه السلم لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر ففيه
اما اولا فلانه ع تمثل باشعار العرب في كثير من خطبه البليغة واما
ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف لكنه كمال
في نفسه ولو وجدت هذه الكمالات في كثير من اطواره عليه السلم
في المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في حد نفسها نقص بالنسبة
اليه واما ثالثا فقد قال الكاكي الكلام الموزون المنسجم مثل
الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته
وبلاغته ع **اقول** ما تراه شعرا وغير مقصود له ع وقد رأيت مثل هذا
في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ع **قوله** والكلم بكسر اللام جمع
لا جمع كتمرة وتمر واعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه جنس
واليه ذهب الجمهور ثانيها انه جمع واليه ذهب الكشاف و
وصاحب اللباب ثالثها انه اسم جمع ونقله الازهري في التصريح
بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين
هذه الثلثة فلا ان تحققه فنقول الجمع هو ما دل بالمطابقة فاذا
قلت جاءني الرجال فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد
لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض واسم الجمع
ما دل على كل واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط
فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة
المركب على كل واحد من افراده اجزائه واما اسم الجنس فهو على
قسمين

على احاده

تسمى اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة
من حيث هي باعتبار المفردية ويصدق على القليل والكثير
والعسل والثاني ما وضع للحقيقة لكن باعتبار وجودها في الاكثر
من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفاء الاثنين انتفاء الواحد اذا
عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم الجنس وان ما استدل
به على الحقيقة لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جمعي هذا وقد احتج
عنه الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسمائه اجناسا جمعية
في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع كلفظ الكلم انتهى والظاهر ان مثل هذا اللفظ حمام اجرائها
على القول بانها اسم جنس قبل الثاني منه فا استشكله بعض علمائنا
في الحاق مثل الحمامة الواحدة بكمارة مثل الثلث فصاعدا حيث ان الواحد
لفظ الحمام مثل قال ان كان الحمام اسم جنس فحكم الواحد حكم الثلث وان
كان جمعا يلحق الواحدة بالثلث فقد عرفت الحال **قوله** يصعد الكلم الطيب
فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا
جاء في جمال ...... قلت جاءني جماعة وهما مما لا ينبغي جمعية
ايضا كونه عادة لم تبن عليه الجموع وتصغيره على كليم وهذا الوزن
مختص بالمفرد ... حيث لا يقع الا على الثلاث لوتم هذا الدليل لدل
على ان مثل القوم والرهط واظهرها مما يدل على الثلاث فصاعدا
جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل **قوله** والكلم الطيب يقول بعض
الكلم الطيب اما بان يقال اطلق الكلم واراد بعضه او يكون لفظ
البعض مقدرا دخل عليه فيكون الصفة كالنعت مثلها في قولك الجم
الطويل العريض العميق يحتاج للحراق ليشغله وهو بعيد عن
ابواب اللغة وقد قال الفاضل المحشي ..... هذا الجني بان
يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف
يبطل معنى الجمعية فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته
وكيف لا يبطل معنى الجمعية هنا متى ..... ولو كانت باقية لزم ان
لا يصعد الكلم الطيب الواحدة ثم تصير اجماعية الكلم انتهى كلام

واقول ان الجمع بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار الظاهر اى لفظ الجمع و
وجمعية باعتبار معناه ان المراد به جماعة واداة الاستغراق لما
دخلت عليه بطلت جمعية معناه فصار المحفوظ به كل فرد فرد بعد
ان كان كل جماعة اما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية لم يتغير
معنى والتوابع كالوصف والبدل واضرابهما يتبعان له من حيث
اللفظ ولو كان لفظ الكلم جمعا والحال لم يتغير لوجب جمع الصفة ولو
كان على ما قال لوجب ان يقال جاء في الرجال العالم هذا مع ان كل فرد
هذا من الافراد ينظم الى مثله يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها
بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند
واضرابهما من المحققين واللام فيها للجنس الخ الى الحقيقة
لان التعريف انما يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معقولة بحال
التعريف لوحدتها لا للتعريف للافراد لانها غير معقولة لعدم
تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة
اقسام احدها وحدة الجنسية كوحدة الثمرة وثانيها وحدة النوع كوحدة
الحيوان والانسان وثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد
وعمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس والوحدة لوقوع كل منهما صفة
للآخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينهما بين
ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت الى لعدالابعو حيكى الجوب بالاتمام
عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت فنقول هذه الوحدة لا يصالين
تنافيها كما توهم الفاضل الهندي كيف لا تجرد التاء عن الوحدة لانها معنى
ليست تنافيها كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلهما
وتريان لاختصار التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة بين قوليهما
ولم يقل لفظ لانه لم يقصد الوحدة وهذا وظني انما يلي في مقام الجواب
تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة نوع الحقيقة وهي واحدة والتعدد
في افرادها كما حقق في الحكمة وبالوحدة مطابقتها قوله ويمكن حملها على
العهد الخارجي الخ ان للكلمة افراد حقايق احدها الكلمة اللغوية والثاني
الكلمة المنطقية والثالث النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة

بحيث

١٥

بحيث تكسر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول بينهم
وتصديره بلفظ الامكان يشير الى انه فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي
بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات يجب خروجها من حالة التعريف ثانيهما ان اللام العهد يكون اشارة الى حقيقة
من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من
مفهوم الكلمة بل من مفهومها واتى ايضا انه فهم من قولهم لام الجنس
الذي عليه المنطقيون ليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس
وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي متواطئ على كثيرين الخ جعلوا اللام
في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة
الحقايق كما سبق عرف المصطلح عليها من هذه الصناعة فكانه قال تلك
الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هي لفظ الخ فلام العهد هنا
لا تخرج عن لام الحقيقة بل باعتبار ان الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق
الحقيقة نعم لو كان للمعهود فرد من حقيقة لا يصح ما قال فهذا جواب
الدليل الاول ويفهم من جوابه عن دليله الثاني فان قوله والكلمة
الجارية على السنة النحاة فرد منوع لما عرفت ان المعهود قسما حقيقة
من حقايق مفهوم الكلمة فتامل في هذا التحقيق فانه سيأتي كذلك ظاهرا منافا
لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هي حقيقة ما قصدوه فان
قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب
ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح لتلك الحصة من حيث انها حقيقة
كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام فباعتبار كونه
حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بالامكان بهذا الاعتبار ارتكاب
ما لا يحتاج اليه مقام التعريف اياه فليجعل ابتداء حقيقة من حيث
هي هي واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة الحد ولا
ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ
في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي
من الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح قصد

المعنى الاول حيث اطلق الوحي اولا ثم اطلقه ثانيا بقوله ارجعنها الثلاثة
يتوهم ان المراد الوحي من الفم على مانعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما
قالوا الا ان عند التحقيق المحققين قصد المعنى الثاني وانما قلنا
لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم واللفظ المناسب
لفظته الحجر ونحوه وثانيهما ان تقييد اللفظ على الاكل اعدل شاهد
على تقديم الاكل عليه فاللفظ لا يتصور الا من الفم فيقول المحشي
لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها
في الفم فيكون المناسب ان يقول لفظت النواة او يقول هذا ومرتب
عليه اكلت التمرة مع ان للمعنى الثاني للتناسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى
الثالث واذ كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا بالحرف الجر
فالمناسب للمعنى الاصطلاحي اللفظ الملفوظ به لكونه اخص من المعنى
العرفي الذي اللفظ الاصطلاحي يتناول ان الفاظ الحكمية التي لم ينطبق
بها ومن قال لا تم النقل من الاعم الى الاخص وهذا وقع قال نجم الائمة ان
اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما
استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا الكلام فيه النقل في عرف النحاة الا ان
يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وفي هذا العرف يتناوله
مع الحكم ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كما نقل
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل التسمية
المسبب باسم السبب فان صدر الحروف عن مخارجها سبب التكلم والتلفظ
بها وعلى الثاني من قبيل التسمية الخاص فان الملفوظ بمعنى الرمي مطروحا
او غيرها وهذا السبب بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما هو المقول
ولعدد وقال المحقق الشريف هذا التعريف دور لان معرفة التلفظ
الماخوذة في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب انه يتلفظ
بمعنى يحصل ينطق هذا احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي
واعلم انه قد اضطرب كلام شارح هذا الكتاب في حركات حروف الاعراب
بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من جاء زيد مركبا فلم
يكن الا

فلم يكن اسما معربا لانه من اقسام الكلمة وان لم كلمات لم يكن حد الكلمة
مانعا فذهب بعضهم انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب
عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست
كلمات واجاب عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا
هو الجواب مع بعدها غير صحيح عن حروف الاعراب بل هو صحيح للفظ يوم
والثاني هو الحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد
الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة بحيالها لا في ضمن كلمة اخرى
كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله مهملا كان او موضوعا الى اخره
وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارة ابن الحاجب المشهورة على ان
مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع
اشرف منه لان الاصل في كل كلمة اللفظ الاهمال والوضع طار عليها
قوله كزيد ضرب لم يمثل للحروف اكتفاء عنه بالكاف والواو
اذ ليس من مقولة الحروف والصوت اصلا وهذا كبرى لصغرى
مطوية من الكل الثاني تركيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة
الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت
فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي
بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال المحشي ولله اندر ابنه من اي
مقولة ولم انه من مقولة المرجع اليه فان كان راجعا الى الواجب
فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا
الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر
لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس من مقولة الصوت والحرف ليس
على ما ينبغي قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام الكتفي عن
فهم من غيره لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا
الى زيد يكون الفاعل المقول هو زيد والجمهور ما فيه قوله انما عبر واعنه
باستعارة لفظ الخ دفع لما يتوهم ولجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي

يعلم

انما عبر منه بهذه العبارة
كونها موضوعة له فتبين ان
التعبير على طريق الاستعارة

کتابخانه
دانشگاه علوم اسلامی رضوی

لكونه محكوما عليه كضرب ومؤكدا كقوله يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة
ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ عليه
١٣ عليه سمى لفظا حكميا **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة أن يكون هذا الكلام
منع مقام التحقيق في بيان ان المحذوف من اي القسمين ولما ان
يكون اشارة الى ذلك ما ذهب اليه المص في الايضاح من ان المستتر
هو المحذوف لكن مع تمييز المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا
اللسان عن حذف الفاعل مبيان ان المستتر والمحذوف لفظ
حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون اللفظ الحكمي شاملا ح
قوله قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان انما قيد هنا للتحقيق
لا للتعليل لظهوره بعض الاحيان لان الحذف ان كان جايزا فالتلفظ
به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف ح يمكن التلفظ به وان كان غير
محتاج اليه وانه يتلفظ به حال اختلال احد الشرايط الوجوب
كان لا يصح مقام غيره او عن ينتفي القرينة الدالة عليه ومن هذا الكلام
يندفع فاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة لصدق
ماهية اللفظ عليه لانه من مقوله ما يتلفظ به الانسان وصدق
الماهية يستدعي الوجود فالمحذوف موجود فهو قد حمل اللفظ على ما من
شانه ان يتلفظ به الانسان ذاهلا عن انه تعليل مستحق لان يعترض
عليه **قوله** وكلمات الله داخلة فيه الخ لما اعتبر الانسان في تعريف
١٤ يرد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان المتلفظ كل واحد منهم
وحاصل الجواب ان الانسان ههنا يتلفظ فليس له مدخل في هذه المنافات
او يقال انه من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه
انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلا يبقى كلمات الله ولا يبقى
الفاظ الله **قوله** الدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات يعني داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال
مبتدا يعني داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط
وهو الرسوم الكتابية والعقود جمع العقدة وهي عقد الاصابع الا ان
كل عقدة

لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص في الاصطلاح واد باب الحساب والتجارة
والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام المحققين — كما قال بعض
تعريض ببعض الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصبة
والاشارة فانها مما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وجوابه
الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو منها كذلك لان
الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون التهب وجه الرد
ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف واظن انه ان قصد هذا
فكلامه في غاية الركاكة لان مراد بعض الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه
بعد الدخول والاصوب انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع
الاعتراض عن يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع العقول الاحتراز
الاحتراز انه به فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بتقييد
اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يراد في الفصول قيد — ينطبق
الاخراج وهذا محل عبارته غاية الانطباق **قوله** وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة الخ والحاصل
له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة عرفا
وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول لم ترك
المص هذه للامرين المذكورين واجاب الشارح لبيان فساد الامرين
اما الاول فلان المص لم يقصد من اللفظ الواحد التي قصدها
العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله
علما واضرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة
بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو زيد حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد — مؤول بالصفة اي
بصري مصري منسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة
هذا الدار مكان طيب والفاظ وان كان بعض الملفوظ الا انه في
الاصل انه مصدر يعتبر في هذا الاصل نحو امراة صوم والوجوب
المطابقة شرطان احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث كفعيل بمعنى المفعول نحو رجل جريح وهند جريح وثانيهما
ان يكون رافعا [illegible] فلا يؤنث في هند حسن وجهها

بخلاف هند حسنة الوجه فلم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكره
وليس المقام مقام بيان تفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه
حذف بائين وضع الوضع في [illegible] المكان
ولما كان الوضع لسبب تعيينه بان [illegible] المعنى فهذا
للفظ ومكانا له سمي بقوله تخصيص شيء بشيء ولم يقل تخصيص اللفظ
بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سياتي فان قيل المراد فقد الثاني
على الاول او الاول على الثاني واياما كان يلزم منه خروج المشترك
والمترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص القصر كما هو مصطلح الارباب
للمعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا
على المعنى بتعيين الواضع ولذا عرف بعضهم بقصد المتكلم افادة
التبع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا
فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص
فيه احدهما بالاخر فاما متى اطلق كان لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم
منه الشيء الثاني وهو كل الجرس واحي اي شاهد بالعين
كان في الدوال الاربع فانه عند مشاهدتنا النقش نفهم الشيء الثاني
وهو نصف الربع او وبعد مثلا قوله فهم منه الشيء الثاني الخ
بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد
انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا قوله قيل القائل
الفاضل المهندي قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على
القول بانه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب
اليه المحققين والحق انه موضوع للنسبة لا فاعل ما فلا يخرج وحاصل
الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله ويجاب الى اخره وحاصل
الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بينهما
وهي سرت من البصرة اه مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب
بان الضميمة المعني يحتاج اليها لا للدلالة بل للتعيين قوله
ولا يبعد الخ حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف
بين ارباب الفصاحة المعتبر عندهم اهل الاداء تسمية للسبب باسم المسبب
واذا

اذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضم ضميمة فح لا يحتاج الى تقييد ذلك في
قيد صحيح كما اشير اليه على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد
لشيء هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقصد باللفظ لانه قد يقصد با يدل ما
اللفظ وقد يقصد بغيره كما في معناه الدوال الاربع قوله فهو اما
مفعل اسم مكان الفاء ففصيح اي اذا عرفت مفهوم اصطلاحه فاعلم
اللغة اما مفعل اسم مكان او مكان القصد سواء كان قصد لشيء
ام لا نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما مكان
القاصدية او المقصودية قوله ومصدر يسمى بمعنى المفعول او بمعنى فمن
عناية وعناية بمعنى معنوي اي مقصود نقل الى المقصود لشيء فهو من قبيل
نقل العام الى الخاص قوله ومخفف معنى اصل معنوي كمرمي اجتمعت الخ
الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون وقلبت
الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف احد
اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد
من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فهذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى
والنسب بمعناه الاصطلاحي من الاشتراكهما في المفعولية وان افترقا بالعموم
والخصوص قوله ولما كان المعنى الخ جواب سؤال وهو ان المعنى ماخوذ
في تعريف الوضع لان المعبر عنه بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام
مقام الاختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره يعكس
على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص الشيء ولم
قوله يعتبر الشيء الثاني والحاصل لهم على هذا اما صحة لو صفه بعض وهذا
من مؤيدات كونه صفة لدال اللفظ كما سياتي ولخراج حروف الهجاء
بقيد صريح والذي يختلج في بالي عدم الاحتياج الى ما ذكره لانه
بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره ضيقه بقوله لمعنى
قوله فخرجت اي تقييد الوضع دائما لم يحترز به عند ذكر الذي الاحتراز
به على هذا النحو مبني على تجريده عن المعنى فتبين ذكر المعنى لا معنى لقوله
والالفاظ الدالة على الطبع اي الدال على معانيها بنوع الطبيعة
كالالتزام على القصد يقتضي التلفظ بهذا اللفظ كما يخرج

هذه الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز مسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ فلم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد
بالمهمل ما ليس بموضوع مع ان ذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعد من
قبيل سب الملائكة وجبرئيل وكذا قال الشارحون في هذا الكتاب
وظني ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح فان المهملات هي الالفاظ
التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى الوجع العكل
لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون
مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت على وجود اللافظ
بتوسطه فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار
او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع تخصيص اصلا الا
الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل
ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجاء تقطيع اللفظ بحروفها بعد
فحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اي حروف يتركب اللفظ
الموضوع لغرض التركيب اي لانها انما كانت موضوعة لهذا الغرض منها
كان هذا الغرض معنا هنا فلا وجه للاحتراز منها بهذا القيد لانا نقول
ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى عن اللفظ
اي يقصد لاجل اللفظ والا كانت حروف الهجاء كلها معاني
فاللام في لها الغرض ليست علة الوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية مثل في قولهم وضع اللفظ
للدلالة على المعنى وظني ان القيد مستدرك لان بعض حروف
الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة
الاستفهام وان اردت اخراج مثل هذه واخراجها اما بقيد الحيثية
فانها من حيث انها حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او لما حققناه سابقا
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء الاخر كلفظ الاسم والفعل
والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه مبني
على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله
فان قلت قد وضع لما كان هذه الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض

الاول

الاول لانه لما كان اجاب بتفهيم المعنى ورد هذا في ذيله والا
لكان المناسب ذكره بعد شرح قوله كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر
ما ليس انشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد
واضرابهما والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكره بعدها من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث
قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله هذه
الالفاظ المذكورة في قوله بازاء اللفظ المركبة معاني فحاصل الجواب
ان هذه الالفاظ التي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة
بالقياس الى الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها فان معنى المفرد
كالمثال ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا ريب ان جزء الجملة الى معانيها للدلالة جزء لفظها على جزء معناها لا انها مفردة بالقياس
اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد من زيد قائم بل
مجموع هذه الحروف يدل على مجموع زيد المعنى فلا دلالة عليه كدلالة اللفظ
زيد على معناه قوله وقد اجيب الجيب سيد تلك الذي في شرح المواقف
بالمتوسط قوله ليس منها اي في مقام النقض على تعريف الكلمة مفردا
كان او مركبا الاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا او
والاعتراض الثاني قوله بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع للمفهوم
وهو قولنا كلمة دلت على معنى الخ واعترض بان هذا ايضا مفهوم
مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى المعنى الا
انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق
فلا حاجة الى اعادة والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي
مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت الة ملاحظة فهو في حد ذاته
مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل الخ ظاهر هذه العبارة
حلا اصلها ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا للالفاظ الجملة وعلى هذا
يكون البيان مفهوما بمفهوم الاسم فكانه قال الاسم مفهوم كلي و
لذلك المفهوم افراد من الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف
وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف جزء الكلمة اسما ولذا
يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف الجر والجملة اسم فلكرة

مفهوم الاسم واحالعليه مفهوم الخبر والجملة وغيرها ومفهوم
الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ كزيد قائم وقام
زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم الخ متعلقا وتتمة اللفظ
السابق والتقدير هناك لفظا كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها
وضع بازاء اللفظ اخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ وهو
الذى عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل
في هذا المقام فانه مزلة الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض باستثال الضماير الخ اى الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة
موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء منقوض بامثال الضماير واما مثالها
موصولات ونحوها الواجبة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة فليس هناك مفهوم كلى يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فقيل لك الذى قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل الذى
قلته مركب خبرى قوله فان الوضع فيها اى في كل واحد من الضماير
وامثالها والاعتبار والجهة باعتبار تعدد الامثال قوله الا الوضع
له خاص لان الموضوع له الافراد بلا خطر ذلك المفهوم قوله فليس هنا
الا في مقام وضع الضماير وامثالها للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع
الضمير اليها قوله والموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان
هناك مفهوم كلى يسمى الموضوع مجازا كما يقال ضمير الغايب موضوع
لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا مجازا واما اداة موضوع لجزئيات
هذا المفهوم والموصول موضوعة لحقيقة مبهمة والمراد افرادها لان
لو حقق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا
بد للواضع في الوضع حالما من تصور المعنى فان تصور المعنى شيئا
وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور
المعتبر فيه اعنى تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور
معنى عاما يندرج تحت جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى
العام فيكون الوضع عاما والموضوع عاما كما لو وضع الموضوع للحيوان
الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة

تحته

تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها
وهذا العلم الاجمالى كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور
المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا اعنى ان يكون الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن لان
الجزئى ليس وجها من وجوه الكلى ليتوجه العقل به اليه فتصوره اجمالا
انما الامر بالعكس اذا انتقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظ لا
يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال قوله به متكلم لا بعينه
وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا والا لكل واحد
منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان
يكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها
له استعمالها في افراده المعينة كذا قال جماعة من الفاضل والحق ما تاخر عن
افادة العضد وللسند الشريف واشار اليه فاضل الخ وهو انها
موضوعة لكل واحد معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا
في شىء منها ولا الاشتراك تعدد الاوضاع ولو صح ما ذكروه لكانت
وانا وانت ونحوها مجازات لا حقايق اذ لم تستعمل هذه الضماير فيما
وضعت له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها
واصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفوا
ائمة اللغة من علم استلزام المجاز لحقيقة ولما احتاج من نفى
الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن على سبيل
التمثيل واعلم ان العلم يدل على معناه لا انه عمدة وتعريف
على جزئيته
المعنى المفرد فلو صح ما ذكرت لزم ان يكون للمعنى قوله ومفهومه توهم
الخ اى في جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان كلا
متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع متعلق بالمعنى
المعنى المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه انما تعلق شيء مقيد
بصفة تستفاد منه عرف اللغة ان تقييد هذا الشىء بصفة مقدم
تعلق بتعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ
له لامتناع وضع شىء الا بعد وجوده واذا كان المعنى مقدما

تتصفا بصفة يجب ان يكون الصفة متقدمة وانما عبّر عن هذا الامر المحقق
بالتوهم الفهو المتبادر في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل استعماله فيه لان المعنى المفرد
على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمعنى المركب بالعكس والدلالة
عليهما وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد لما تحمله بعض الائمة
الاستئناف بادر من ان الافراد صفة اللفظ عند النحاة وانما هو صفة
للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكروا اكثر كتب طرق الباب
فينبغي ان يتركب فيه تجوز اي يكون المعنى متصفا بالافراد قبل
الوضع به لتسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كما في من قتل قتيلا فله
سلبه اي من قتل رجلا شخصا حيا اي من اهل الحرب فله ربه
الجسد وثوبه فسمي ه الشخص الذي يؤول الى القتل قتيلا لا
ما لا يدل جزئه وانما لم يقبل منهما جزئه لفظا لانه يلزم
حينئذ ان اللفظ آخر على ما لا يخفى قوله ولهم بل كلهم من ايراده لفظ
تكسر الخ اي حين جعل المفرد صفة اللفظ صفتان احدهما جملة
فعلية اعني وضع والآخر مفرد فالاحسن في الوصفين التساوي
ليكون الكلام على نسق كلها يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما واحد
بالفعل او بالاسم فخالف الاحسن لا لبطلها من نكتة وهي بيان
تقدم الوضع على الافراد وبحسب المرتبة لان التقدم الزماني
غير معقول هنا كما عرفتها فيه فاستعمل ما يدل على تقدم الزمان
اعني صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي والتجوز والتشبيه
الحاصل في الاشارة الى انه يمكن ان يكون قوله غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى
لما كان ها هنا مجهولا اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها
بقول قوله وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة
على صورة النطق والوقف بها ولذا لم يساعده ولذا وقع على النون
يقلب بتنوينه الفا نحو رأيت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب قوله
بالالف فانه مفعول بواسطة اللام الامر في هذا دفع اعتراضين
احدهما ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما انه لا بد

مع اتحاد العامل

اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو ههنا مختلف لان العامل في
الحال وضع وفي معنى حرف الجر وجه الدفع ظ ولم يتقدم الحال على صاحبه
مع انه هو نكرة لانه ظرف والاعور تقديمه عليه على ما سيتلى عليك
قوله وجه صحته الخ اي وجه صحة وقوع الاسم المفرد حالا
سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان
يكون الحال وعاملها مقترنين والوضع هنا مقدم على الافراد على ما
عرفت محاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا
ورتبة الا انهما مقترنان للزمان فان اتصاف المعنى بالافراد حالة
الوضع وهذا القيد اللغوي اذ ان كان نفي صحته لحال اليه قوله وقيد
الافراد لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع
للمفردات لا العين ها مردود بما حررناه وفي غير هذا الكتاب من انها
موضوعة وتحقيقه لوجهين احدها ان المراد بالوضع هنا وضع عين اللفظ
لعين المعنى كما في المفردات ووضع اجزائه الاجزائه كما في المركبات وثانيهما
انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا
يعرف به الالفاظ كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها
الى علم النحو قوله كلامية يعني كلامية اليا اللنسبة اي مركبات منسوبة
الى الكلام بان يقال لها الكلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات
التامة كزيد قائم وغير كلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا
او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به الخ كذا يخرج عنه جل
بالتنوين فان التنوين يشابه اللام في كونها من حروف المعاني
مثل عبد الله لكل مركبا اضافيا صار مفردا بسبب العلمية وانما صار
مفردا لان المقصود الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات
المستحق لجميع المحامد الا انه قوله مع انه معرب باعرابين اعراب على
المضاف والآخر على المضاف اليه وانما المعرب باعرابين مع كونه مفردا
لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول باعرابه
باعراب المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه بالغرض مع علم عينا

النحو لان الغرض عنده معرفة احوال الالفاظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له
انكلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما
فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل
الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل المذكور من ان تعريف المصنف
مختل بوجهين احدهما خروج مثل قائم ابوه والثاني دخول مثل عبد الله علما
اراد ان يذكر تعريف المفصل مختل بوجه واحد قوله بانه يقال المطر
واحدة الظاهر ان المراد الواحدة العرفية عند ارباب اللسان فلم يصدق
مثل هذا الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي ان المراد باللفظ
الواحد ما يتلفظ بمرة اي دفعة بحيث لا يتلفظ به مرتين باعتبار
ما فخرج مثل عبد الله الذي يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضعه
الاضافي وهو بعيد قوله ومثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل
بعد ان عرف الكلمة عاد ذكره الى جعل عبد الله من اقسام العلم المركب
فالظاهر ان كلامه ثم معرض سبيل الاعتراض فنفسه الفاضل المحشي
كلامه الى الاقرار ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في
تعريف المفصل اللفظ فزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد عند المصنف
البعيد قوله اعلم ان الوضع الخ المقصود في هذا الكلام دفع توهم لم يذكر
المصنف في التعريف قيد الدلالة ولم يات به كما فعله صاحب المفصل
ومحصل الجواب ان المصنف لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما الدلالة
اكتفاء بعينها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من
الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كانت بحسب
كون الشيء العلة للطبع عند عروض المعنى فطبيعية وان كانت
لغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع قوله دير المسموع
وراء الجدار قيل بدير التخصيص الدلالة العقلية لان ذكر دير
يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق في هذا الدلالة بين المهملات
والموضوعات وقيل قوله من وراء الجدار لانه لو سمع من هذه اللفظ
حال المشاهدة لعلم من جهتها جهته قوله اي من تسميته لعلم ان هذا
التقدير لها فوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به
يحتمل

يحتمل تعريف الكلمة بتصويرها فانها بقسمة حيث دالتها تحصيل بملاحظة حينئذ
تفصيل الاقسام وثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فان شرط الظاهر ان
واحد من اقسام الثلاثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد
منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له لم يجعل
الخبر مقدرا لوجود الشرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا كان
مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر اكثر
واولى وهو هيهنا مذكر فما الالباب ان يعتبر بضمير المذكر فاجاب
بان الخبر محذوف رابعها وهو الظاهر ان الضمير راجع الى مفهوم الكلمة
الاولى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم الجزئي او
الجعلية فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى
انقسامه اليها انه المنقسم اليه قبل الدلالة على معنى في نفسها مع
الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال الاخرين واشار اليه
نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة
معا لان الواو للجمع والجواب بانه هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من
قسمة الشيء الى جزئه وليس كذا وانها هي من قبيل قسمة الشيء
الى جزئياته ويكون ما اشار اليه جوابا آخر وهو ان المقسم لقبوله
وهو اسم الذي تنقسم الى الاسم ه فافهم قوله لانها ان الكلمة الخ غرضه
هذا ان في اثبات التقسيم او لا يصدق على اخرين احدهما ما لا يدل
الاول اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن على معنى في نفسه والقسم الثاني ما ليس
بحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف فيه على ان المراد بالدلالة هي التي بسبب
الوضع وهي الكون الآخر قوله اما من صفتها اه انما قدره في نظم الكلام
ليصح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة
اما دلالة او لا دلالة لكن يصح ان يقال صفتها اما الدلالة قال سيد
المحققين لا حاجة الى تقدير الشيء في هذا المقام فان فرق بين المصدر
الصريح والفعل المضارع المصدر بان وان في تاويل المصدر باعتبار
احكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر والاضافة او نحوها ولذلك
ان معنى الفعل مربوط بالمصدر بلا تقدير انتهى وهو محل شيء
فقال بعضهم اعاد الى بمن مع ان المقسم يتم بعضها للتنبيه على كونه وصف

الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر
من الاقسام لا انه ليس له فرد اخر غير الاقسام ان معنى قولنا الانسان اما عالم
او ليس بعالم الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فقد يد
من التزيين اللفظي وتحسينه اشار الى
ظرف مستقر اعني الابتداء والانتهاء اراد بالابتداء والانتهاء
الحاصلين لانه معناها والا فالابتداء والانتهاء العاملين معنيان
مستقلان يخبر عنهما غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء
خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه في مبحث الحاصل والحصول
فانتظره اذا عرفت هذا الحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
على ما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف لم يستقل بالفهم
له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره انه اذا انتقل
لفظ الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان غالب الحروف
كلفظ حال ان لا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف تسمية الاسم
فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان غالب
كليهما ظرف له ذا ما فيه فلقائل قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت انتقل
هذا المعنى الصواب فاعلم ان له توجيهات اخر في كلام الافاضل الحاصل
قول بعضهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه
متوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل
في الجواب انه للتبعيض وجدت تصوره متوقفا على الغير لانه لا
يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل
لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك
فيلزم ان يكون حرفا والقائل به ثانيهما قول الرضي المراد
دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت مثلا لم يدر هي مبعضة
ام مبينة ام غيرها فاذا ذكرت معها علمت بحرف التعاقب
معنى معناها فهو كما ترى في الضعف لانه يدل على انه مشتركة
والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا كانت
الاسماء المشتركة حروفا ويرد عليه بانه لا يتم في الحروف
الغير

الغير المشترك ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ واطنب في تفصيل
هذا المعنى بالامثلة التي جلبتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا ينفسر
على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا هل زيد قائم يدل بنفسه على
الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت
معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد قيامه بمعنى
غيره قياما حقيقيا فاطلب ايضا باطل لانه يلزم ان يكون الاعراض
مثلا ابياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعان الالفاظ غيرها
وان اريد تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما
يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعنى غيرها حروفا
وهذا كله فاسد قوله كالبصرة والكوفة التي بدل كر بعض
ضمنية عن تمامها لان ضمنه معنى من لفظ سرت والبصرة
ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة
اشارة الى ذلك قوله فهو ذلك للمعنى ارجع الضمير اليه لانه
المقترن حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد
حسن الغلام في الفهم الفرق متعلق بقوله يقترن لي يقترن
ذلك المعنى حال فهم من اللفظ قوله الحصين بنهم الخ بيان للمسبق
وخرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب فانه لا
يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على
الزمان بقرينة لفظية كضاربا امس وما يكون مقارنا للفهم لكن
يكون فهم من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان قوله
ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون بما نقله ما اختاره الكو
فيون ولكل واحد من الفريقين دلائل نباغ نكرها لخاف التطويل
قوله لتضمنه لفعل النحو وهو المصدر قال الفاضل المحشي فيكون
من باب تسمية الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل
باسم جزء لان مفعاده انه يسمى الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا

مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي دائر
بين النفي والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين
في شرح المختصر اجمع الامن لا يعتد بخلافه على انحصار الكلمة الاسم
والفعل والحرف قال ابو حيان نقلا ان ابو جعفر بن صابر اسما رابعا
سماه الخالفة وهو اسم الفعل الذي وجه التسمية انه خلف الفعل
وقام مقامه وهو مردود بانه يصدق التعريف عليه فان كل قولك
صه مثلا اسم لقولك اسكت اي لفظ اسكت على الاصح فهو بمنزلة
ضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم سماه وقولك
ضرب زيد بمعناه الفعل والاخبار عنه باعتبار معناه واما لفظه
فاسد والا لزم التناقض في حال الاخبار قوله فقد علم بذلك الواو
للعاطفة على محذوف اي قد تبين فقد علم اي لتحقق من لمح الدليل
المذكور توعينا للطالب اي بود من ظن ان هذا حصر بدون تعريف
الاقسام والتنبيه من لا يلح يكتفي بالاشارة كما قال الشارح المحقق
اقول ويجوز ان يكون فا ابتدائيه وهو مقدمة للتعريف او للتحقيق
والبا للسببية قوله والفعل كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان للناظرين
قد اتفقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة
الفعل الى الفاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلال معنا
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وقالوا شنعوا على من اطلق
ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني وظني انه غير موافق
للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انها جزء ان
الفعل فهي لم يخرج الامر خارج من مفهوم الفعل لافتقاده معنى الحرف
اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقادير والمباعلة والمجاورة
واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى الطرفين الا ان ذينك
الطرفين مفهومان من اللفظ على ما فهمت وكلام الناقلين
في عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق الناظرين
ومنهم من ذهب الى ان دلالته بطريق الالتزام ولهم سند الحد لكن
خرج زائد في كتابنا الموسم بمفتاح للبيت فنذكر هنا بعضها
ادلتها

اقسام

اولها ان الزمان ظرف لمتعلق الفعل اعني الفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون
جزء من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل بالزمان
كاقتران الفعل بمعنى ان زمان الفعل معين ويقولون ان الزمان ليس
جزء لمعنى اسم الفاعل فكذا في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء
للفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الانشاءات
رابعها لو كان الزمان الماضي جزء للماضي وكذا في المستقبل لما امكن
ان اختلف بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت قمت ولم
يضرب فلا يكون جزء لان ما بالذات لا يختلف بالعارض وفي
اختيار مذهب المتاخرين لا بد لنا عن الجواب من هذا الدليل
فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي
بالاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث
بالفاعل وهو ليس بجزء لئلا يلزم المحذور بل جزء الفعل
الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل
به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحقق
لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ
ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
ومقيد وكلامنا في اسم الفاعل باشتقاقه من فعل قام به بعض الحدث
من غير زمان مطلق وعن الثالث ~~بصيغة مدلوله الجزء الاخر كالجعل~~
تسليم عدم دلالتها على زمان المطلق يجوز ان يجرد الشيء عن جزء
فيصير مدلوله الجزء الاخر كتجرد الوضع عن المعنى وعن الرابع ان
الزمان الماضي مثل الجزء الفعل الماضي صورة ومعنى عرفت في المثال
وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل حقيقة لكان ان الشرطية
وعليه فقس نظائره للمضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل
اللائق بها مباحث الفعل الا ان ذكرناها هنا خوفا من مصايب
الزمان قوله وليس المراد بالحد الخ الغرض من هذا الكلام دفع
اعتراض الامام الرازي حيث قال مثل هذه التعريفات لا يكون
حدودا لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل

انهم

بحث المخرج لاخويه عدمي وكذا فصل الاسم به متمايز من الفعل وحاصل
الجواب انما ذكرت من الشرط قد عتبره اهل صناعة الميزان واما
الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع وان كان
فصله عليها فهو حد عندهم ورسم عند اهل الميزان قوله والدرة
الصم الادق في اللغة ما يدرع من الضرع كاللبن ففيه خير كثير عند
العرب فيراد به الخير مجازا انتقال دره اي كثير خيره وتستعمل
مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون الذي كما يتعجب من فعل
المدح والصادر عنه وينسب الى الله تعالى انه فعل الغرايب ومنه
منشئ العجايب فكان هذا الفعل لله لا الدر واما ان يكون الله تعجبيا
على حقيقته والمراد اللبن الذي على قدر منه حتى صار عزيزا قوله والمعنى
ان ذلك اللبن كانه لم يصلح من اللبن كان الشارح اراد هو الدرة
الكلام في اللغة الكلام الا لفظ اللازم في الكلام مثل الكلمة قال بعض
المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به خاليا للازم
على ما في القاموس والحق انه اشد منه تبيانا اصطلح النحاة انه
يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه السيد الشريف
الثاني في شرح المقصد ان لفظ ترها لعلامة باللفظ لان الكلام
المبحوث عنه هو اللفظ فقيل ليخرج عن التعريف نحو زيد قائم اذ
معه لفظ بل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان
المركب من اللفظ غيره ليس لفظا فاذا التعريف في حاشية المطالع
من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تبقى
امورا على حالها ما لم يعتبر معها هيئته والتحق اليه وجعل انه هيئة وجزء
صورية للمركب فعلى هذا لا يد للتحقيق الكلام منه جزء صوري وهو
الهيئة به ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فتقتضي انه
يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب
اجزائه فيجري فيما قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد التضمن فالتضمن
الحقيقي ما كان جزئيه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان
احد كلمتيه او كلتيهما حكميا كالضمائر واه لا ان يكون حقيقية بمعنى
حقيقية

حقيقية وحكما بمعنى حكمية فما يركب من كلمتين مثل قولك غلام زيد ابوه
قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة
اعني هذا لك وهذا اول الشروح مختصر الاخ بعيد انما طرأ بعد هذا
فالمتضمن اسم فاعل الى اخر جواب اعتراض يورد على المصنف واصل من تضمن
لاحق اشار الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان
الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة
التي هو المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل ان جعل باء قوله بالاسناد
للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان
مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا ولم يحتج للفظ في التعريف والمراد من
التضمن الكلمتين تمام منه بمولها او بمول الافراد قوله تضمنا حاصلا بسبب
جوز الشارح الهندي مع هذا ان يكون الباء للاستعانة او للالصاق او
للمصاحبة اي تضمنا بيانا لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز
الفاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين
بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة او
حكما فالكلمة الحكمية على ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها قوله وحيث
كان الكلمتان الى الغرض من هذا دفع اعتراض يرد الاعتراض الذي اورده
على المصنف حيث قال كان على المصنف حيث قال كان على المصنف ان يقول الكلمتين
او اكثر نحو زيد ابوه قائم او زيد قام ابوه قوله وبحيث يفيد المخاطب
المراد شانه زيادة المخاطب ليصدق الاسناد على الاسناد الواقع
في الجملة الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على
الفائدة الذي عنه كما سبق تحقيقه قوله او قام ابوه لجواز زيد قام ابوه قال الفاضل
المحشي وكون الخبر في نحو زيد قام ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم
قائم وفاعله قائم خارج عنه اقول ماذا على مذهب صاحب الكشاف
من ان ضمير المبتدأ بالفائدة مع متعلقه واما على المشهور ان الخبر هو جزء
المتم الفايدة فكلامه ... اثم موجه قوله اعني قائم الاب ليس للاداة ان الخبر هو
المجموع لتوهم الحذف بل المضاف والمضاف اليه خارج منه قوله اعلم ان

الكلام المضمن الخ لانه قال ما تضمن كلمتين ان يكون الكلمتين في ضمنه
فهو انه اكثرها منها والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين
احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف
عرضي ثانيهما ان الاسناد نسبة لا يقدم الا بشيئين مسند ومعا
مسند اليه الا باكثر وهما كلمتان او ما في حكمها في قبول الاسناد او
اليه وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال اراد تضمن كلمتين الخ فقط
او اراد التركيب بالتضمن قوله ان صاحب المفصل الخ اعلم ان صاحب
المفصل واللباب بعد ان عرف الكلام ومثلا بضرب زيد وانطلق
البكر والبكر ونحوها قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب
اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح ولكن قال وله
المحقق الشريف واعلم انه قد وقع في عبارة المفصل من ان الكلام يسمى
الجملة توهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه
العبارة نظرا الى انه يقال زيد يسمى انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق
كلامهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام الشارح
كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتهما فكل وجه قوله ونحو نقض الجملة
على الجملة الخبرية الخ انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية
الا ان قيد لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز والو
قوع وقد سبق مجملا وسياتي مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب
في قولك زيد يضرب وان وقعت وصفا نحو يضرب ابوه في قولك جائني
رجل يضرب ابوه فان اسند يضرب الخبري المستلا ليس مقصودا
بالذات والاصل المقصود اسناده الى المبتدا ولكن الضمير محصلا
للربط بين الفعل ومبتداه المسند اليه وكذا في الثاني فتامل
قوله في بعض الحواشي الخ اي الحواشي المنسوبة الى المصنف كتبها على
هامش الكتاب حال المذاكرة والحواشي التي كتبها تلامذته باملائه
وهي المسماة بالامالي فانه الحق في الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في
بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كونه قائم
في قولنا زيد قائم او كلام عنده والا لم تقع حرف في صدر الكلام
ليس

مع ان الكلام فيه ليس مقصودا بالذات قوله الذي في ضمن اسمين انما احتيج الى
تقييد هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الهندي واجاب عنه حيث
قال والمحصل اي الكلام او ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور او الكلام
الاصلي المقصود لذاته على القولين تشكل الظرفية فيجاب بان الكلام
كلي وصح مظروفا للجزء انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين
ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام
وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص
واجاب عنه الفاضل جوابا آخر وهو جعل في بمعنى من فان التركيب
الثنائي الخ هذا انما يفيد حصر الكلام في الثنائي والمدعى اعم
من ذلك فانه على مذهب المصنف يكون ثنائيا وفوق الثنائي
قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل
واسم يلزم فيه تقديم الفعل مقدم في الذكر قوله ونحو يا زيد جواب عما يقال
ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد فاجاب بان طرفي الكلام
فيه مقدران والمبرد يذهب الى ان احد جزئي الكلام من كون وهو
حرف النداء قائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الكلام
الفاعل فيكون على مذهب من تركيب الاسم والحرف الا انه في
الفعل اعم من الفعل الحقيقي وما يقوم مقامه فيؤول الى ما ذكره
الاسم ما دل اي الكلمة دلت اللام للعهد الخارجي
والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا قوله وانما جعل ما في موقع
بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدوال الاربع وبعض المركبات
على معنى في نفسه جعل الظرف مستقر صفة المعنى وهو
مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل
في بمعنى الباء محل نظر لانه حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض عند
بعض الكوفيين والبصريين لا يجوزونه على الاطلاق قوله
فتذكر الضمير اي مطلق الضمير فيشتمل ضمير نفسه وما
باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار المعنى المفرد مؤنث ولذلك
ذلك الناجي في الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى

قال المصنف الحلبي في شرح عبارة المفصل وحاصل جوابه لكون الضمير
المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد
ذاته لاحتياج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسه
حكمها كذا اى حكمها ان قيمتها والضمير غير الف الف مع قطع النظر
عن كونها قريبة لمسجد او الحمام او الروضة ونحوها مما يزيد
في قيمتها والضمير فيه على هذا الجانب قوله اى باعتبار متعلقه
مذكر متعلق لحرف وانما وجب به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه
الا بادراك متعلقه اذ هو آلة ملاحظته فعدم استقلال الحرف
بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه قوله بحصوله
اى حصول ما ذكره المصنف في ذلك الشرح والمحصول بمعنى المضمون
بعض المحققين الشريف في تعليقاته على الشرح الرضي وعبر
الشارح تارة بالمحصول وتارة بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق المحققين فهو
قائما بذاته كالجسم قوله قائما بغيره كالبياض السواد القائمين
بالجسم فلما قال ان الخارج موجود قائما بذاته هو موجود
في ذاته وموجود قائما لغيره هو موجود في غيره كان غاية في
ايضاح معنى الحرف ومقابليه قوله كذلك في الذهن الخ الا انه ما في
الخارج القائم لذاته لا يصير قائما لغيره وكذا العكس بخلاف
المعقول الذهني فانه ربما يقصد المدرك تبعا فيصير مدركا
قصدا وبالعكس كما سيتلى عليك قوله معقول اراد به ههنا المعلوم
هو مدرك قصدا الخ اى يتوجه المدرك الى ادراكه قصدا وهو
الابتدا الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا الى آخره بيان لقوله تبعا
فان الآلة كالعلم ليست مقصودة الا بالتبعية الكتابة المقصودة
بالذات وهذا كالابتداء الخاص الواقع بين البصرة والكوفة
فانه آلة التعرف احوالهما وهذا كله مجملا وتوضيح قولنا الابتدا
الخ فالابتدا مثلا انما قال مثلا بان ما ذكره في الانتهاء والظرفية
ونحوهما والمراد بالابتدا ههنا معناه لا اللفظ وقوله قصدا اسم
منصوب على المصدرية اى ملاحظة فقصد به او على الحال حال

كونه مقصودا ملحوظا تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله ولذا
اى لكون مفهوم الابتدا المطلق تعقل متعلقه تبعا له لا يتوقف فهم هذا
المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتدا السير من
من البصرة والا فهو قد يجيء يذكر بدون متعلق كقولك الابتدا احسن
او بواسطة المتعلق الاجمالي الذي لا ينفك وللابتدا ابدا ونحو
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتدا ولما كان غير مقصود بالذات
كفت في هذه الدلالة وقوله تبعا تفسير لقوله اجمالا قوله من غير حاجة
الى ذكره اى لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل وهو
بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتدا باعتبار كونه ملحوظا قصدا او بالذات
مستقلا في المفهومية فقط اى لا يكون مفهوما من لفظ فالحصر
اضافي او المراد انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة
في الدلالة الخ بيان للقوله لا يدل على متعلقه اى لا يدل ذلك اللفظ
المفهوم الى اللفظ الابتدا على متعلقه معنى الابتدا ولان ذلك المتعلق
اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى اللفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره
قصدا بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ يكون معنى مستقلا بالمفهومية
هو والنحاة لقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى لدلالة اللفظ الابتدا وعلى مفهومه وليس
المراد ان يكون المعنى في نفس الكلمة اى يكون مدلولها حتى يخلوا
الكلام عن الجدوى ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظه العقل
اى واذا لاحظه العقل مفهوم الابتدا من حيث هو حالة اى نسبة
بين البصرة والكوفة مرتبط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام في
زيد قائم انما احتيج اليها الربط الخبر بالمبتدا فهي في نفسها
لا يكون مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه معقوف على
تصور طرفيه ولا تظن ان المفهوم الابتدا بهذا الاعتبار مدلول
لفظا من حق يكون معنى لفظ الابتدا ومن متحدا ان لنا ظانه لمنافاته

لما سيأتي من ان لفظ من موضوعة لكل واحد من جزئيات المخصوصة
بل المقصود تصوير ان هذا المفهوم يجري اعتبارين وان اردت ان تعرف
كيف يتصور ان اعتبارين في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات
والاخرى بالعرض فلنوضحه لك بمثال من المحسوسات فنقول انك
اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان
احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا لها جاعلا
للمرآة ح آلة مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة
لكونها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها
وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلا
حظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك المرآة صيقلية
صيقلية فتكون الصورة ح مشاهدة تبعا وستوضح ذلك في
المعقولات ايضا كقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما
فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر وكذلك لا
يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني
مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او
بها على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني
معنى مستقل بها وكما يحتاج في التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات
المستقل بالمفهومية بلفظ كذلك يحتاج الى التعبير عن الملحوظة
المعاني بالغير التي لا يستقل بالمفهومية قوله تعرف حالهما اي
لتعرف حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ
قوله ولا يمكن ان يتعلق الخ اي لا يمكن لمعرفتك الابتداء المأخوذ على قوله
[illegible] قوله الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء سيري الى الهند
والبصرة حسن وكذا ولا ان يدل عليه اي لا يمكن ان تدل لفظ الابتداء
على معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين
على معنيهما الذاتي هو المتعلق قوله والحاصل ان الذي حصل من ذلك الملحوظ
والفرق

هو الفرق بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته لفظة من موضوعة
لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد ومن
الكوفة ونحوها وهذا المعنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام
وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين مخصوص من تلك النسبة
لتعين الا بالمنسوب اليه وما لم يذكر متعلقا لحرف لا يحصل فرد من
ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما
يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله قوله من حيث انها اي من حيث ان
تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقها كما عرفت قوله ويصح اي
يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ قصدا و
بالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه
كقولك الابتداء خير من الانتهاء ومحكوما به كقولك الذي قوله بدلا الابتداء
في كل منها اي الابتداء في كل من المحكوم عليه والمحكوم به بان يكون
بالذات ومستقلا بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه
وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وغيره كالمحكوم عليه وتلك
الجزئيات هي نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة
ولا يصلح لان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة احوالها اي احوال
تلك المتعلقات كما سبق قوله هذا هو المراد بقولهم يعني كون تلك الجز
ئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقها
تبعا فيكون معنى الحرف هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
فالمراد غيرها متعلقاتها فيكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا
باعتبارها وبملاحظتها وانما اطلنا الكلام في هذا المقام لانه من
مشكلات هذا الكتاب قوله واذا عرفت الخ اي ان بعض المفهومات
يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله بكينونة المعنى
المستقل
في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى
بالمفهومية اي كون ذلك المعنى مستقلا في مفهوميته من اللفظ قوله
فمرجع كينونة المعنى الخ حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى
والى اللفظ متحد المآل لان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير

اي بين المحكوم عليه وغيره

معنى

اللفظ على اخره قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة الخ في قوله وجه الحصر انها
اما ان تدل على معنى في نفسها اولا قوله في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى قوله وارجاع الضمير اى لم لم يصرح المص بارجاع الضمير الى
ما كان في هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة المفصل في هذا المقام لم يكن
مسبوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها
ليتوافق المقامات ولارجاع الضمير في عبارة المفصل الى المعنى لقربه
وبما سبق من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لكنها
تجعل متعلقا لما لفهم خصوصيا تها اى جرت العادة باستعمالها في
المفهومات منضمة الى عكس الخصوصيات بخلاف الحروف فانها
موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها المفهومات
كلية فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من
الخصوصيات وكذا نظايره قوله لكن جرت العادة يعنى ان العادة جرت باستعمال
تلك الاسماء في مفهومات الكلية واستفادة الخصوصية من الاضافة
بخلاف الحروف فان معانيها على ما عرفت هى الخصوصيات فلا يصلح
استعمالها في المعنى المطلق قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه الخ
توضيحه ان المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل
بالمفهومية هو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية
الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل
المعين ولما كانت هذه النسبة التى جزء مدلول الفعل لا يتحصل الا
بالفاعل وجب كما وجب ذكر متعلق الحرف فكان لفظ من موضوعة
وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعا
وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذى دلت عليه والى فاعلها بخصوص
خصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير
مستقل بالمفهومية فلذا لم تقع محكوما عليه اذ لا بد في كل واحد منهما
ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره
والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيرا من النسبة الى الفاعل
وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا اليه باعتبار الحدث ولا
يمكن

ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع
معناه المركب من الحدث والنسبة الحدث المخصوصة فهو غير
المستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا به فلما
كان الماخوذ في حد الحدث اصلا للمعنى المطابقة والتطفل فلا يخرج
به الفعل فاحتيج بقوله غير مقترن الى هذا انطبق الكلام على ما ذهب
اليه من ان الفعل موضوعة للنسبة الى فاعل معين واما على ما اخترنا
وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما
فمعناه المطابقة ايضا قوله مستقل مع حيث من ان هذا الفاعل مفهوم
من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في
التعريف هو المطابقي لانه الشايع المتبادر والالفاظ المذكورة في
الحدود انما تحمل على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكر والزم
عليهم خلافا فان ما اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون
المطابقة لانها طابقة لها وبيان لزوم ما ذكرنا من ان سمع لفظ ضرب
فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملة النسبة
الى فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشى بان العالم بوضع ضرب
على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ يذكر وضعه بهذا الوجه وحصل
عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن ذلك الوضع وليس هذا من
دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى معين من حيث هو
مراد ما لا يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالقرينة فاذا احضر عنده
بالقرينة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث و
الزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم
يتحقق من سماع ضرب بل من فهم معناه المطابقي وافتقر بره وعلة من
الابهام والظلم انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان من يذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول للفظ دال
عليه بتوسط الوضع وليت شعرى ما الذى حداهم على ان فرقوا
من بعد او فوق وتحت وما يشابهها وبين مدلول الفعل فانهم
قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية لكن لزم الخصوصيات من ذاته

الفائدة ذكرت معها فكذا تقول فى الفعل انه للحدث والنسبة الى
فاعل ما لانها استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات
سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعينه عند المتكلم
كاف فذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع هذا وقد
اعترض بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة
الى الفاعل المعين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند
السامع وعدمه فتامل واما عدم وقوعه محكوما عليه فلان
المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مستقرة يحكم عليها بالاحكام المختلفة
مع بقائها على حالها ولما كان احد جزء الفعل الزمان وهو متجدد غير
مستقر على حال منع من ان يكون محكوما عليه فتامل فى هذا
المقام فانه من مزال الاقدام واحفظناه لك سابق مبنى على هذا
التحقيق قوله اعنى الحدث انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له
معنى تضمنيا آخر وهو الزمان لكنه غير مقترن باحد الازمنة الاثر
نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه بعموم والحاصل ان الاقتران
المنفى فى حد الاسم والمثبت فى حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك
المعنى من لفظ آخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب
فى قولك زيد امنا رب امس قوله وهو صفة فى بعض النسخ بالواو
وهو الظاهر وعلى نسخة القاضي فهى صحيحة جواب الشرط المحذوف
اى اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز
الشارح الهندي نصبه على ان يكون حالا من المعنى ونفعه بان
يكون بمعنى مسند المحذوف وانما اختار الشارح الوصفية لان
النصب يخرجه الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب
والرفع يخرج الى تقدير هو خلاف الاصل قوله سواء كان النقل صريحا
صريحا نحو بعيد فرويد فى الاصل مصدر مصغر رود وادا مصدرا
بمعنى رفق بعد تصغيره بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون
تصغير رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيها صريحا انه مستعمل
فى الاصل الحقيقة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذى هو امهل قوله فانه
قد يستعمل

قد يستعمل مصدرا كما يستعمل اسما للفعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا
اى امهالا فهذا يدل على انه فى الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر
تلك المعنى المنقول عنه قوله او غير صريح نحو هيهات الخ ومعنى كونه
غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون
على وزن نحو هيهات زلزال فانه وان لم يستعمل فى الاصل مصدرا حتى يكون
منقولا منه على انه على وزن قوقاة فكانه كان فى الاصل مصدرا ثم نقل
وجعل اسما للفعل الذى هو بعد قوله مصدر قوقاة كتب على حاشية
الدجاجة تقوقى اى يصيح قوقاة وقيقات على وزن فعللة وفعلال
قوله نحو صه ومه فانهما فى الاصل اسمى صوت نقل منه وجعل مصدرا
بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدرى الى معنى
الفعل الذى هو اسكت واكفف قوله وعن المصادر اعنى للمصادر الثانية
التى كانت تلك المصادر اصواتا فى الاصل والمصادر التى هذه الا
سماء منقولة عن معانيها هو نفس هذه الاسماء لكن اللفظ انما
ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر قوله او عن الظرف اى منقولة
عن معنى الظرف نحو امام فانه فى الاصل الظرف بمعنى قدام نقل عن
ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذى هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا
فمعناه تقدم زيدا او سبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك زيدا فمعناه
الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع المصدرى واما بحسب الوضع الصورى فليست لها
فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذه الاقتران انما
عرض لها بحسب الوضع الثانى هذا شرح المقام موافقا على الكلام
النحاة وظنى انه خال من التحقيق كيف ولو كان كذلك للزم ان
يكون اسمية هذه الاسماء معتبرة فى حال معانى الافعال بعد
اقترانه باحد الازمنة الثلاثة هى مثبت للاسمية بحسب الوضع
الاصلي وهذا بعيد من النظر اذ اللائق بكلامهم ان يكون مدار الاسمية
على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ومعتبرا لاعتبار وضع آخر كما لا
بكلامهم ان يكون اسماء بالنظر الى الوضع الثانى وكذا قال بعضهم

العانى

الحاصل لم علي كونها اسماء قبولها ما لا يقبلها الافعال كالتنوين
ولام التعريف ونحوها وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك
فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذا التكلفات اخراج هذه الاسماء
من تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن لو ضمنه من غير
احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث وذلك الحدث
مقترن مع احد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول
الفعل الذي هو اسكت اذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل الذي هو اللفظ
الفعل الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد
الازمنة بل معنى هذا اللفظ متضمن اي السكوت مقارن للحال
لا نعنته وهذا اللفظ بالنسبة الى ليها فعل فسميتها باسماء
الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال للمعانيها
فعلى نحو الائمة رضي به ولهذا قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل وهو علم للفظ الفعل
للمعناه بشيء اذ العرب الفصيح ما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وحينئذ لم يسمع اصلا غير موافق للتحقيق وان
الكلام في اسماء الافعال الاصطلاحية لا اللغوية والا
فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف
قوله نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي واذا قلت عسى
زيد ان يقوم فمعناه ان ترجي قيام زيد غير مقيد بزمان الازمنة
ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه
انشاء قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنهما في
الاصل معنى ثم ان كاد مثلا كاد معناها القرب انقراب الواقع
في زمان الماضي وعسى الترجي الواقع في زمان الماضي فاذا
قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك الزمان **قوله** ويخرج عنه المضارع
اختلف النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقيل هو الحال
واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس وهو الاصوب
وقيل

وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته على واحد واحد الا زمنة
ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على
في ضمنها **قوله** لانه لا يقدح من الدلالة الخ اذ لا يمنع دلالته على الزمانين
المعينين دلالته على احدهما الى الحال نعم يمنع ارادة المعين كالتي
ما بين الحد اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما
هو احدهما وان ارادة الاثنين معا شرط في ارادة الوحدة وعدمه
ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه
عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها واما على
ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر اوضح
حيث انه لا يدل الا مع القرينة ومعها لا يدل الا على زمان واحد
ليفيد زيادة معرفة اي ليفيد ذكر بعض الخواص او المصدر بسبب ذكره
زيادة لها معرفة فان اصل المعرفة حاصلة من تعريف لكن لما كان في
تعريفه دقة وخفاء بما عرفت اوضحه زيادة الايضاح بذكر بعض خاصته
قوله منها اي من اول الامر ولهذا اقدم الجر ولا ضعف به ليس للحصر **قوله**
جمع الكثرة فهي مفاعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة انا نقل له
صاحب اللباب قريبا من تلميذي خاصته **قوله** ومن التبعيضية فالدليل
على كونها تبعيضية نحو لها الجميع فلو دخلت على المفرد كانت ابتدا
ئية نوضح قولك وهذا من الناس او من الانسان **قوله** ولاجل في غيره ايضا
انه بيان وايضاح سابقة والمراد بالخاصة عند ارباب العربية
ما ذكره اشمل لكان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي الكلي
المحمول كقولك زيد ضاحك **قوله** وهي اما شاملة الخ والخاصة الشاملة
في هذا المقام اي الاسناد اليه مثلا فانها لا تدخل على الاسماء المعرفة
بغيرها مثل الضمائر واشباهها **قوله** بدخول اللام اي الالام باعتبار دخولها
قوله اي اللام التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام من اللام العهد الخارجي
بارادة الشائعة فيما بينهم وهي لام التعريف او ان اللام عوض عن المضاف
لكنه لا يليهم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست
عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا

فلا صيدها وانما نحتاج الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف كلام
الامر والابتداء والجحود والتعليل والتمكين والتخصيص والقسيم والموطئة
وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام ولام الاستغاثة قوله صيام في ام
سفر هذا الكلام في جواب بعد قوله التى اى قبيلة طي حين سئله
امن ابر ام صيام في ام سفر والمعنى امن جملة الاحسان فعل الحي
الصيام في وقت السفر فاجاب عليه السلام موافقا للغته
ليس من ام بر ام صيام في ام سفر فهذا الحديث صريح
في نفي جودة الغائة من الصوم في السفر فان البر يشمل فعل الجوهر
الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقى كونهما مكروها او حراما لانه
لا يتصور بالاباحة في مثل هذه العبادات وبعض دلايل اخرى من
الطرفين يحصل لك مدعى صريحا لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف
لاختصاصه ببعض اللغات لجواز ان يقال ان الميم بدل من لام
التعريف ولانه يفوت الاشارة الى ان المختار ما ذهب اليه سيبويه
قوله من اختياره بلام اى اختيار المص المكم اللام على الالف واللام او
على حرف التعريف هي اللام وحدها وهي الذي ذهب اليه سيبويه
والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعلت علامته حرفا
واحدا وهي التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على
النقيض وبان الاخر تسقط في الدرج فلو كانت اصلا لمنعت
من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير
الاستعمال يناسب التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت
تعريف مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه
ولا يمكنك ان تقسيمها على حروف الجر لظهور دعليها مستانفرق
به ان هذا العمل للكلمة المتعددة ما اتى بها اخيا الله الذي يجيء
الاثنين واخراجها على عارض بحذفها في اكثر منه مع انه ثبوتها في
هذه المواضع لقلة كالقلة التي توجب اصل زيادتها اما في الله
فلما فظعه على التفخيم واما في الاية ومعنيها فلا التباس الاستفهام
بالخبر لتعذر الابتدا بالساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة
في الخفة

في الخفة او لان علامة نقيضه اعني التنكير ساكنة كما مر ولما يركب الاسم
منها ومن غيرها تعذر تحريكها الا انها ان تحركت بالفتح التبست بلام
الجارة الابتداء وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان تحركت
بالضم حصلت الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال والختلاف
الهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحت مع ان الهمزة
الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف قوله الى كهل اى
على وزن هل واحتيج بان حروف المعاني لم يوضع منها واحد ساكن
وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب والمراد الى انها الهمزة
الخ فهو ضعيف بحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه
قول الفاضل المحشي جار نحن فيها مع كونها علامة للذات اللام
اللازمة لها تذكرها قوله لانه موضوع لتعيين الخ هذا التعليل للفاضل
الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتغيير المعنى التضمني كاللام في
الحسن فانها لتعيين الذات المعتبر مفهومها الحسن ولا ينصب للصفة
والنسبة المعتبر بين المفتين في مفهوم اللفظ من تعريفه اللام
والجواب دال على انها في هذه الامثلة بعينها لتعريف الذات الموصوف
بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف وتبين الفعل يدل عليه تضمنا
لان معناه المستقل هو الحدث والدلالة الفعل عليه بالتضمن وقد
مر الكلام قوله حرف التعريف اى اللام بقرينة المقام فلا يرد ان لم
من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها ويكون مبنيا على
مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام
المقدرة كما سيأتي في انشاء الله تعالى ان الخلاف المنازع المنكر نحو يا
نحو يا رجل واما المعرف قبله كالمضمر نحو الذي الا يقدرها تعريفا وهو
المفهوم من كلام المحققين قوله كالموصولات وقيل بعض المحققين ان
الذي يدخل عليه افاد التعريف بعيد قوله ولك ساير الخواص يعني قل
ولا انها شاملة لان انها لا يتحقق في الضماير وامثالها وقد عرفت
سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم قوله نحو الجر اسناد
الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية وهو الاضافة

الى غير المحول المقيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل في المضاف
اليه من هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشيخ
نظرا الى معناه في الاصل الموضوع الموقع للاضافة بين المضاف والمضاف
اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل حال الحرف ولا يذكر عامل الجر معناه وان ضعف في
غير هذه المواضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص
بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم
الائمة الرضي قال لان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد
معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد غلام لزيد فمعنى التعريف في المضاف
اليه حاصل له بواسطة الاول وهو الجار بنفسه ومنهم من ذهب
الى ان العامل بمعنى الاضافة معنى لا موسطها اما الاول فبعيد من
جهة انه حرف وان كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع
لها بالفعل انما هو اسم المضاف فكل يعمل في وقته واما الثاني فلانه
صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فلا هو المعنى
المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة
التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل
والمفعول ايضا النسبة التي بينها وبين الفعل كما قال خلف ان العامل
في الفاعل هو الاسناد الى الفعل وهذا القائل لم يقل به لانه افضاء
معنى الفعل اليه اي لانه حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال
ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان
توقع ضربك على زيد لا يتهيأ لك الا بعد تعديته اليه بالباء
اللازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله على
اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع على زيد هو الحرف مثل ما قلنا
واما الاضافة اللفظية الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من
الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف الجر بالاسم فبقي
جر المضاف اليه من الاضافة اللفظية فان العامل في جره اما المضاف
او الاضافة

لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية
لانه يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت
عمرو ضارب زيد كنت يلاحظ المعنى لحرف الجر وان لم يقدره فكانك
قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه وكانت
اصلا فهي فرع لها او لانها ذات فائدتين وهي ذات واحدة فكان ذلك
كالفرع لكثيرها او لان الفائدة المعنوية اول من الفائدة اللفظية
لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم انه هنا ينافي ما سيأتي
من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم
تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله
بان تختص الخ هذا بيان لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما
يختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل
والحرف لكن فسر بالفعل لظهور ان الحرف لعدم الاستقلال معنى
لا يصلح لذلك وثانيهما بان تزيد على اصلها بان يشمل الاسم والفعل
الا تنوين الترنم الترنم وعرف بانه اللاحق في التي في اخرها حرف الاطلاق
وهي الواو والالف والياء الحاصلة من اطلاق الضمة والكسرة والفتحة
كقوله اقلي اللوم عاذل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن والخلاص وجه
التسمية فمذهب سيبويه وبعض الائمة وجمع من المحققين انما هو
تنوين لترك الترنم لان الترنم وهو الغنى انما يحصل باحرف الاطلاق
لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون
في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس ولما الجا تنوين
فلانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم والكسر
اعقله ومذهب في التسمية بانه المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون
نفسها لانها حرف اغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في
احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب قالوا انما جيء به لعجز الترنم
فمكان حرف العلة مده في الحلق فاذا ابدل منها التنوين الغالي بان
وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة نحو وقاتم الاعماق خاوي
المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق سمي بذلك لمخلوه ...

اولانه تجادن المد من غلا فى الجملة اى افرط وتجاوز الحد والحد هنا
هو الحرف الساكن فقد تعدوه وزاده عليه ومنها تنوين الزيادة
كقول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وعدة فى المغنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما نادى ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الكائن
قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة كقول الشاعر ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة قال فى المغنى هو تنوين التمكن لان الضرورة اباحت
الصرف وعلى الثانى ذهب نجم الائمة وكتبى انه تنوين الضرورة
وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلاثة الاربعة تنوين
التمكن والتنكير والعوض والمقابلة قوله عطفا الى الدخول الخ نصب
عطف على المصدر اى جعل يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه فى قوله
بدخول اللام قوله ومدخول الدخول اى الذى دخل عليه لفظة الدخول هو
هنا اللام والجر بالاضافة لو كان معطوفا على اللام لكان التقدير
ومنها دخول الاسناد اليه لان العامل فى المعطوف عليه يقدر فى
المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه الخاصة
على الاسم اما دخولها وذكرها فاعله كالالف واللام ولحوقها
كالتنوين والاسناد والاتصاف بشىء منهما لانه نسبة بين
المسند والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا
دخوله وكذا فى الاضافة اى مثل انتفاء دخول الاسناد اليه
وانتفاء لحوق الاضافة لانها نسبة بين المضاف اليه فهى ايضا بالرفع
عطف على الدخول لا على مدخوله والمراد بكون الشىء مسندا اليه
لما كان ظاهر العبارة يوهم بمعنى فاسد حيث ان الضمير المجرور
يرجع الى الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة ولربما توهم جعل
الضمير راجعا الى الشىء باعتبار دعا ان الشىء كما لا يخفى كالمذكور
وحاصل المعنى ان كون الشىء مسندا اليه من خواص الاسم والشارح
الهندى ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بالاخ من دفع حيث
قال والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة
والنوعية

والنوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختص بعقلا فيفيد الحصر
فاعرفا انتهى وطبق المحشى زاده عليه وحاصل المرادين ان الضمير
وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه كانه قال والاسناد
نوع الاسم مطلقة من خواص افراده فقول الشارح والمراد بكون الشىء الخ
بيان ان الضمير راجع الى الشىء المعلوم كما عرفت الى الاسم باعتبار انه شىء
فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شىء وذلك الشىء هو الاسم
باعتبار وظنى انه هذا كله تكلف المقصود ان الاسناد اليه المنحصر فى
فى الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير
بمثلها التنبيه على المحل وهذا كما يقال من خواص على ع شجاعته اى
ان الشجاعة التى شوهدت منه لا تصدر من غيره لان الشجاعة
المختصة به من خواصه قوله لان الفعل وضع الخ يعنى ان العرب لاحظت
معنى الفعل بوضعه مسندا الى امر آخر ومرتبطا به وهذا هو
المعنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا يعرف المسند والمسند اليه
لانه اصطلاح جديد ولو لزم الاضافة المعنوية التعريف واحد
والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت
فى لام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف
التنوين كضارب زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما
عرفت ولا تثنى ولا يجمع حتى يحذف نوناه واما نحو يضربان ويضربون
فهو تثنية وجمع للضمير الى الفعل والتخفيف فى نحو الحسن الوجه
محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرنا الخ فان ملاحظة ايضا
تقتضى التفسير بامر عام شامل للمضاف والمضاف اليه ملاحظة
ما ياتى من قول المص والجر علم الاضافة تقتضى تفسيرها بالنسبة
الموافقة فالعدول منها الفائدة المذكورة قوله الفعل والجملة
الخ اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المص وجماعة الى ان
المضاف اليه هو الفعل وذهب آخرون الى انه هو الجملة واختاره
نجم الائمة حملا على المضاف اليه هنا فى هذا الباب على المضاف اليه
فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق

اى يوم ينفع الصادقين فالمضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر
المدلول عليه الفعل والدليل عليه يعرف المضاف اليه برمع خلو
الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الجاد والبارد
فان الجاد صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا فاتاه التعريف من
قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة
قد جمع بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف اليه لفظ
فى يوم قدم زيد الفعلية كما ان الاسمية فى قولك اتيتك من بجملة
الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو
المضاف اليه الذى ملاحظ الجملتين مطلقا يعنى سواء اريد منه
المضاف او المضاف اليه والنسبة التى بينهما ومعنى اختصاصها
بالاسم ان يكون ظرفها اسما فان عرفت مضافا الى الفعل لانه
بجملة لان الكلام لتبين فيها قوله اى الاسم قسمان قد قدمنا لك
فى تقدير منقسم فى قول المصنف وهى اسم وفعل وحرف ما يوضح
لك تقدير الكلم قسمان فلا يفيدها قوله معرب ومبنى المعرب لفظ
ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب
الاسم الذى صار مظهرا معناه او دفع التباسه وفساده بالاعراب
والمبنى ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغيير مشابهه
للبناء الحكم الذى لا يغيره الرياح قوله فالمعرب الغاء للتفسير واللام
للعهد الخارجى قوله الذى هو قسم من الاسم لانه فى صنف الاسماء
فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى تعريف
الاسم اى الاسم المركب مع غيره الخ الغرض من هذا الكلام دفع الذى
اعتراض الشارح الرضى ومحصلها ان المركب يطلق على احد الجزئين
بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما يطلق اطلاق الزوج على احد الجزئين
وعلى مجموعها والمراد من الاسم المعنى الاول الاول مع ان استعماله
فى الثانى اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع فى الحدود فضلا ان
يكون للقسم منها معنى غير مشهور وعلى لو سلمنا هذا لكن لا نسلم
ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان المركب مع غيره عامله وحاصل
الجواب

وحاصل الجواب ان الاستعمال والالفاظ المشتركة فى الحدود معيب بلا
قرينة وهى هنا موجودة لان المصنف بصدد تعريف المعرب الذى
هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثانى
فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشائع
بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثانى وهذا التقدير كما
يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال
ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبنى الاصل لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشئ
بنفسه وحاصل الجواب ان المركب صفة الاسم ومبنى الاصل
ليس باسم ويدفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل
لمبنى الاصل فذكر الاسم للتحقق وتحقق العامل اعم من ان يكون
موجودا فى اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المصنف
كما انه عند صاحب الكشاف معرب كما سيأتى قوله لم يشابه
الخ الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المصنف
بانه يخرج عنه غير المنصرف لمشابهته لمبنى الاصل اعنى الحرف
بالفرعيتين كما سيأتى واسم الفاعل فانه شابه للفعل الماضى
بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت
فى التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة المعتبرة المؤثرة فى منع الاعراب
وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية
كالمضمر ثانيها كون الاسم متضمنا المعنى من معانى الحروف كمن كاين
ومن ومتى ثالثها كون الاسم نائبا للفعل كهيهات ورويد محويها
رابعها افتقار الاسم الى متعلق كالحروف وذلك كاسماء الموصولات
اى المبنى الذى هو الاصل الخ المقصود من هذا التحقيق دفع
ايراد الفاضل المشهور الاسترابادى وتقريره ان المتبادر من
قوله مبنى الاصل مبنى فى الاصل اى الاصل فيه البناء فالاضافة
مثلها فى ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة لان
الاصل فى جميع الافعال البناء فينبغى ان يبنى ما يشابه المضارع

من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اى مبنى هو الاصل
المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فخرج المضارع لانه
ليس بمبنى ولا هو الاصل المبنيات وهو الماضى الخ قال بعض
المحققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا وهى بابه من ان بناء الاسماء
الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما
الاشارة الحسية والوصف لاحتياج الحرف الى غيره وذهب
الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحروف وهو الاشارة
لانه كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها
فعلم وضع صرفت بريد عليها الاعجما عن معنى الحرفية
وللاول اقرب لما سيأتى فى محله انشاء الله تعالى الاسماء المعدودة
كزيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوى المعرب فى اللغة الاسم الذى
اجرى عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه
لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما فلا مجال
للنزاع وان اعتبر العلامة اى صاحب الكشاف وحاصل المذ
هبين ان العلامة اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه قابلا لوجود
اسباب الاعراب فيه سواء كان وجدت كزيد من قام زيد او لا
كزيد والمص لم يكتف به اذ زاد مع القابلية وجود الاسباب التى
بها يتحقق الاسم لان الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه
فعدم المشابهة فى كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوى
لم يعتبر احد الذا العلامة اعنى الاعراب بالقوة البعيدة والمص
اعتبر بالقوة القريبة من الفعل ولولا ذلك اى لاجل ان جريان
الاعراب بالفعل ليس شرطا فى المعرب اصطلاحا ليسمون زيد من
قولك جاء زيد ورايت زيد المحذوف الاعراب معربا ويعترض
السامع لهذا الكلام على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمات
مع انها معربة وليست هنا علة باعثة على الحذف كالوقف
واضرابها اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب صاحب
الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبنى متقابلان وقد جعل النحاة

ان المبنى

ان المبنى ما شابه المبنى الاصل ولم يذكروا فيه عدم التركيب لا يرى الى
قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحروف
مدنى فالمعرب على هذا هو الذى انتفت فيه تلك المشابهة سواء
مركب مع عامله اولا والمص نفسه الماعد المبنيات لم يعد من جملتها
الاسماء المفردة مع ان مذهبه خالف الاصل فى الاسم الذى هو الاعراب بدا
وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة قسما ثالثا سماه ما الموقوفة ومشى
عليه القاضى البيضاوى لان الغرض الخ اى الغرض الاهم من جميع
المسائل النحوية ان يعرف احوال اواخر من كونها معربة او مبنية واقسام
كل من الكلم المعرب والمبنى من لم يعرف هذه الاحوال السماع من المعرب
لان من سمع منهم ان زيدا مثلا فى جاء زيد مرفوع وكان من اهل
السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح فى معرفة علم النحو
لا يفيده الا معرفة اصطلاحات النحو بان هذا القسم يسمى فاعلا
وذلك مفعولا ونحوها وهذه فائدة غير معتد بها واعتنى الغرض
اللهم الا ان من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه
التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام ووجوب
تاخير الفاعل عن المفعول فى بعض الاحوال فالمقصود من معرفة المعرب
مثل هذه الفائدة اى اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله
المعرب فاعلم ان المقصود الخ وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب
اى ذكر المعرب على سبيل التمثيل ومثله سائر احكام المشار اليها
فيما وحاصل الجواب ان الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احواله
المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر فى كلام العرب
لتجعل فى كلام غيرهم مختلفا ليطابق الكلامات وح فمعرفة الاسم
المعرب مقدمة على معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث عن
احواله ولا يمكن البحث عن الاحوال شىء واحكامه الا بعد معرفة
ذلك الشىء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة
الاختلاف وبتعريف المعرب وجب ان تعرف المعرب او العقيل
البحث احكامه انه اختلف آخره لما عرفت من ان المقصود من البحث

عن احواله فمعرفة المعرب موقوفة على معرفة الاعراب بخلاف
المذكور لانه لا يمكن البحث عن احوال الشئ الا بعد معرفته
فيلزم الدور صريحا فاذا اراد دفعه فينبغى ان يعرف المعرب بغير
الاختلاف ويجعل الاختلاف من احكامه فيكون معرفتها موقوفة
عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المص هو التحقيق
الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المص فى الشرح
واما المحشى فقد شرح شرحا لا يناسب وان اختلج فى قلبك
شك فارجع اليه فيطابق كلامهم الفاء فصيحة اى اذا جعل
اخره مختلفا طابقنا كلامهم فمعرفة مقدمة الفاء هنا ايضا فصيحة
اى اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته مقدمة
على معرفة الاختلاف وجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب
التفصيل فيعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد وهى
علة لقوله يعرف اى يعرف بذلك التعريف فحصل هذه المعرفة
فيلزم تقدم الشئ على نفسه هذه هى النتيجة الفاء اى
اذا عرفت تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشئ على نفسه
اى تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف تقدم معرفته
المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح فينبغى ان
اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغى التكلم العلل عنه والذى حمل
الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب فى تعريفه فتوهموا
ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا انه من عوارض المفارقة كما عرفت
والشارح الهندى قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بان كان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال الواحد كجبر او بالجمع كحبلى
ولا يخفى ما فيه اى من جملة احكامه تمهيد لما سيذكر من ان تركيب
المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب فى اخره من جملة احكام
الاعراب من حيث هو معرب انما قيده بهذه الحيثية لاخراج المبنى
فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لا من حيث انه معرب حاجب ثم
الاثر عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اى تقدير
الاعراب

اى تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما فى المقصور
او للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرف
الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته وهو مناسبة المبنى الحرف اخره نحو
هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا فى اخره كما يكون فى جملته نحو هذا
فلهذا لم يقدر نحو هؤلاء انه فى مقدر فى اخره حقيقة او حكما والمراد
والمراد بالتبديل الحقيقى المقتضى تبدل ذات الدال جائنى ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبديل الحكمى تبدل دلالة المقصود
من كونه علامة نصب وعلامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبديل
فى حكم تبدل الذات كما سياتى فى قولك رايت مسلمين ومررت
بمسلمين وصفة المراد بالصفة اللغوية اعنى الحال وتعيينها
فى قولك جاء زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل التغيير
وصفها وهو كونها مرفوعة ومنصوبة اى بسبب هذا ظهر
جعلها للوقت او للعلة كما فعله الفاضل الهندى لئلا ينتقض اه
فان زيدا يختلف مع اختلاف العوامل الداخلة عليه فهو معرب لكن
اخره لم يختلف فهو من قبيل ما سياتى اى يختلف لفظ اخره
فالتنوين عوض المضاف اليه المفرد واذ كان هذا الاختلاف الى
حاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ اخره فهذا التمييز الواقع
فى النسبة الواقعة فى جملة يختلف اختلاف لفظه اى منسوبة الى
اللفظ فحذف المضاف واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل
اختلافا ملفوظا كما قال الشارح الهندى انه وصف الاختلاف يكون
ملفوظا مجازا فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله
وحكمه ان يختلف ان هذا الحكم ثابت بجميع المعربات وليس كذلك فان
بعض المعربات لم يحقق اختلاف الاخر والاختلاف العوامل وهى
الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث الاعراب بدخول
العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل فالحكم الاخر وحدوث الاعراب
بدخول العامل فيكون هذا الحكم اى اختلاف المذكورة الاعراب
الخ والالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور

في ضمن المعرب حركتا وحرف لما اشتهر كون الاعراب لها استعمل لفظ
ما المشترك بين المعاني في التعريف طلا منها ولفظة او ليست التي
ديد فان الاعراب حركة وحرف وذكرها للاشارة الى انها لا يجتمعان
في مواد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخير في
بعض آخر اى آخر المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي
بمنزلة التنوين ولهذا اسقط عند الاضافة آخر الالف والواو
ذاتا او صفة عبارة عن النسبة في آخره اى ما اختلف ذات
الآخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات
العامل والمقتضى فان العامل مثلا جاء ورأيت والباء
والمقتضى للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كان
سببين للاختلاف الا انهما ليست حركة ولا حرفا في الآخر
الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة بالمفهومية
من الباء والجارة والبقاء بما الموصولة على عمومها انتهى قول المنه
من الحرف الواقع تفسير للاعراب ان يكون محله آخر الاسم المعرب فخرج
فيخرج الباء الجارة على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء
تقدم من الاسماء البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب الفاعلية
وهي سبب الرفع الذي في زيد والرفع سبب الاختلاف الذي
في آخر زيد فالاعراب سبب الاختلاف بلا واسطة والعامل
والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما
بواسطة قال نجم الائمة رضي الله عنه ويمكن الاعتذار للمصنف
بناء على ظاهر على ان العامل كالعلة للوجدة بان يقال باء الاسماء
دخولها على الاله منتفي المجد انتهى وهو دفع الاعتراض بوجه آخر
بقيد الحيثية اى الحيثية المذكور سابقا على اختيار المصنف
متعلق بمعرب واشار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني باضافة
الى المعنى فيخرج بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل انه
متعلق بيخرج اى اخراج حركة نحو غلامي مبطل على اختيار المصنف لانه

عند بعض

عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد اختلاف
هذه الحركة كما تقول جاء غلام ورأيت غلامي او انه تختلف حكما
وهو الاظهر ليوافق ما سبق ما قيل ياء المتكلم وطن كانت موجودة
قبل دخول العامل ثم حد الاعراب الخ رد لما ذهب اليه الشيخ
رضي الهندي في احد قوليه من ان قول المص يدل الخ من تتمة
الحد فقد خرج بها حركة ياء غلامي لانها لا تدل على معنى من
معاني المعتورة انه خرج هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت
وجعل العلة خارجا عن الحد اختلاف وضع الاعراب لينبه
ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني
التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل كل من معنى معانيها
لصيغة او لفظة بانفراده كمعنى الفرد فان صيغة ضرب والمثنى
ضربا وقس عليهما وكذا الحروف فان الابتداء من الظرفية لها في
والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغتها
بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم احد معان مختلفة لا يميزها
الا الاعراب نحو ما احسن زيد وما احسن زيدا وما احسن زيد
فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد
واحسن ومعنى الثالثة اى عضو من اعضائه اى خلق من اخلاق
زيد احسن هذا المعنى ان قوليه ليدل الخ على فائدة
اختلاف وضع الاعراب حيث قال في شرحه على الكتاب
للدلالة خارج اى لم يرد بقوله سبقا اله ليس هذا من الحد انه تمام
خارج على الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج على الحد وهو
الفعل المفهوم من نحو الكلام وهو وضع المجهول فهو صلة
لذلك الفعل المقدر كما توهم بعض الشرح بل اراد به ان الحد قد تم
قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد فقوله واللام
بالنصب عطف على اسم ان نحو داخل في حيز النفي فقوله المفهوم
الخ صفة الى الفعل اعني وضع فانه بعيد لعدم مفهوميته
من نحو هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذا الكلام

انما وضعت لتعليم الصبيان وبين المحشي بحده بقوله اذ لا نظر
الى وضعه لا قصدا ولا تبعا فهو حسن والكلام فيه اى اذا عرفت
ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان الكلام فيه الخ ليدل الاختلاف
فيه الخ ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب
المعانی على الاعراب عند المص انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة والحرف
لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق
شيء حتى يسمى اعراب قلت لما كانت الدلالة على المعاني
مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف ايضا
دال على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان ايضا
دال على المعاني فناسب الاشارة الى هذا الاحتمال ايضا الفاعلية
الخ فيه رد على الشارح الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة
وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطة والمعتورة على صيغة
الاسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست كردن چيزی بيوا
وفيه رد على الشارح الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة على
صيغة المفعول اى ان الاسماء تتعاور المعاني بان يجيء اسم فاخذه
الفاعلية ويجيء غيره فيأخذه هكذا وجه الرد ان هذه المعاني انما
اقتضت الاعراب باعراب كونها طارية على الاسم فاحتيج الى ما تميز
كل من هذه العوارض عن العوارض الاخر بسبب كونها معروضة
للاسماء هذا مع ان المراد عن المص كسر الواو على تضمين الخ التضمين
ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى والاعلية بذكر شيء من لوازم الكلمة
الثانية فيها قد اشربت الاعتوار معنى الاستيلاء والاعلية البا
بذكر الكلمة الصلة لوالا فالاعتوار من الافعال المتعدي بنفسها
لتضادها اى لتضاد تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة
والمفعولية معنى الفضلة فاختلفا فصار بسبب الاختلاف الاعراب
بسببها اى بسبب العلامات فوضع الاصل الاعراب الخ
هذا دفع اعتراض من انشاء كلام السابق تقريره انه قد ظهر
من قولك فاذا تداولت المعاني الى اخر الكلام ان وضع الاعراب
لاختلاف

لا لاعراب لاختلاف الاعراب لاختلاف المعاني مع ان ظاهر عبارة المص
انه وضع الاعراب للدلالة على نفس المعاني على اختلافها فما وجهه
حاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب غير ماخوذ معه
الاختلاف للدلالة على تلك المعاني وكلا المعنيين مفهوم من
عبارة المص فانه قال الاعراب حركة او حرف اختلف اخره به ليدل
على المعاني فاذ جعلت الدال هو حرف وحركة مجردين عن
قيد الاختلاف فهذا هو شق الحل وان اخذ ثم مقيدا بالقيد
فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة والحرف المقيدان باختلاف
يدلان على المعاني المختلفة انما جعل الاعراب اى مطلق الاعراب
سواء كان بالحركات او الحروف اما تاخر الاول فظاهر واما الثاني
فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان
الاخر طرفا لتحاذ او لانه لما وقع بعد الكل الحروف فكانه وقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل على صفتها اى على صفة المسمى
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى
ان هذه صفات الالفاظ وعلل تاخر الاعراب بان الدال على الوصف
بعد الموصوف ومن اعربت الخ وقيل اذا كان في اخر الاسم هذا
المعنى كان كلامك محجوبا عنه المخاطب ضمني اعراب ماخوذ
من قولهم اوعرب اى محجوبة اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه
اربعة لدخول الجزم والدليل على القيد انه في بحث الاسم
ثلاثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد
فيصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون
العطف مقدما على الحمل كما في قولك ليت سقف وجدار هذا على
طريق الجمهور واما على طريق الزمخشري وهي التي اخترناها
من ان الخبر هو التي تم به الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة
الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه
رفع ونصب وجر يسمى رفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند غلط
التلفظ به او لو غير بينا خويه سمي النصب نصبا الانتصاب

الشفتين على حالها عند التلفظ به او لانه ينصب الفضلة في الكلام
من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل
الى الاسم او لان الشفة السفلى تجر الى السفل عند التلفظ
به الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذ
مذهب الكوفيين والرابع الجزم فالحركات البنائية واما
الرابعة فهو السكون عاقلة بالقرينة كقول المص بالضمة
رفعا الخ فالرفع الفا للتفسير العلامة كون الشئ فاعلا
فاليا في الفاعلية للمصدرية ومعنى اليا المصدرية انها
التي اذا دخلت على كلمة اولتها بالمصدر ولفظا احتيج اليها
في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل
اعنى الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعنى كونه
فاعلا والا فالذات لا يحتاج في معلوميتها الى الاعراب فتدبر
كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما
في حكم الفاعل من جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدا مسند
اليه كون الخبر خبرا ثانيا من الجملة ومذهب الشارح الهندى
الى جعل اليا للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره
الشارح الهندى مع ان مختاره اقرب الى الفهم من اختاره الـ
الفاضل الهندى وانما اختص الرفع الخ هذه الاختصاص اضافى
بالنسبة الى المفاعيل المضاف اليه وانما قلنا ذلك بوجود
الرفع في غير الفاعل كالمحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه
اختلافى الاعراب هذا اما جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد
الحصر الحقيقى لان ما ذكر من الملحقات داخلة في الفاعل على
ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شئ واحد لم يتعدد بخلاف
المفاعيل فان كلا منها نوع من المنصوبات وبيانه
ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية
فاعطى الخ اول ضمن الاعطاء معنى الجعل بدون تعديه الى المفعول
الثانى ولما لم يبق الخ او نقول لما كان الكسر لم يبلغ مرتبة
الفتحة

الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ
ايضا مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب
اعطيت اياه العامل الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة
الى العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب ومعنويا
كعامل المبتدا اى يحصل انما فسره لان المتبادر من التقويم
هو القيام مثل قيام البياض للجسم والمعنى قائم باسم الاسم
لا العامل بل العامل موجود اى معنى الخ اشارة الى ان اللام
في المعنى للعهد الخارجى اى المعنى المذكور سابقا في ضمن المعا
وللعهد الذهنى حتى لا يتوهم ان المراد معنى معين كما يفهم من
التعريف وانه عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل
الفضلات فقال الفراء هو الفعل معنى الفاعل باسناد احدهما
الى الاخر فصار فضلة فهما مناسب كونه فضلة فيكونان ايضا
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل واستقربه
الرضى محتجا بان الفاعل جعل الفاعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه
اليه كالمنفصل غيره من الاسماء فضلة او قال البصريون ان
العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات وهذا هو
الذى اعتمدت عليه مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الذى
هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح
عليه وان كان ظاهر الاول معنى الاضافة وهو كونه مضاف
اليه فالمفرد الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فنقول المفرد الخ
اى الذى لم يكن فيه مثنى قد تطلق المفرد على ما يقابل المركب
وقد يطلق على ما كان يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة كل واحد
منها من الثلثة السابقة فاسند انسب الى المعنى الرابع
والقرينة جملة مقابلة اى الذى لم يكن الخ هذا التعريف الجمع
المكسر وحاصل انه ما يعرف عن مفرده وذلك التغيير اما ان
يكون محققا او مقدرا الاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون

بحرف نحو اسد واسلاد وتقييد الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال
او بتغيير الشكل ونقصان في الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة
والنقصان نحو غلام زيد وغلمان والثاني نحو فلك تقدير الضمة
في المفرد كضمة قفل معا وفي الجمع كضمة اسد ان يكون بالحركة
وانما كان هو الاصل لوجوه احدها انا افتقرنا الى الاعراب للدلالة
على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض
فلم بنا حاجة الى التكلف بالاثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات
تدل على المعنى وتفرق بينهما وكانت الكلمة مركبا من الحروف
وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامات وثالثها
الانسب ان يكون الدلالة على الصفة الشيء كالصفة الدال
عليه والضمة ابه كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور
والمتم جازه وان لم يجزه الجمهور مذهبنا ان الفتحة معه انتهى
معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف
على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر
اعني يعرب على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على
معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة كونهما من مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعرب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى
اقول الاوله اشارة على الحالية وبين فيه ان المصدر
بمعنى الاسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال وعامله
محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف
ح لغو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقام
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية تنبيها
على بيان الفعل المقدر وعلى بيان مصدره الحقيقي محذوفا اعني
لفظ اعرب لكن للحذف اجرى اعرابه على المضاف اليه وسمي باسمه
ولو قدره ليرفع رفعا وينصب نصبا لسلم من هذا التكلفات
قوله ٢ وهو ما يكون بالالف هذا المعنى مراد اصطلاحا وهو شامل لما
كان

للمان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو حمامات ومبهمات
ومعلومات اسم مطرمات وبسلامة النظم كما ذكرنا او بغيرها
كتمرات مثلا وكسرات بكسر الكاف وفتح الشين جمع كسرة
والتسمية جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب لان الحكم تعليل
لكسر الكاف منقوصات واوية لان الواو تنقص حال افرادها
وحال اضافتها الى ياء المتكلم صلة فوه والدليل جمعه على افواه
حذف الهاء لخفائها لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت فا
احذفت للاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمة الفا
لمناسبة الواو تقديرا ذوك اصله ذوو ونقلت ضمة الواو الى
الواو فحذفت تخفيفا وضمة الذال للاتباع والنحاة اطبقوا على ان
اصلها ذوي هو الصواب لقولهم ذويات فاعراب هذه اشارة
الى متعلق الجار المجرور اعني قوله بالواو بالامثلة فان لحوق
وباقي الامثلة مكبرة موحدة كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات
التقديرية وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فجانه
الشارح شاملة للمناسبين بكونها الى الكاف مع انها انما
اضيف الى الكاف كالها مثلا المعرب بالحروف غايته واعلم ان في
اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو
المشهور وثانيها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف
وثالثها وهو مذهب سيبويه بالحركات مقدرة على حروف وكان
اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو وسكنت وضم ما
قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب
الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها
معربة بالحركات اللفظية كحال الافراد عليه ويدخل عليه الكلم
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى
اي انتسب وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه للقتال
في الباطل فقولوا له فاعضوه بالضاد المشددة اي قولوا اعضض على
هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا

تجيبوا الى القتال الذى اراده ان تمسك بذكر ابيك الذى
انتسب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا ولا تكنوا
اى لا تذكروا كنايته الذى وهو الهن بل اذكروا له صريحه
وهو لا ير وتكنوا بفتح التا وسكون الكاف بعدها نون
ساد سها كونها مقصورة كعصى وعليه ورد قولهم مكره
اخاك لا بطل ولعل من قال عمرو ابن العاص لما عزم عليه معاوية
ليخرجن الى مبارزة امير المؤمنين عليه السلم فلما التقيا
ودلو منه تلك الصورة الحيدرية المشتملة على تهزيم
الرجال نلمها مات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلنى
لظلنك الى شجاع اقدم على حماية او على نقل راية بل انا اخوك
يا امير المؤمنين عن تجبيرى فى على ملاقاتك معاوية اللعين وقيل
اول من قال ابو الهيثم حسن جنى قال خالد وقد بلغه ان اناما
ما من شجع فى غار يشربون وهو قاتلون اخويه هل لك
فى غار فيه ظبا لعلنا نصيبه منها وانطلق به حتى اقام على فم
الغار ثم دفعه فى الغار فقال ابا حنش ضربا فقال بعضهم ان
ابا حنش لبطل فقال ابا حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما قال اهم
هذا القول وانما الحذف فيه الاولوية ونحن قد ذكرنا دلائل
المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب عن ادلة الخصم
فى كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية تركناها هنا للاختصار
تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظ ومن حيث
المعنى الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات واعرابهما
بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات
مرغوب اليها لانها اصل المثنى والجمع واعرب بعض المفردات
اعرابهما جلبا لتلك المناسبة كل اعرابا سما لان هذا الاعراب
للتناسب بينهما وبينها فالرعاية من كل وجه مطلوبة
منبئ عن لقد ولانك اذا قلت اخوك وابوك تفهم منه اثنان هو
انت والاخ والاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد
الالفاظ

من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظه كالمثال المذكور فان الاخ
مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه فقول
الفاضل المحشى واعلم ان الظاهر ان جعل كلا من الانبا عن التعدد
وجوه صرها صالح وجها لجعل الاعراب فى الاسماء الستة دون
غيرها بالحروف لا يستقيم لان الابن والولد والعم والقريب الى
غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود بدون اعادة اللام
غلط صريح ووهم قبيح ولوجود حرف صالح فاستراحوا من
سلب جلب حروف اجنبية سماعا تمين لرفع الابهام عن التنبيه
الوجو والى الحرف اى انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة
الى غير اليا وقت ارادة الاعراب وانحذفت حالة الافراد وحالة
الاضافة الى اليا بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان
اصلها يدى ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا وقت
الاضافة ولغيره يلحق بهذا الاعراب وهو كلا وانما لم يجعله
يجعلوه مثنى مع ان ذلك لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده
اعنى كل الجواز ارجاع الضمير المفرد قال الله تعالى كلتا الجنتين
اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف
فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزوم الاضافة قالوا اصلها
كل الثقيل للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى
يعرف ان المقصود الاحاطة طرف المثنى الى المثنى والى الجمع وقد عرفت
اقسامه كلتا والتا فيها لا يجوز ان يكون زائدة لان فعل فى الكلام
ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذا فيه
وسط الكلمة بل هى عوض من الواو والالف بعدها للتانيث ومعه
قبلها يا ومع ان الالف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف
والوصل فرع كلا لان المؤنث فرع على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة واثنان ليس بمثنى اذ لا مفرد من لفظه والالف
والنون فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة اما سمت
اصطلاح المحشى رد على الشيخ الهندى حيث قال ارجع للمذكر

وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر
فلا يرد نحو سنين وبنين من جمع المؤنثات فلو قال الجمع بالواو
والنون كان احسن انتهى وبيان الرد ان الجمع على مفهوم اللغوى ويوجد
مذكره المذكر فعلى هذا يحتاج الى خروج نحو سنين واخواته ليس كذلك بل
المراد به الجمع اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون فيه الواو
قالوا لم يوجد في كلام العرب اخرها واو بعد ضمة ولو كلمة واجاب
بعضهم بان الواو في معرض التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو
لما قام مقام الضم صارت كلمة كانها مفرد لا معنى لفظه لا يكون جمعا
سالما لوجوب انه يكون مفرده من لفظه وهذا من معناه فان
ذو بمعنى صاحب والو اصحاب واخواتها اول مقدم الحاق
على جمع المذكر في الاعراب جموع التكسير سالما منون جمع ابن
بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها بفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع بفتح
الهاء ابن ذاب حجارة سود فان بعض النسخ شروح الالفية من نحو
حرة وحرين تصحيف من النساخ لان ثلاثين ثلاث عشرات فلو كان
عشرون جمع عشر يصح اطلاق عشرين على ثلاثين كما صح اطلاق زيدون
على زيد وزيد وزيد ولا يعين الخ اى لا عدد للجموع اذا اطلقت على
اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم
منها عند الاطلاق وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع ذلك لان الجمع
يتوقف على افراد ثلاث الشروط ثلاثة وهو كونه علما المذكر عاقل
بخلاف التثنية فانها يتحقق بفرسين بدون شرط ما كان او شرط
كان اكثر افراد لوقوع كل منهما الخ فانك اذا قلت جاء غلام زيد
هي ان الكلام مستقل ومقيدا بدون ذكر زيد الا ان ذكره لدفع الاشتباه
الذي اشير الى تقسيم البيان في حكم المعرب حيث قال لفظا وتقديرا
ولذا قال كذلك لتصحيح قوله تفسير التقديري واللفظي المعرف بلام
العهد بما اراده ولما كان التقدير الخ والا لكان المناسب تاخيره
عن اللفظي لانه اصل لان الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة
اى تقديري الاعراب في الالف واللام قائم مقام المضاف اليه في الاسم
فاموصوفه

فاموصوفة لا مصدرية كما قاله الفاضل الهندي لفوات الملايمة كما سبق من
بيان حال الاعراب لانها اسماء كما عرفت او محذوفة الخ فان المحذوف
في حكم الثابت فلذا لم يجوز الاعراب على الفساد قبل دخول العامل
متعلق باشتغل غير مرضي لان كسرة الجر هي التي يحدثها عامله
فلعرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل
غلامي ليس بمعرب ولا مبني بتوسط امره بالامتزاج وللاعراب والبناء
من صفات الآخر والجواب ان مثل هذه الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه
الآخر الا ترى ان امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذه الامتزاج لا
يخرج ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه مطلقا حال من ضمير الكائن
في العامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر هذا النوع
اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التعميم مختص
بغلامي اذ انه فائدة رد على من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حالة
الجر اى في حالة الرفع والجر اشارة الى ان قول المصنف رفعا وجرا
ظرف للاشتغال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي عطف على قوله
كفاضل الاعلى قاضي كما جوزه اثر الهندي لانه يوجب زيادة واحد
من الكاف نحو والاصل عدم الزيادة يعني تقدير الاعراب للاستثقال
المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المصنف تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بحرف
لا استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على المصنف ان ترك
بعض الامثلة لمثال الاعراب التقديري في احوال الثلثة في الاسماء
الستة وجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو
جائني اخو الحارث الخ ونحو جائني صالحو القوم الخ او امثالهما اعرابه
تقديري فلم يبق علامة الرفع لان علامة الواو لا ما يبدل منها
فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني وفيما ذكره ابن الحاجب
نظر لان الياء الاولى فيه عوض عن الواو وكلما كان عوض فيه مذكورا
يكون لفظا وتقديرا لان العوض كالمعوض عنه ليس بصواب وقد
يكون الاعراب بحروف الخ طابقه ما اذا كان حرف الاعراب مدة واللحق

ساكنا اى فيما علاماذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه
بانه راجع الى المذكر ما تقدم رفيه الاعراب واستقل يعنى ضمير ماعداه
راجع الى ماذكر من قسمى الاعراب المتعلق دون المستقل الى ما ذكر من
الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب فى بعض ما عداه من المذكورة
تقديرى تحايم كما تلونا عليك لما ذكره تفصيل الخ يريد بيان ارتباط
بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة تكرير غير المنصرف وتوكيد المنصرف وكان
غير المنصرف اقل اى اقل افرادا لان شرائطه ومعانده اكثر وقد عرفت ان
كل ما كان الشئ اكثر شرطا كان اقل افرادا وكتفى بتعريفه اى اعنى تعريف
غير المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها اى اسم معرب جعلا ما موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف
وان اضيف الى المعرفة لتوغلها فى الابهام ولكنها تقبل تخصيصها يجوز كونها
مبتداء مؤنثا باجتماعها اشارة الى صراح شرح اصلى ومصابيح اذا جعل
علما من القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انها ليستا مؤثرتين
بل الثانية منهما كالعدم داخل فى القسم الثانى واستجماع شرائطها
اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا فى منع الكسر والتنوين
ما لم تنضم اليها الشرائط والا كان نوح غير منصرف بالاتفاق وليس
كذلك مجموع فى هذين الغرض من هذا الكلام على الفاضل الهندى علة
لانه قال وهى راجعة الى العلة اى العلل لان كل واحدة علة للاعلال
وبيان الخ وان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم
على الكلام فانها عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم المجموع بانه خبر للمبتدا
فتقديره لفظ مجموع بيان لكون الجزء مجموع ما فى السبيلين للاان الجزء
مقدم كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت سابقا فارجع اليه
نقل عنه قدس سره اول السبيلين موافق الصرف تسع كلمات اجتمعت
ثنتان منها فالصرف تصويب اى اذا اجتمع فيه علتان فالصرف
ليس بصواب بل خطاء ولو ذكر البيت الاول لاستغنى عن التعريف
الا انه ليكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما من كلا
من قبلها الالف المراد من القبلية القبلية المكانية ويمنع
النون

ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل معنى ليتصح كونه صاحب الحال ان
العامل لحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام فى تعداد موانع
الصرف لا يفهم من هذا التوجيه آه لان قوله من قبلها الف
كلام مستقل لا تعلق له بما قبل حتى يشاء يكمن فى القيد اعنى الزيادة
وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة ومنعها
الصرف مشروط بكون الالف حاصلا قبلها فلا يحتاج به الى ان زيادة
الالف على هذا التقدير معلوم لان الظرف اعنى من قبلها لابد له من
متعلق اما تام اخاص وهو هنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالتها
عليه وتقدر الالف آه اى مكان الالف مقدم على مكان النون.
جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعنى من قبله متعلق
براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه اخوه راكبا من قبل يكون ان القبلية
هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون من قبلها
ايضا قول تعريسى فيكون ياء النسبة محذوفا تخفيفا وقال
بعضهم اثنان وهى الحكاية والتركيب اما الحكاية فى وزن الفعل
مع الوصف نحو احمر واجمل او مع العلمية نحو يزيد ونشكر فان امتناع
الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية كما لم يدخل عليها الكسرة
والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل
عليها بعد النقل واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث
بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع
العلمية نحو فاطمة او تركيب حرفا والتانيث مع الاسم نحو حبلى
وتركيب العدل فى عمر فانه مركب من عامر تقديرا لان الواضع
قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفى نحو
ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين
وتركيب الاسمين فى نحو بعلبك وتركيب الالف والنون
اما مع العلمية او الوصفية وتركيب العجمة وهو اما مع
تكرارها فى العجمى والعربى او تركيبها مع العلمية
احد عشر هذه العلل التسع مع علتين اخريين احدها

ماشابه الف التانيث مثل ارطى فانه اسم شجر يدبغ
بجلوده وهو المنصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل
قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من دخول
التاء والتانيث بسبب العلمية فصادفت الفه شبيهة بالالف
التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية
وشبه الف التانيث والثانية فرعات الاصل فيجب ان يحمل
بعد التنكير كما سيجي عليك من حيث اشتماله على علتين
انما قيد بذلك لان المتبادر حكمه وقوله وكذا الى الاختصاص مع
ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكمه
الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه
على ان المراد هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين اه الا انه ليس
حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية حتى نسب
الى عدم الحيثية فلجع كلام ان كنت في شك مما نقول فيشبه
الفعل اه اعلم ان المشابهة للفعل ثلاث مراتب اعلاها يوجب
البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف
ومنع بعض انواع الاعراب كما عرفته وادناها يوجب كون الاسم
عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها
بعد هذا علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير
المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات
فانه غير منصرف مع ان تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب
الكشاف ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم
سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت
لمحض التانيث سقطت والتاء فيها علامة جمع المؤنث ورده
الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث وان قلنا انه العلامة تانيث
فيها لا خاصة للتانيث ولا مشتركة الابعد الضمير اليها
الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها [illegible] والاولى عندي
ان التنوين للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط
لتبعه

لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جميع
الثقات اذ الكسر فيه متبوع لا تابع تنوينه كالتنوين في غير المنصرف
والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه كما
حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين
فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين مقابلة اي لا يمتنع الغرض من
هذا التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمص ادخله
القسم الجائز وحاصل الجواب ان الجواز قد يطلق ويراد به ما يقابل
الواجب وهو المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب
فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا في حالة الضرورة او جائزا
في حالة التناسب عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله
الكسر والتنوين فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة وقيل المراد
بالصرف اه القائل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير والمعنى
ويجوز تغيير حكمه الى حكم آخر ولا يحتاج ان يقال المراد بصرفه جعله
في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه
عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة ولا يصير منصرفا به
المعنى صبت على مصايب هذا البيت قالته فاطمة في مرثية النبي عم
واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
والغوالي جمع الغالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي
او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في انه لا يشم مدى الزمان وامتداده
انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه
استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن واعطر وقد ترجم بعض
الشعراء العجم هذا الشعر بقوله بجان دیگه جندان غم ...
مصيبتها انى حاف اه ان حاف حذف
ويقع في الشعر منه ما يخرج من الثقات ما لا يخرج لان حرف
الروي اه وهو الحرف الاصل من حروف القافية التي يكون في اواخر
الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم
بان حرف الروي الدال المكسورة حيث صرفه اه تعليل للتمثل

توبتر

بها مثال الجموع آه اشارة الى ان ذكر امثال البيض زائدة لان المقصود
تمثيل الجموع كما البخ اساود واناعيم قال فى الحاشية فاكالب جمع
اكلب وهو جمع كلب واساود جمع اسود وهو جمع سوار واناعيم جمع
انعام وهى جمع نعم انتهى ففى هذه الامثلة تكررت صيغة الجمعية فكل جمع
قائم مقام علة فكان فيه علتين وكل علة فرع لشئ لان الجمع فرع المفرد
والجمع فرع لعدم اللزوم كالجموع الموافقة لها آه فانتفاء فى
حكمها الموافقتها فى الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا انتهى
الجمعية بجمع التكسير واعلم ان فى قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها
ما ذكره الشارح وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى الحد
التناهى بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال قوة
فى الجمعية وثالثها هو الذى اختاره وذهب اليه اكثر النحاة
ان قيامه مقام السببين لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية
حمراء آه اعلم ان الف التانيث فى حمراء هى الهمزة المقلوبة عن
الالف لاجتماع لا الالف التى قبلها كما يتوهم من اسمه فصار غلطا
التانيث مكررا آه لان كونها الف التانيث علة وكونها لازمة للكلمة
بحسب الوضع منزلة التانيث لعلة فكان فيه علتان فرعيتان لان
التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم فلو عرفت اللزوم
آه جواب سؤال تقديره ان كان يقال الف التانيث قامت مقام علتين
لاجل لزومها والتاء يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا
لان الاعلام محفوظة عن التصرف فح ينبغى ان يقال فى فاطمة
ثلاث اسباب العلمية ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان التاء
وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارضى بسبب العلمية ولهذا يلزم
لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يعتبر هذا اللزوم العارضى فلا
منزلة علة كاللزوم الوضعى مثلا لانها قد تكون لازمة بغير العلمية
كما فى حجارة وعرضا الا ان هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا فى صرفها
كان غير معتبر فالعدل الفاء للتفسير والعدل فى اللغة الميل
وفى الاصطلاح ما ذكره المص مصدر بمعنى المفعول آه الغرض الواو

الواو قوله من المجموع الشاذة بيان لمثل اوقس وانيب وكونهما شاذة
بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التى هى ثقيلة عليهما فالقياس
فى جمع اوقس وانياب قوله علا اوقس وانيب ولهذا ايضا قال اليهما
فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اوقس وانياب لنسبا اليهما قوله
قال بعض الشارحين آه حاصله ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء
جواز تعريف الشئ بالاعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل الحاجب
يذهب الى هذا لان مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب
انه يحصل تعريف العدل بما ذكر ما قصده فيه فدخل فى التعريف المغيرات
القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها من امور التى تخلف
لا ضير فيه لان هذا التعريف ليس للايضاح وكان الفاضل الهندى
ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود فى
هذا المقام تميز المنصرف عن غير المنصرف لا مجرد تميز علل بعضها عن
بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التميز فانه اذا سمى بالجمع الشاذة لم يعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدل
ظاهرا قوله تلك التكلفات التى اخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية
والشاذة ونحوها قوله واعلم انه آه المقصود هذه التحقيق تحقيق معنى
العدل التحقيقى والتقديرى وان معناهما غير الذى اشتهر بين النحاة وذلك
لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقى هو الذى يكون فيه وجه محقق هو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضى ونعنى بالعدل المحقق ما يتحقق
حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا

لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه
الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر
غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان
كادد وانتهى وظ عبارة المصنف مع الرضي حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة
الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما ستعرفه وحاصل التحقيق انه ش م
بما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
واخوانه وعمر واشباهه غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا
فيه العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية فمنع الصرف مقدم
على الخروج عن الصيغة الاصلية ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما في
هذه الجهة بل في وجه اخر كما ستعرف قوله ولم تصح للا عتبار الا العدل
اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما تعذر
العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظاهر واما تقدير
الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلامهم تقديرهما واما
تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لانهم تنبهوا اه اي ليس
الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا او وجدوا العدل اي
الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي حتى يكون ذلك
الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدرا يدل عليه منع الصرف بل منع
الصرف فيهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بد اه هذا
الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي
هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف لا ان الاخراج

ما ذكر الاصل

من ذلك الاصل محقق كثلاث مثلث فان القياس والقاعدة يقتضي
ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما اعتبار
الاخراج اي عن ثلاثة كان على ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر ان ثلاث م
فغير محقق ولا تتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع
عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان
يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه او لم يكن
والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل
لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام
العدل اه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار لا م
تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف لا
كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا
اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المص
اذ ظاهرها موافق لما ذكرها النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا
او تقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي الاصل
ذلك الخروج محقق قوله خروجا كاينا اه يعني ان تحقيقا صفة الخروج مقدر
باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا كان المعنى ملحوظا
مرتين يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول و ١
بيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعنون انهم جاؤا ثلاثة
ثلاثة قوله والصواب جميعها يعني ان الصواب ان المراد بهذه الالفاظ
فيما فوق الاربعة الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر مثل

الكبير عاكفة عليه مورقة والحة عثراء وقال الاخر ولم يستريثك حتى
رميت فوق الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية وانا لم يلتفت
اليه لعدم وروده مانيا فقصد وعدم تجاوزه فى التنزيل لا ينهض حجة لعدم
الخيار الالفاظ الوحشية فيه قال الفاضل الرضى والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع
مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو
الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى انتهى وقد عرفت انه
وارد فى كلام العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال
ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين
وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين
اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث
اللفظ لان لفظه اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ
اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف
كما فى عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جائنى
القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية اه جواب لسؤال مقدر تقديره
ان الوصف فى ثلاثة ثلاثة عارض كهو فيه فى اربع لانها موضوعة للاعداد
لا للمعدودات حتى تكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارضى
لا يؤثر فى منع الصرف كما سيتلى عليك فى محله وحاصل الجواب ان
المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول
لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه د

سنخ

سنخ للوصف وضع المعدول غير وضع المعدول عنه قوله لا لاعتبار معنى
ما وضعا له اى لا لاعتبار الوصفية فى الذى وضع له ثلاث وثلث
وهو المعدود فان معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة قوله اشد
تاخرا لتقدير اشد لاظهار كونه افعل تفضيل فاذا قلت زيد اخر جائنى
نسوة اخر فمعناه اشد تاخرا جائنى نسوة غير النسوة الاولى قوله وقياس اسم التفضيل
اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما نحن
فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف به فقد يلزم ان
يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها
مشابه فالاولى فى التعليل ان يقال ان اخر مشابه لافعل من جهتين احدهما
الوصف والثانى انه لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى
افعل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبهه الحق احكامه فى
جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغى ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بلا مع
ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما يقتضيه
بمقتضى المشابهة قوله وجب التنوين اى فى المضاف لان التنوين الذى
فى حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء
اى فى المضاف اليه ايضا فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها اى قبله
وحذف المضاف اليه قوله او اضافة اخرى اى فى المضاف اليه لا
فى المضاف كاخراته فان اضافته تم الثانى الى عدى المذكور او جب
كون عدى المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على
المضاف اليه المحذوف وليس فى اخر اى لا يجوز فيه شئ من هذه الثلاث
قوله

لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور مناف له على ما يتلى
عليك قوله احد الامرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله ويصبع قرئ بالصاد
المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجئ في باب التاكيد قوله فعلاء افعل
اى فعلاء الذى مذكره افعل قوله على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما
ان يكون جمع آه هذا الترديد اما لاجل الاشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور
بين النحاة ان جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من اى الصفات
اهى من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان يقال
انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت
الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرائتي من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه
وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل بجمعه
على اجمعون وذهب الفارسي الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى
الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل لكنه صار
بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة
والظاهر من الترديد هو المعنى الاول قوله بلا جمع سبيل آه هذا هو المشهور وقيل
ان فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور
جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف
كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف
اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه واما مع حذفه فما المانع من اعتباره
وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف
بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد

ان يكون جمع

السور

اسما

اسما بمعنى كل كما سياتي تحقيقه قوله في اجمع واخواته انما تعرض له مع ان البحث ليس
فيه الا لدفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اى على
ما ذكرنا تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا ترد الجموع
اثلاثة اى لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام في هذا
المقام دفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول الا
عما ذكر ويرد على هذا جمع الجموع اثلاثة كانيب واوس اذ القياس انياب
واوس مع الجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فحمل على الشذوذ دون
العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام واورد فيه فائدة
اخرى لم تعلم سابقا بقوله كيف ولو اعتبراه قوله كيف ولو اعتبراه يعنى ان
اوس وانيب لو كانا متغيرى اواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان
ملك النسبة اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ
قوله تبين الفرق اه حاصله ان اثلاثة ذهر الذى له قاعدة قد خالفها الى غيرها
والمعدول بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغته الى ثلث قوله اى فروجاه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل
وهو صفة للاصيل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي وغيره قوله قدر فيهما آه و
بهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية
لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال المناسب ان يكون
الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر من العمارة وزافر بمعنى السيد للاغير
قوله قطام بكسر القاف قوله مثل حضار نقل عنه انه علم لكوكب وفي القاموس
انه جبل بين اليمامة والبصرة وحضار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار
ليس له معنى اخر ابتداء ولا الا الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة محـ

دو بار و في القاموس انه ارض في اليمن قوله وليس فيها الا السببان
هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة في
الوزن لا يوجب البناء والا لبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب
الاعراب اعني العلتين وح فقول الفاضل المحشي فيه انه ليس فيه شيء
الا السببان فهو في المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب
بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزن فعال وهو لو جوز
البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء
مردود قوله لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب والبناء
في جميع الامثلة مستقيمان لكن قد ترجح احد التقديرين لغرض والغرض
في في الاول قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هاهنا كسر الراء وهي
لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بنا
ويا واما كون العلل الثلاث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها
ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد يكتفي
الكلام مجملا واما على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يحصل بها
كسرا الى يعني انزل قوله معربا غير منصرف كقطام وحذام وانما كان العدل
تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنها قطام وحذام كما لم يثبت
لنا عامر المعدول عنه عمر قوله انما هو تحصل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب
عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في
ذوات الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي
تقدر للبناء في ذوات الراء له قوة اثر بها في البناء لان تقدير العدل له

اصالة

اصالة واما عدل قطام ونحوه فالحمل على النظاير فليس فيه تلك القوة والاصالة
فلم يؤثر في البناء قوله ليس في محله قال السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب
مقروة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفتها
المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله وهو كون
الاسم اه اعلم ان الوصف يطلق على معنيين احدهما ان يكون الوصف
بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما
ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا
الصفة لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علته فلذا اختاره الشارح قوله موصوفة
بالاربعية اه ناقشه استادنا مخدومشي وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها
لما هيتها متصفة بالاربعية فهو لازم لهما سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا يكون
الا باعتبار الملاحظة وهذا مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن قوله
العرضي لا العوض اه قال الفاضل الرضي لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون
الصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته والجواب
ان المراد من الطاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست
للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء و
ايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا
يؤثر وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء فانه يقال للحية
الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال

فى المعنى الوصفى قوله اوزالت عنه ولكن بقى منها شئ بقرينة الامثلة المذكورة
فانه قد اختص ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال قد
نفرض تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا
تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه حيث ليس
على ما ينبغى انتهى قوله فلا تقرالفا للنتيجة او التفريع قوله ولم يجر استعمالها
اه لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المص
فى شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى
لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل
لكن استدلاله فى باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان
معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب
احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه حمرة ام لا حتى انه يجوز فى السودان المسمى
كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر قوله منع
من العفوة ويقال منه تقفى الرجل اذا ساء خلقه قوله ذى خيلان بكسر الخاء
وسكون الياء جمع خال والطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة
يعمل على كل شئ كذا قال الفاضل المحشى قوله بقدر الامكان اشارة
الى انه قد يتصرف فى الاعلام اليها بالترخيم ونحوه وعدم التصرف فى الاعلام
اذا كانت اعلاما فى لغتهم واما ان كانت فى غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف الى اخر استعملوا كما فى جبرئيل
وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال وجبريل بكسر الجيم و
ميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم فخففوهم
وتركيـ

وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالليس من اوضاعهم ولذلك
قالوا اعجمى فالعب به ما شئت قوله والتانيث المعنوى وهو ما كانت تاؤه
مقدرة قوله ليخرج الكلمة ثقل اه ثقل فاعل ليخرج وحاصله ان المنصرف لما كان
فيه علتان تعلق ثقل به الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا
او ساكن الوسط وهو غير ثلاثى حصل فيه نوع خفة فينتفى منه ثقل احد العلتين فلم
يث به الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله وحركة الوسط
تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلة
تاء التانيث واما وجوب منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلاث علل
فاذا عادل احد الاسباب خفة الوسطى بقى سببان ولا ريب انهما كافيان
لا يق لو عادت العلمية خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير مؤثر
عند عدم العلمية فيجوز صرفها لانا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران نكرتين عند
تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية فهى باقية فاذا كان كذلك
كان التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان الحرف
الرابع اه قال الفاضل المحشى اى فيما هو على اربعة احرف وكذا خامسه فيما
هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزايد على ثلاثة سادسه التاء
لان موضعها فى كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال
المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم مبنى على حروف ميزان اى التصغير
وما هو بمنزلة الحرف الاصلى فى الميزان التصغير اربعة لا تزيد قوله منزلة
الزيادة و لا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث فى
الاصل بسبب تقدير علامته فتنزيل التذكير الطارئ فى الوضع العلمى فلك

الامر الضعيف الا اذا انسد مسد علامته حرف قوله باعتبار معناه الجنس
تعليل لتانيثه المعنوي اي انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث
عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير و
الكثير جماعة فتانيثه كتانيث جمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل الاجتماع
التنوين لا على سبيل ... تمم
ومثله حروب قوله والتانيث الحكمي هو حرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث
قوله المعرفة اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلته منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من
المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف بيانيه
قوله الياء مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان يكون
تعريفا بالعلمية كما جعل البعض وهو جار احد الزمخشري قوله الا ان فرعية التعريف
اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع للاصل حتى انه اذا كان فيه علتان
حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية له لانهم بينوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك
يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف
باللام لاخصوص تعريف العلمي للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير
بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف
فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا بان
الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للنكرات التي هي
اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن
بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ
روی

رومي موضوع في تلك اللغة لجنس الحيد جبلة العرب لقبا لعيسى راوي نافع لجودة
قراءته قوله تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة
ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين
ايضا لانها من مقولة واحدة في كونها لا تمام الكلمة قوله لو سمي بلجام لانه
كان في العجمية بالكاف وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما فصحف
عجمية فلو جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه
حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما اه اختيار المصنف
وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وبعله قاس العجمة على التانيث او
حمله على ذلك بالتحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه اه تذكير الضمير الراجع الى
العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ
والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث اه جواب
سوال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط في
هند فجاز منع صرفه ولم يعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في كون
هما امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة التانيث في هند وشبهها
وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه
فله نوع قوة قوله اسم حصن في القاموس هو قلعة بين بروعة دكنجه وعلى
التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم
بلدة قوله وانما خص التفريع اه جواب لاعتراض الشارح الهندي حيث
قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني ترك ونتيجة الشرط الاول نظر وكان
الاولى ان يقول فنوح دفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل

انه لما كان في الصرف نوع خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر
قوله والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه
قوله واعلم اه هذه فايدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو ثبت وعزيز وانهما
منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح
ولوط وهو نقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعربيا لقدمه على نوح
وجعله مقارنا لشعيب قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف و
هي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله وهي اي
الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل
فيه جعافر وجماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد
الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور
كاكالب واساور واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في
عبارة المتن بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم مقام علتين لا لانه
على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير في الاحاد وما قاله منقوض بافلس
واكلب واجمال قوله جمع الين وهو جمع يين قوله على صواحبات في قوله عليه السلام
انكن صواحبات يوسف عليه السلام قوله وانما اشترطت اي شرطت اي يكون على
تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمع جمع
التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير
تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت
في الاصل تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء او اراد بالهاء التاء من
قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد بها فيه لطافة لا تخفى قوله فلا يرد نحو فرازنة

فان هائه

فان هائه اصلية لانه جمع فارزين ليست للتانيث فهو غير منصرف والفارزه
حاذق قوله على انه كراهية وتشابهها في المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه
ومصدرية المشبه به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس
حقيقة لكل الافراد وتحمل له قوله ولا حاجة الى اخراج اه رفع لاعتراض السيد
ركن الدين حيث قال لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض
بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف والجواب ظاهر قوله
بخلاف فرازنة اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف
قوله فرزين او فرزانق زان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم
واما فرازنه فمنصرف وههنا سوال استشكله بعض الافاضل وهو ان الكتاب
ان يانه بتاء التربيع ويقول فرازنه منصرف في المقام ليس مقام الا انه
ليس مقام تفصيل وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء
التانيث لا تخل بالصيغة لانها زايدة على البنية وجوزوا كعدمها والمصنف
اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغيرها واكده ثانيا بقوله واما فرازنه
اي ههنا يكن من شيء فقرازنه منصرف على ما افاده سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق
وقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدل لانه بمعنى
كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنه فمنصرف قوله
وحضاجر علما علما منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدا اجوزه ابن
مالك وكان اكثر اختاره ولا غبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا
من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان
بمعنى النفي فانه في قوة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير

على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا بنا في جمعيته قوله لا للجمعية
الحالية اه بنه بهذا على ما يتوجه على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية
الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل للمحذوف قوله
انثى الضبعان في الحاشية الضبع اي الانثى والضبعان هو الذكر وجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص
في قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وان كان فيه خلاف قوله غير مسلم هذا
مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا في نفسه كما صرح به
صاحب الصحاح والقاموس قوله تقضيت اه اي تخلصت وفي هذا التقدير
اشارة الى وجه تقديم المص بحث جواري على سراويل قوله للاعتبار زيادة بب
اذ المقصد من هذا الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب
يستلزم ان يكون علة منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زيادة على التسعة
المذكورة فكانه تنبيه اه انما قال كانه لان المسردالم يجي بمعنى قطعة من خرقة
فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال للجمع المنقوص الذي فانه جمع داعية
وهي في الاصل داعوة من الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله
فذهب بعضهم وهو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال بسببه محسوس
وهو الاستثقال فيكون ومنع الصرف بسبب امر معنوي فيكون اضعف قوله
بناء على ان الاصل تعليل لقوله والتنوين اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين
لوجود الجمعية في الاصل الا انه بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم من الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال

كما قال

كما قال بعضهم والا لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القبيلة
الخبيثة بل الاصل عنده جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف
الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخاف رجوع الياء
لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا يكون منقوصا فعوض التنوين
عن الياء قوله وفي لغة بعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه ان الجر
لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر
يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول
الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله
فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن
الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه
لا وجه لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر او حذف ياء
المتكلم وحذف الالف عنه كما في يا غلاما قوله ليأمن من الزوال الحاصل بسبب
الاعلال بخلاف قوله وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله
الى الصرف او الى حكمه على اختلاف الرايين كما سيأتي قوله لان الاضافة اي
التركيب الاضافي فلا ترد المناقشة في قوله فكيف يوثر في المضاف اليه بان
المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله ولا اسنادا اي مركبا من مسند ومسند اليه
كتأبط شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسميته تأبط شرا قال التبريزي
لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي قومه فقالت له تأبط شرا وقيل قالت له

فيه بحث لانه قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف [illegible] عبد الله ابن ابي اسحق [illegible] هذا البيت فيما بلغ هذا البيت [illegible] في هذا [illegible] قوله الفرزدق [illegible] البيت ايضا [illegible] الموالي في الخفض المسحت [illegible] والمخلف الذي بقيت منه بقية قليلة منه

امه يوما ان العلاما ان يجنون لا ابهم الكماة فهلا فعلت وكفعلهم فاخذ جرآ
ومضى فملاه افاعي واتى متابطا به اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها
فخرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة فقالت لها نساء الحي ما الذي كان
ابطه متابطا فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحرا فاحتمله تحت
ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله
فرمى به فاذا هو الغول فقال له قوم ما كنت متابطا يا ثابت فقال الغول
قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله من قبيل المبنيات
هذا عند المصنف وجماعة وفي المعربات المحكية بحالها عند اخرين فلا يبعد ان
يحكم بعدم الصرف ان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فايدة في منع صرفه قوله
علميه نحو خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم
ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في عشرة في سبعة اقسام الاول
اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث
فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف
بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حيهلا السابع حرف
بني مع صوت نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو
يذهبن ويضربن وهذا يستغنى عنه بهلم قوله كانه اكتفى انما قال كان لانه
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف فعلى المص ان
يقدم في منع الصرف فلا بد من ادخالها لا اخراجها قوله اعلم لبلدة فيه انه اذا
كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في
تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعدودات آه ان قلت هذه الصفة

مشركة

مشركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف بها كما قلت الشرط
للالف والنون تمامه لا لمطلقهما فاحتياج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
في العلم العهدي دون ساير المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير
التثنية يحتمل الرجوع الى الفي التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى
التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هنا واعلم ان المبرد
قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها
اليها في صنعائي وبهرائي في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة
بين الهمزة والنون حتى يتوهم ان النون ابدل ههنا واما صنعاني وبهراني
فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو وشاذ وذلك
للمناسبة التي بينهما قوله وللنحاة خلاف آه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي
يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهته الالف
التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية
او اما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف غير محتاجة الى سبب
اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف
والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والا الوصف عنده في سكران للسبب
ولا شرط وتحقق مع الشرط فان الخلاف واقع في المذهبين المذهب الاول
في المذهبين المذكورين في الشرح وهو مذهب الكوفيين فيون نبه عليه كثير من
الائمة النحو قوله هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء
التاء غير [illegible] يعني به ذي قاء بل الصفة بقرينة ذكر الصفة في مقابله وقوله فان الاسم

اه بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها
او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام قوله للزوم زيادتها اذ
يمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني
قوله او صفة او انتفاء فعلانه عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة
على كان وفعلانه فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء
فعلانه وليس هذا مما جوزه المص كما يجي في باب العطف قوله تتبع شبابها
هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الاول فلا مان قبول تاء والثاني
وعدمه لا مدخل له في تحقيق الفرعية لما زيد عليه وعدمها قوله عريان بضم العين
قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته
بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانه في
لغتهم الا عند بني اسد فانهم يقولون في كل فعلانه جاء منه فعلى فعلانه
نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان
المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود
من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة و
جود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره
ولم يضعوا انه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتا ولا من غير لفظه اعني بالتا
ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه حتى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانه يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى
الى الاصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي
بالله تعالى لا يصح فيه فعلانه واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانه
فيه مبهم

فيه مبهم بل جانب المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل الهندي فائدة
تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك اينصرف
حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف
ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من حي فلا ينصرف للعلمية والالف
والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف
قوله وقد ثم اختلف في رحمن والذي ترجح عندي صرفه وصرف كل ما شك
فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل
قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء
الاعلام من جلتهم علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول
ولم يكشف احدهم عن المعمول عند البلغا قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل
من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسم اه اي
الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة الوزن
الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص
ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة
لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل اي يثبت للفعل ويعد من اوزانه وان عدم
اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب الى الفعل فالاخبار
عنه بالخبر يفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدا ولو ابدل ذا لفظ
يعد بينسب ونحوه لكان اظهر قوله في التسمية وهو المرور حاد اجمل علما لفرس الحجاج

لحداتها وسرعتها في السير قوله بذر لما في القاموس انه علم بئر بمكة شرفها الله تعالى
ومعناه الفعلي اسرف قوله وعثر لموضع في القاموس هي ماسدة ومعناه الفعلي
جلد ذا كبوة قوله وخضم لرجل قبل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلي الاكل والاكل
باقصى الاضراس او ملاء الفم واما نحو بقم وشلم اه جواب سؤال وهو ان
بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلان من الفعل اما الاسم
لعدم استعمالها فعلا وحاصل الجواب انهما اسما عجمية نقلت الى العربية و
الاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود
مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة و
وزن الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وثمر ونحوهما
بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم
وهو الدئل لغة في الوعل واسم دويبة ... وعلما لقبيلة قوله الا بعض
النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل مستدلا
بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني حال
بعد الدين ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها
فجملة جلا من فعل وفاعل فهو حكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك
اجماع العرب على صرف كعب اسم رجل مع انه منقول من كعب اذا ارتفع
انتهى وسيأتي ضعف هذا الكلام ان شاء الله تعالى في باب النعت قوله
او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل لوجوده في الاسم
اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل
التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء نحو احمر حمراء واحور حوراء

فهما اسمان

فهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجئ الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثية كما يجئ
واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والظاهر ان او هنا لمنع الخلو لا
لمنع الجمع فان النسبة بين الشيئين عموم من وجه لافتراقهما في ثمر واحمر و
اجتماعهما في يزيد ويشكر قوله اي اول وزن الفعل وهذا ظاهر لانه
المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجازا فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة
الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وقد عبر عنها
انتم بالكل والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر حتى يقال ان الزيادة
في الاول فلذا اخرج الضمير عن الظ لتبقى النسبة محفوظة على حقيقتها وقال
او اول ما كان اه وهو الاسم فان له اولا حقيقة قوله اي زيادة حرف
او حرف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل
فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزايد فتناسب وزن الفعل الذي
هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة
عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزايد وغرض الشارح من هذا
التقدير دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل
اول احمر مثلا هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع
اما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول
من احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول العلم في زيد واما
اذا قدر حرف زايد فلان بين قوله اوله وبين الحرف الزايد عموم من وجه
فان حرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد و
نرجس وقد يكون اصليا كتغلب فان وزنه تفعل والامران اللذان بينهما عموم

من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر يعني كما يقال البياض في المعشوق
احسن من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام فانه من معاقد الكتاب
قوله كزيادته اي مثل آه هذا التقدير ليوافق ما سبق قوله اي حال كون وزن
الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت وحال من المضاف اليه
لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا
في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله
لاختصاصها اه اي لاختصاص هذه التا المتحركة بالاسم فان الداخلة
على الفعل هي التا الساكنة نحو ضربت قوله اذا سمي به رجلا فانه ح غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتا لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ
القياس ان يلحق التا للمؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا
التقييد لانه حال التسمية لا يقبل التا اذ الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان انما يحتاج اليه ليصحح قول النحاة ان الصرف اربع لعدم اصالته او صف
ودفع كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه قوله واحترز
بذلك اي بقوله مؤثرة قوله واحد من جماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد
انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين وحقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد
موضوع لواحد مشخص فاريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا
يدخل فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية قوله الوصف المشتهر قيد الاشتهار
باعتبار الاغلب والا لجاز ان يأول بوصف غير مشتهر بقرينة قوله اي ظهر يعني
من غير بيانه في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار
تبيين على بين قوله استثناء مما بقي من الكلام [illegible] الاول اي استثناء من مال الكلام

لانه لا بد

لانه يؤل قوله لا يجتمع مع مؤثره الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجتمع مع غير ما هي شرط فيه
فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال الكلام
فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل
الآري تكلف قوله كما في ثلث واحمر فان في ثلث العدل وفي احمر وزن
الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لا ينفك عنهما بحال قوله
وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية
شرطا في العدل ووزن الفعل فيجوز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل
والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير
منصرف فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان
العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء
فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبر
في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته قوله اي لا
يوجد شيء اه هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء
فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب ما من هذين السببين والاول
خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثاني
يستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن
الفعل اذا قيسا الى العلمية يتحقق معها فاما ان لا يتحقق معها فيجتمع الاسباب
الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط
فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر هو
الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني ما يكون في ضمن

بمجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الامر الداير بين مجموع اه هو وجود العلمية مع هذين السببين لانه الذي كان دايرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفايدة قوله فقط التنبيه على ان المراد احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخير لا الماخوذ لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا الاول هكذا حقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه زخرفه سيء بالقول الذي **قوله** من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات واما التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان وبزوال تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط **قوله** امرؤ من حمت يحمت بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا وان لم تشتهر هذه القاعدة او من حمت يحمت بضم العين لكن جاء وامره بكسر الهمزة وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي الحمت للمفازة وحميت بلفظ احمت بعينين مبالغة في شدة الحرف فيها كأنه يامر كل صاحبه باحمت ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول انتهى ولا يخفى

ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل وما الف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارس وهو التفاح ومنه سيبويه اي رايحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر منه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه وبويه ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت **قوله** ولما كان قول التلميذ اه رد لما نقله الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال قبل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده والنسبة الى المخالفة لا الاستاد غير ملايمة لرتبته **قوله** لما ذكر في القاعدة اعني قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف **قوله** لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمع فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين مجتمعين ام لا فصيغته صيغة الصفة بسبب علميته الا انه عليها والوصفية الضعيفة لم يعتبرها سيبويه والاخفش **قوله** افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الصفة كارنب واكحل فانك اذا قلت زيد افضل يحتمل ان يكون مع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق **قوله** وان كانت معه من اه فان من تمحض في الوصفية بحيث لا يحتمل الاحتمال غير الوصفية فحال فاذا سمي رجل بافضل من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق لبيان الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يغير نحو احمر بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون منافيا في وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر

علا ماسميتا قد زالت وصفيه الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزايل بخلاف
افضل من فان وصفيته محققة لسبب في التفضيليه فاين احدهما من الاخر
قوله قد زالت بالكليه فان احمر حال العلميه علم لذات ويجوز ان يكون
متصفة بالسواد ثم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة بحمرة
لم تزل الوصفيه عنه بالكليه لكن اعتبارها كما في اسود وارقم قوله واما الاخفش
اه قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى
القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر فان المعدوم
من كل وجه لا يوثر قوله في حكم واحد نعم قيده به جواز اعتبار المتضادين في
حكمين مختلفين نحو اماني وعيد حوص من ال الجعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة
فجمعه على حوص وذلك لان احوص حال العلميه غير منصرف للعلميه ووزن
الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصا
ثم جعل احوص علما فان عرجع الاحوص في حال العلميه تارة على الحوص
اعتبارا للصفة الاصليه وتارة على الاحاوص اعتبارا الاسميه العارضيه
بسبب العلميه وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم
على افاعل كارانب قوله اى باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله
اى بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسرة
مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البنا وعمموا الكسرة مع التاء
في الحركة الاعرابيه والبنائيه فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة فاصلحه الشارح
بقوله اى بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا بهذا الاطلاق وكذا الذي بعده

في مقابله

في مقابله المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب سخيف اذ
تحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او ضعفهما بسبب اللام او الاضافه غير
معقول ومناف للضابط المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعا
قبان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف
الكسر تخفيفا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافه فعاد
الكسر قوله المرفوعات جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملايم
لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع
علم الفاعليه وتعريف المرفوع ههنا يوهمان انحصار المرفوع في نوع واحد
وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدال على تعدد انواع
المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم في تعريف صيغة اسم المفعول الى
ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المفعولات جمع مفعولة ازال هذا
الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما كان المدعى مشتملا على
حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله لان موصوفه الاسم
وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة قوله ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع
بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء اخر كما
جاز ان يجمع المونث بهذا الجمع قوله كالصافنات اه نقل عنه الصافنات
من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر
قوله وكالايام الخاليات اى الماضيات يقال وقع الامر في ايام   الامر
خلون اى مضين قوله الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد

لان التعريف اه رد لما ذكره الفاضل الرضي حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى
المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير يعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة
المبتدا له كمطابقته للعود اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع
المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد اى اسم
اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اى علامة كون الشيء فاعلا اشار
الى ان اليا في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون موصوفا بها فان الحركات اى كالموصوف بها ع
والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها و
تبعيتها للاسم المعرب قوله لا شك ان الاسم موصوف بها اه لما كان شرع منع
الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه
ورد ايضا في هذا الكلام على الشيخ الهندي حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع
لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني و
المرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظايره
على الطفيل ونحوه نظرا الى ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون
من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب
يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل
مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع
ايضا وجعله مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله
قيد الاسم لجواز ان يكون قسما منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث تخصيص الفاضل
الهندي قوله فمنه الفا جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل
قوله او مما اشتمل برجحه قرب للرجع كما يرجح الاول موافقته بغيره قوله التي هي

اصل الجمل

اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل
اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها اشد وامتزاج احد
الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والاثبات وصفا لجوهرها
من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات
الخارجة عنها كقولك ا زيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هي بسبب
الهمزة قوله ولان عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله
انه لفظي محسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي غير محسوس ولانه غير ح
يغلب على عامل المبتدا اذا دخل على المبتدا وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع
الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع
باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية
وذهب هشام الى انه يرتفع ~~باحداثه~~ الفعل بالاسناد قال ابن فلاح و
يرد ذلك ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى
المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقويها المذهب
المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل
عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من
صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه
مؤخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر
وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان
المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسما الفعل
والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا

هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي دلالته هذين الوجهين على
المدعى نحو نوع خفاء قوله اي الاسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة
تفسير ما العامة بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي و
الحكمي قلت لما قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد
ان يفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا
لو لم يفسرها بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل
مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل
في حقيقة هو المعنى قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها
بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد
اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى
وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل و
الاول ذكر للتوطئة لان تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة
اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله
وكذا المراد اه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفاتها لاخراج توابعها ليتناول
اه اي ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور قوله واحترز به اه اعلم ان
الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب
فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه
واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم
والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم والاسم مبتدا
لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل يخرج بقيد اسناد
الفعل

الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل عليه اليه ظاهرا كما زعم
الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى الضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء
في الحقيقة كما صرح به بعضهم اعتبر قيد التقديم لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لانه
الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق ينصرف اليه قوله ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل
فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدا انه اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه
الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والانحصار فليس واجبا بل جائز قوله نحو في الدار
رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا
فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديم نوعه اي تقديم الكلي الحاصل
في ضمن جميع الافراد وليس التقديم في باب الخبر كذلك فانه انما وجب تقديم هذا
الفرد منه لمانع وهو كون المبتدا نكرة كما سيتلى عليك قوله اي اسنادا واقعا
حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لاسند الا انه يلزم منه الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه وانما قال المصنف على جهة
قيامه ولم يقل قائما به ليدخل من الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو
قرب زيد ومات زيد ولم يقم فان القرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا
في الخارج والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه
على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل
على جهة القيام اي على طوره وطريقته قوله كاسم الفاعل اه فان زيد قائم
ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي قوله كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد
القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي لا راجع الى انه
هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس عندنا معنويا قوله اي ما

ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في اللغة ما يبتني عليه الشيء وفي العرف بمعنى
القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية
فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى وما ينبغي ان يكون عليه الشيء
كما يقال الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء او ما يناسبها كما في تراث
والاولى لا لقلب كما في وجوه والشرح حمله على هذا المعنى اذ لو حمله على المعنى الاول
للزم من مخالفته مخالفة القاعدة وهي غير جائزة مع الجواز مخالفة القاعدة ثم الاصل بهذا
المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل
داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب فصورة
وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل قوله ان لم يمنع مانع كقصد الحصر و
نحوه مما ياتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان
لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقدم
مع ان اصل التقديم مطلق ولهذا يقال في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل
مقدم على المفعول رتبة قوله الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا
الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي
ليتناول الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل
ان يلي المسند لكان اوضح واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه شيء من معمولاته
اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فان تقدم معمول الفعل على
مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضربت
قوله شدة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج
المعلول الى علته قوله فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم
ليكن

المذكور في الشرح واما دعوى الظهور فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم
لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف ان يقال
المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز انها يكون يوسف مخلوقا
لغيره وكذا في نظائر هذا المثال ورفع الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول
لفاعل اخر جواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في مثال الشرح
يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا
لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي كمثال يوسف من خصوص المادة
فلا ينافي دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها في ان ضاربية زيد صفة
قصر تعلقه على عمرو فلو قيل الا عمرو وقبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها
قوله فيفيد انحصار اه لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في
الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر
الفاعل او المفعول او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور
فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل
وما ضرب الا زيدا او ما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت
فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وقيدتهما عامين
ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
بقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء
يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق
به المفعول المستثنى كما كان مبين وذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا
عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة

على زيد ويختص بمفرد وبعمرو دبزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما نجى احد شيء الا عمرو
بدرهم ولا تقول في غير البدل ما نجى احد شيء الا عمرو الدينار وبجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان
بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وذلك لان الاسمين
بكونهما بدلين ما قبل الا كانهما واقعان مع موقع ما ابدلا منهما اي كانهما
وقعا قبل الا ولم يكونا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمروا ومثل هذا
عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول للابدال والتقدير
ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين
نحو ما ضرب الا زيد عمروا ولو كان هو احدهما مذكورا دون الاخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيء الا زيدا والا زيدا السوط لم يجز لان
المستثنيين اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين
الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى
منهما والتقدير وما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الرأي
اي بداهة قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي
اتبعوك بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا
يجوز

يجوز في غيره وان اردت في اصل المسند اعني ما ضرب الا عمروا زيدا ان زيد
مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى لا ينعكس و
لا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا في مواضع ثلاثة ليس هذا منها كذا افاده العلامة الرضي **قوله**
الرافع للفاعل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في
القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل **قوله** اي حذفا جايزا اشارة
الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي
هو الحذف **قوله** وانما قدر الفعل دون الخبر اه الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل
الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال
اولى وما اجاب به الشارح فهو جواب ظاهري وان شئت الجواب التحقيقي فا
ستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره
اقام زيد هم حتى علم ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام با
لفعل لانه يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام
لا بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعا
لمسافة التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب روعي المطابقة في
الحقيقة دون الصورة **قوله** متعلق بفارع فان تعلقه يبكي المقدر لا يلائم بترتيبه
بزيد على غير القياس اذ القياس مطلحات **قوله** جاء رجل اي زيد فانك لو قلت
جائني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسره اعني زيد بخلاف قوله وان احد من المشركين
استجارك **قوله** بل لا بد من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط

غير الاسم صفة ... ان كان الا ...
... الفصل الجامع

اولى م

كون المجرور فعلا فالمثال اول على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اى الفعل و
الفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما
يجى في التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدى مؤداه لان ثم قرينة تدل على لفظ
الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا شىء يؤدى مؤدى الجملة وحذف
الواجب لا بد له من شيئين القرينة وما يؤدى مؤداه فان المفسر في الاية
هو الثانى وحرف الشرط هو الاول فتامل قوله ليكون الجواب مطابقا
للسؤال وايضا يلزم لكثرة الحذف بسبب ضعف الجملة الاسمية الكبرى و الفعلية
الصغرى قوله اذا تقدم على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة
تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع لكن ينبغى ان يقيد العاملان بغير
المصدر اذ في نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الا
ضمار لانه مصدر قوله في الاكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء وهى قوله اللهم صل
على محمد وال محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم وال ابرهيم
فان اعملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال
السابقة وكذا العكس قوله اذا المتقدم عليهما والمتوسط اه هذا رد لقول بعض والمتوسط
الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع
في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا في المفعولية
والاول تقتضى الفاعل والثانى المفعول والشارح الرضى جوز الصورة
الاولى من هاتين الصورتين ونحن وقد رجحنا في بعض تعاليقنا على الشرح باحاصله
ان طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بالقرب
اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في الصورة وقوعه بعدهما
مولا

مولا للفعل الثانى فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام
بعينه جاز في صورة التوسط فلا تغفل قوله نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا
اذا كان المتنازع فيه مرفوعا متصلا اما اذا كان منفصلا منصوبا نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذفت المفعول مع الاخر الاول
مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع
في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت بك قمت وقعدت فقول المصنف ههنا غير وارد
مورده قوله يمكن قطعا اى رفع النزاع باعمال الاول او الثانى قوله لانه
صرف هذا التعليل انما يجرى في الضمير المنفصل القريب بالا كالمثال المذكور
اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو دائم و
القاعد انت فغير جار فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
في مثل هذا قوله فقد يكون الخ جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفا
للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله
ونختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فنختار ان كان بالفاء على ما في
بعض النسخ قوله في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم
فاعله داخل في التنازع في الفاعلية واما باختيار مذهب من جعل مفعول
ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا قوله في المفعولية ينبغى ان يعم المفعول ايضا ليشمل التنازع
الواقع في الحال نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما

ثالثا لان قاعدة المقسم في كل قسمة ان يكون مقيدا باز وجده فيها فانه قال الشارح
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعل وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا
من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم قوله فيكون اه اشار بهذا
التقدير الى حالية مختلفين والى زمن الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد
من الضمير المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين بالمدلول عليه بقوله
اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولا يرجع الى
المصدر قوله المتنازع فيه واحدا اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة
عشر وجها صرح الشارح باربعة منها في الامثلة الاربعة واشاره الى اربعة اخرى بقوله
وغير ذلك مما يكون الاسم ظاهر فيه مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت
اقتضاء الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل قوله النحاة البصريون ليس
المراد في البصريين ان يكون جميعهم في البصرة بل لو كان بعضهم في البصرة ووافقهم
اخرون ليسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عد من البصريين
قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار
بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبرايه اه ينبغي ذكر هذا عقيب
قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت نشر على ترتيب اللف
فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليق تاما على
شرح اللباب واستدللنا عليه باثني عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اه
يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات
الاضمار والحذف والذكر فاختار والاضمار بجوازه في العمدة ولم يختاروا
الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا

ذكر الفاعل

ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا في اللفظ قوله دون الحذف صرح به ليترتب عليه
قوله خلافا للكسائي قوله ويظهر اثر الخلاف اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار
في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا
والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به قوله وجاز بجملة اعتراضية وقعت
بيان قول المفرد قوله تشريك الرافعين وتشريك الناصبين ايضا وقد نقله
عن بعض شراح الرسالة ورسالة شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير
مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استادنا العلامة واعترض على
شيخنا المحقق في حواشي المعالم قوله اذا اضماره بعد الظاهر يعني روي عنه ايضا عند
اقتضائهما الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر
قوله كما في صورة تاخير الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول
الفاعل روي عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم
فشبه الصورة الاولى والمروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا
ومثل الشارح صورتي اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد الاسم والظاهر
بالمثالين المذكورين قوله ورواية المتن اه اي الرواية التي حمل الشارح عليها
عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي من ان عبارة المتن مجملة يمكن
تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمني
زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا في منطلقا الا في
فاعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما هو

المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم
في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند
قيام القرينة لان كل واحد منهما في اللفظ منصوب برأسه ظاهر في مفعوليه
كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف اولهما
قال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طال ما قد وشى بنا الاعداء اي لا
تخلنا اذلا فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى انه اه جواب سؤال تقديره ان شرط
التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ
منطلق لا يصح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون
المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصح ان يكون مفعولا ثانيا للمنح
للاختلاف بينهما وجوابه ظاهر خالف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما
مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث واجب وذلك لان قوله لو يحصل مدخوله اه وذلك لان لو امتناع
الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا
والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون
السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ووجه ولم الطلب الا
فيه لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما اي السعي
لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيتوقف هما اثبات شيء و
نفيه في كلام واحد وعن الكسائي ان واو ولم الطلب للحال وح لم يلزم
بجوز الطلب

ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل
مع اني غير طالبه فيصير من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول
لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف وهو
حذف الضمير من ولم الطلب ولولا ان اعمال الاول اولى ما اختير حذف الضمير
لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة الاثبات متنازع فيه اي هو مفعول
فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد على شرح الرضي حيث قال اي مفعول الفعل الذي
لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل او انه ذكر الاقوى قوله بعض النحاة
هو العلامة الزمخشري قوله كل مفعول ايراد لفظ كل في التعريفات مع دلالتها
على الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم الا ان
الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول
اي وانما الفاعل الى المفعول في قوله مفعول فاعله مع ان الفاعل انما تضاف اضيف
الفعل فيقال فاعل الفعل قوله لملابسة قوله كونه اي لملابسة كون الفاعل
فاعلا لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة
اضيف الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان تغير
صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه
الفعل ان تغير صيغته شبه الفعل الى اسم المفعول قوله اي الماضي المجهول قال
الفاضل الهندي وهذا من باب ذكر العلم وارادة صيغة المشهور نحو لكل فرعون صيغة
موسى اي لكل جابر عادل قاهر وفيه نظر فان الصيغة المشتهر بها فعل هو الماضي
المجهول في الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق
التمثيل يعرف منه حكم نحوه قوله فيتناول مثل افعل اي لما اولنا قوله صيغة

الفعل الى فعل ويفعل ما ترى فيننا ول ما كان خارجا قبل التاويل **قوله**
من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منهما مسند
اليه والثاني مسند وليدل عليه تعليله فلا ينحصر في افعال القلوب بل يتناول
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمروا اخا ونحو ذلك **قوله** بخلاف
نحو اعجبني جواب سؤال تقديره ان كون الشي مسندا ومسندا اليه جائز وواقع في مثل
اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة
الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر
الى فاعله وحاصل الجواب انه اذا كان تامين وههنا اسناد المصدر الى
ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضي
تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي
ذكره الشيخ بهذا المثال مردود واما للتام فلو فيحق لو الجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائما
لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل قال الفاضل الرضي والذي
ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع
مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الا
صل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني
على الاول فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في
مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل
بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك
والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي افتاده انا ما افتاده هذا الفاضل

ومنهم

ومنهم كون الشي مسندا او مسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشي مضافا و
مضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام زيد **قوله** فات النصب والاشعار اي
فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وهو فات الاشعار بسبب فوات النصب
المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك **قوله** بخلاف ما اذا كان مع
اللام فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير **قوله** نيابته اي المفعول به
واجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى
قوما بما كانوا ومنها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلام يا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني
الكلاب وقول الاخر ليح لي من العدة مسرابه وقيت الشر مستطيرا **قوله** والاول
من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لان الاول
عالم والثاني معلوم على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر
مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول منه **قوله** في العامل المعنوي و
هو الابتداء فانه اقتضاهما فعمل فيهما وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد او اليه في المبتداء الاول ح
ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني اعني الصفة تجريد الاسم عن العوامل للاسناد
الى الشي والاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل
في كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر
الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده فلم يتمكن الاعتراض بان التجريد
عدمي وهذا هو المذهب وهو كون الابتدا عاملا فيهما مذهب الزمخشري وجزولي
وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان
الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الكسائي والفراء انهما ترافعا

واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدا اذا كان يرتفع باسناد
الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالضمير العايد من
الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان المبتدا
عامل في المبتدا وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في الكتاب
في كتابنا المذكور بدلايل ذكرها يوجب التطويل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة ههنا بان وجد فيه
العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللايق في المعربات
وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان
المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب
الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل او المراد بقوله اصلا الا يوجد فيه
العامل لا لفظا ولا تقديرا اذ لما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر
ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل بحسبك زيد
فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا
على حاله بخلاف مذكك ان متعدد من قولك ان زيدا قائم لفوات التاكيد
المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده قوله كقريش مالك اذا قلت
اقريش عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك ان
النافية في قولك ان ضارب الا زيدا قوله وما من نحو ما ضرب زيد وضارب
زيد على ان يكون ما من الاستفهام يتبين مفعولين للضارب ولو قال الواقع
بعد النفي لكان اقيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول ان غير مارق
على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان في غير وجوه احدها
العامل لا لفظا ولا تقديرا

احدها ان غير مبتداء لا ضمير له بل لها اضيف اليه موضع يغني عن الخبر
مثلك لان في معنى النفي والوصف بعده مخفوظا وهي في قوة المرفوع بالابتداء
كانه قيل ما اسوف زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير
ما مضروب الزيدان والنايب عن الفاعل الظرف احدها ان غير خبر
مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدم
غير وما بعدها ثم حذف من بعده صفة اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر احدها الثالث ان غير
محذوف وما سوف مصدر جاء على محذوف مفعول كالميسور والمراد
به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه
ارتكاب خلاف والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول اي
ان ما سوف من القسم الثاني للمبتدا وانتقل اعراب المبتدا الى غير بسبب
كونه مضافا اليه نحو امرا اللبس على الثوب قال بالاخر لا يجيء تثنيته
ما سيأتي ان من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر
لا يثنى ولا يجمع وما قائم الزيدان اعلم اني رأيت في الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والالف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب
الفوايد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحو خبر محذوف
المبتدا واقيم المظهر مقام المضمر والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان
الاول مبتداء والثاني تكرير واقائمان خبر فحذف المبتدا اعني
الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قائمان
وعلامته اي الالف واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان

وهو معنى بعيد من الثواب لان غاية ما فيه حذف الضمير مع القرينة
واقام المظهر مقام المضمر تشا يعات وعلى المذهب يلزم القول
بان النكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتداء
مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند
اليه وكلها ظاهرة البطلان والمحقق الشريف يزيف المذهب
المشهور ويقول هذا بالتحقيق قول بوجود المبتدا بدون الخبر
وانما الجاه اليه الاضطرار   المغاير للصفة المذكورة وجه
المغايرة ان الصفة السابقة رافعة للظاهر بخلافها هنا
فانها رافعة للظاهر والمضمر وايضا واقعة بعد النفي والاستفهام
المسند به الى المبتدا فتخرج الصفة لانها هو المبتدا لكنها
مسندة الى فاعلها السّاد مسد خبرها لو جعل الباء بمعنى
الى فالحاصل فكان النكتة في تغيير العبارة ان لا تشتبه
يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا ح ليظهر لقوله
بر فائدة ولا حاجة اليه   ليسند الى الشيء كما في القسم
الثاني من المبتدا   او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول
اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق في ضمن التحقق
الوجوب او الاولوية فعلى هذا يجوز ان يطلق عليه المبتدا شامل
لقسميه فان القسم الثاني من المبتدا يجب تقديم ما هو سا
مسد الخبر على الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول
فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية المعنى البالغ الى الحد

الى حد الوجوب   ثانه لان المبتدا قلت فان قيل هذا الدليل جار
في الفاعل فينبغى ان يكون الاصل التقديم على الفعل والجواب
ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول   فكانه قال اى الامرين
اى الامرين الرجل والمراة مبتدا ان قد تخصصا بانهما فردان
للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله في اى الفردين
وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب لان الجنى
لو جعل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم
انه ينبغى له التعيين والجواب فاندفع ما ذكره الفاضل
الرضى من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص
عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الش امتناع رجل في الدار
وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التى تدل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقال الجواب لذلك لهذه توهما
في سياقات النفى وذلك لان النكرة في سياقه تحتمل تاويل المعرفة
ان معنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه او لا بعينه   وتعينت وتخصصت الغرض من هذا
التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضى وحاصله ان لا تخصيص
هنا   الذى هو ضد العموم وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع
والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفى كل واحد
جميع الناس ان يكون جنيا عن المخاطب لم يبق للسامع اشتباه

لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين
فيشتبه للسامع مع ان ذلك لاحد من هو فالتخصيص
هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين
تمرة خير من جرادة نقلته اهل السنة وجماعة عن ابن
عباس ونقله عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه ع في تعيين
فدية الجرادة انه يحرم والمراد ان فديته اي كانت والحكم ليس تمرة
بتمرة دون تمرة   اذ يستعمل في موضع ولانه كان في الاصل
فاعلاه قدم لافادة التخصيص والحصر   فهو في قوة رجل
موصوف وهذا هو الفارق بين رجل قام وقام رجل حيث جاز
الاول وامتنع الثاني فانك في الاول قدم الصفة ثم حكمت
على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل موصوف بصفة العينا
وفي الثاني ارادة الحكم على رجل مجهول غير مخصص ولا خصص
ذلك الحكم   وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ ذكر العجز في
حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث
بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي ينبح من طارق
الشر وقيل ان هذا القول وانما يتكلم به العرب اذا سمع هرير
كلب فعقت لا يهر في مثل الا الشر   فكان معدوده هيريا
يتشاءم ويخشى منه وهذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة
او نكرة مخصصة   وقال بعض المحققين هو ابن الدهان و
واستحسنه الفاضل الرضي وهو فحله   لانها اجملة لا

نائبة عن
الى الفعلية بمعنى انها والجملة الفعلية والا فالظرفية جملة
لانتقال الاسناد الفعل الى الظرف   كلام في نحو نعم الرجل فانها
اما الاستغراق الجنسي كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على
المخصوص فيحصل اشتماله على الذكر اللفظي واما التعريف
العهدي كما ذهب اليه الاخرون والمعهود هو المخصوص فلا
حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة الانشائية
فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الجنس مفردا
انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج
الى التاويل كما ستسمع انتم تم   ووضع المظهر وهذا انما يكون
للتعظيم فالرابطة حقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه
اذا كان ضميرا احضر انما خص الحذف فلان كون الجنس عين المبتدأ
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف
وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينافي الذهن الا الى الضمير
نحو الكر ستمائة الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد رطلان وقوله اي الكر منه الجارة
ومجروره حال من ضمير بستين والظرف في قوله السمن منه صفة
منوين لا الصحيح الابتداء به   او جار ومجرور واعلم ان الظرفية
حقيقة ظرف الزمان والمكان قد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور
كما نعل المص هنا   اي ما ذكر الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض
به الفاضل الهندي وحاصله ان المقرر هو الجملة للمبني الذي

ونظم العبارة ان الخبر مقدر بها والحاصل للجواب ان التقدير بمعنى
التأويل والغرض فمعناه ان الظرف مأول [illegible] حال كونه متصفا
بجملة قال بعض الافاضل التقدير لان التقدير يوهم ان يقدر الجملة
في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر
والجملة هو نفس هذا الظرف بتأويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه
ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لان
الظرف انما يسد مسده وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وهذا هو
اوسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك
الفعل المقدر وما اتفق عليه من تقدير المتعلق فظني انه لغاية تمام
لفظي حيث ان المجرور بحسب المعنى فهو مفعول فلا بد له من عامل
لان المعنى يحتاج الى تقدير كانهم الا ترى فان العرب الفصح يقولون زيد
في الدار ويفهم من نسبة الظرف الى المظروف الى تقدير وكذا اختلفوا
في ان الضمير مستتر منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل
قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام المصنف بتقدير
الفعل وهو من الافعال الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تقديرها ولا يجوز ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده والاصل في الخبر الافراد ليتوافق
المتكلمان لفظ المبتدا والخبر لكونه معرفة وكونه من نكرة
ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوز جوازه في المبتدا

في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان
كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما
اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك والمصنف مال الى هذا
ملتبسا وينبغي التعريف معنى متساويين اشار بهذا
التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين ليتوهم المساوات
في التعريف زيد المنطلق مثال لكونهما معرفتين سواء كانا
متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او
تساويهما خلاف سيأتي ان الله تعالى وان الحق اعرفية الاعلام
وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد فان الاسم تتعين ابتدائيته لكونه ذاتا جامدة
والصفة تتعين للخبر لكونها صفة مشتقة اقول هذا ليس
بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في الاصح لصحة وقوع
الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات المتصف
بكذا الا انه قرينة اما اذا وجدت القرينة للمراد فلم يجب التقديم مثل
ابو حنيفة ابو يوسف لان المقصود تشبيه الثاني بالاول
لان تلميذه يشبه الاستاذ كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد في
اصل التخصيص المجوز لوقوع النكرة مبتداء فان تخصص غلام
بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فان اسم التفضيل هو مشابه

للمعارف مشابهة تامة حتى المقر بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه
افضل مثل افضل منى فان الاول مبتداء والثانى خبره وهما متساويان
فى رتبة التخصيص لان كل منهما افعل التفضيل مع من هذا التخصيص
بالمعمول كما ذكره بعضهم فى قوله عم امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر
صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعنى الظرف لكونها اى هذه
النكرة فى معنى الاضافة المضافة فكانه قال امر بمعروف ونهى عن
منكر معنى عليه ما نحن فيه فعلا له اى فعلا مسندا الى المبتدا
فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه فى الحقيقة فيكون فعل
فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعلها الضمير الراجع
الى المبتدا فلا يرد ان مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا له بل جملة كما
قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل الفعل الذى هو الحدث
والا اتى لكنه فى ضمن الفعل الاصطلاحى فلا يرد ان اقائم زيد فان
الخبر فعل المبتدا لم يجب فيه التقديم كالتاء فى ضربت هند
فانها حرف تدل على تانيث الفعل الفاعل الذى ليس بجملة اشارة
الى دفع اعتراض ما قيل من ان الا الخبر فى اين زيد جملة لانه ظرف وما
ومع ظرفا فما الا كثير انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل
الجواب ان المفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير
المستكن امر اعتبارى كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن
من موجبات الا التقديم الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد
فانه يجب تقديمه لتضمنه الله النفى من حيث انه مبتداء وانما تعين

نيد نا الحيثية لان تقديم الخبر لا دخل فى ذات الابتدا اعنى كونه اسما
مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا
التعريف الا ان شرط كونه مبتداء وهو التخصيص مفقود فالتقديم
يصح للوصف لا للذات فتدبر التابع له وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه
ولو قدم عليه للزم تقدم الشئ على نفسه على الله عبده متوكل
فان عبده مبتداء ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفى المبتدا
ضمير راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن المتعلق
هنا ليس تابعا بتبعيته يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس
قوله جز الخبر لان الخبر هو قولها على التمرة هذا الذى اختيرنا كما سلف
قال الشارح ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامل لان الجار ليس متعلق
فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بعامله بالعامل المختار
ولانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل الواضحة مع اسمها
وخبرها ما لم يكن المبتدا خبر ان اصطلاحا اشار الى المسامحة
فى عبارة المص والمراد انه خبر عما تركب عنه ان ضمير تعدد الخبر عنه
قيد به تصحيحا التعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه
كثير فانها فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما ونظر بعض المحققين
هو الفاضل الرضى فالاقتصار عليه لذلك اى لو جعلنا
التعدد فى عبارة المصنف اعم من ان يكون بعاطف ام لا فالاقتصار الم

بمثال التعدد من غير عطف لذلك اى لان التعدد بالعطف
لاخفاء فيه وهو السببية الاولى اى معنى الشرط هو التعلق
بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتعلق الثانى فالاول
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنه قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله فالتقدير ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة
من الله تع ان النعمة التى حصلت بالمخاطبين ليست سبب
صدور النعمة من الله تع بل الامر بالعكس فان صدورها
من الله لا يعبأ لها والتفاته بهم لكنها سبب للحكم به
والاخبار عنه اى وما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها
صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم
سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تع والفاضل
الرضى هو نفس معنى الشرط بلزوم الثانى للاول فلا يرد
بكم من نعمة الا انه خالف فيه المصنف كلام الجار الله فى هذا المقال
عنه الخ نظر المجرد تضمن المبتدا معنى الشرط وانما لم يجب
دخول الفاء لانه لما كان المبتدا يحتمل هذا المعنى خالف الشرط
فجوز ترك الفاء فيه واما اذا قصد اى قصد الدلالة على
سببية الاول الثانى فى العبارة اللفظية كان يقول الذى ياتينى
فله درهم الاول الذى ياتينى الثانى فله درهم فيجب دخول
الفاء لما كان نحو الشرط فى اللفظ واما اذا لم يقصد اى
اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا نحوا لفظا حتى يكون

حتى يكون الامران وان كان موافقا فى اللفظ للمبتدا المتضمن الا انه لم
يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء عليه وفى حكم الاسم
الموصول لا نصافه الفظ وحده وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار لان الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية
فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشائية باب كان وباب علمت وان
لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية لان العلم والكون ينافيان
الشرط حيث انهما يدلان على تحقق ما بعدها والشرط يدل على التحقيق
والتعليق ينافيه وجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص لعل
ليت بليان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة للاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فى الحروف المشبهة يعنى ليت ولعل ولو لم
يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم انه فى بقية الحروف المشبهة خلافا
فى المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد يبطل
بدخولها فكان تضمن المبتدا له ضعيفا لانها لا تخرج الكلام
اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى
ان علمت وكان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام عن
العلية على ما سمعت سابقا فلن يقبل منهم الجواب عن مثل
هذه الآية بان الفاء ليست جزائية بل هى زائدة وهى التعليل
والخبر محذوف بدليل تركها مع انه فى بعض الآيات وقد يجب
حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه لكن اصل فى الكلام ونحو
الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام واه

فان حذف الفاعل واظهر مسلم البثوت ليعلم انه كان فى الاصل
حاصله ان اهل الحد مثلا صفة لما قبله تغيير اعرابه قصدا
للمبالغة فى المدح لان فى تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع
مع الاصغاء اليه ولان الكلام الذى قصد به المدح صار جملتان بعد
ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا ولو ذكر
هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان فى الحال والاصل وقس عليه
قطعه للذم والترحم ونحوها تقديره هو زيد وانما حذف للعلم
به وسد غيره مسده لذكره فى السؤال المقدر كان قائلا قال نعم
الرجل قليل من هو فقال زيد ومستاتى الكلام فيه لان مقصود
المسهل تعيين ذلك الشئ المرئى بالاشارة والحكم عليه بانه
هلال ليتنبه الناظر ويعلم المقصود ان الهلال المعروف هو هذا
وتحقيقه هذا مبنى على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان
المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذى يقع مبتدا والمجهول
عنده خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه لم يعرف انه اخوه
ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا
تحققت هذه القاعدة فنقول فى المثال ان المعروف عند المخاطب
انما هو شئ مشار اليه للفظ هذا اعنى معروف بالهلال فنقول
له الذى هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غير ليتوجه علة
التعيين والحكم اى تعيين ذلك المرئى والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه

اليه اما لو قال الهلال هذا لو كان فالهلال المعروف هو هذا
المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه عند معروفهم على
عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم فى امثال هذا اليصد قهم
الناظرون ولئلا يتوهم اى لئلا يتوهم ان اخو الهلال ما كان لاجل
الوقف وح لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون
منصوبا على تقدير الضمير على مذهب الاصح انما قيل بلان
فيه مذاهب ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ان يكون ظرف
زمان خبر عما بعده بتقدير المضاف لان الزمان لا يقع عن الجثة
انه ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى
فلجات وقت خروج السبع وكل منهما تكلف فلهذا قال على
مذهب الاصح فان السبع واقف مبتدا واكثر النحاة نصب الخبر
عاما وهو موجود او حاصل مستدلين بان المفاجاة ظرف
وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا
تقدير خبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا
قرينة ههنا ان الظرف لا دلالة فيه على الفعل الخاص فظنى
ان ما قدر فى محله القرينة وعلى تقديره لفظ خرجت فان
مفاجات السبع بعد الخروج بنا الخبر الخاص غير سد مسده
ان لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان حذف الوا
جب ما كان مع قرينة شئ يسد مسده كما سيأتى بزى
لان ان التهاون بالشئ والاحتقار له اى لو لم يكن الشعر

يحقر من بين العلماء لكنت الشعر من لبيد وهو شاعر مشهور
اي لولا وجب عنبر وفي الك المشابهة لولا بحرف الشرط ولا
اختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها
لعلا هي التي تعمل لانها تختص بالاسم فيعمل فيه كساير الحروف
انكاريهما لم يذكر له الشم مثالا ومثالا لم قولهم تضاربنا
قائمين على صيغة المصدر تقول اذا كان زيد مفعولا به تبين
بذلك يلزم تكون المثال ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون
الحال هنا من الفاعل او من المفعول والمصدر منسوب الى
صاحب الحال تقول لم اوقائمين مثالا لكون الحال عنهما
وفيه تكلفات كثيرة اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير
هذا الكلام العدول من ظاهر معنى المناقضة قيام الحال
مقام الظرف والذي حملهم على تقدير اذا كان الترتيب عليه
هذه التكلفات اشتراط العامل في الحال المصاحب لانه لا يجوز
ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر
لاختلاف العامل ح لان العامل في الحال حاصل وفي صا
حبها ضربي وهو لفظا وزيدا معنى انه يجوز الاختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكي تقديره بلابس قائما اي ان ضربي لزيد ملا
بس زيد بوقوعه عليه بلابس زيد قائما او معنى ملا
بس في كونه صاحبا معنى الى خبرا في قوله انه
تقديره مستريحين من تلك التكلفات لانها مبنية على

مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الفاضل الرضي حال عن
من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جايزا للقرينة الدالة
عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم وتقييد المبتدا المقدم
عموم بدليل الاستعمال لتحقيق هذا المقام ان المصادر واذا
اضيف يكون عامة بدليل الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا
عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام
وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا في غير حال القيام
لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدا على تقدير
الكوفيين فبيانه انه اذا لما كان متعلقا بقوله ضربي كان
معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم
منه انه لا يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا لقوله ضربي
زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان اي ضربي زيدا
ضربه قائما اي ما ضربه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان
حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة
مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول بلا قرينة مع بعض صلته
ولان الحال لابد على هذا المصدر فيلزم حذف الجزء بالقرينة
وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه
صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا يعني ذلك الحال
معطف عليه شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدا او هو
الذي حضره الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه

راجع الى الخبر لما ستعرف   بعيد هذا اى كل رجل مقرون مع
ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف اى
مقترنان لزعمهم ان المعطوف على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى
خبر غيره ونعليهم ان الخبر المحذوف خبر لمبتدا يغنى فلا يسد
المبتدا الثانى وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون
سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف
به البعض لكن الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف على وضيعته
على ضميره فلا يكون مبتدا حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون
ان هذا الكلام تام الحذف عند الخبر زعما منهم ان الخبر هو وضيعته
لان الواو بمعنى مع لا لخروجها عن العطف الاصلى وبقاء العطف
الاصلى يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من
تقدير الخبر لان مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه
وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة فى اللغة العقار
التى هى الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عن الصنعة اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف اغلبى فى مثله لا واجب بدليل قوله
اثباته فى نهج البلاغة وهو كلام رب الفصاحة حيث قال وانتم اهل
وانتم والساعة فى قرن   واقيم المعطوف اى على الخبر والمحشى
اى على المبتدا اما اجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف
وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان

فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
يكون مقسما به يعنى معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه
مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذى هو قسمى فلو كان غير
معين له لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا
اى لعمرك وبقاؤك   بالعطف الى اتحاد المعنى اى ما اقسم
به اشارة الى ان للحمل اتحادا فان العمر ليس بقسم بل مقسم به
فان القسم معنى مصدرى فلا يصح الحمل حقيقة   ولا يستعمل مع
اللام اعلم ان استعمال لفظ القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان
لم تأت باللام نصبته نصب المصدر فقلت عمرك الله لافعلن كذا ومعنى
عمرك الحلف ببقائك فاذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء
واللام فيه للابتداء وليست هى للموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم
اى من المرفوعات اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدا
محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء مقول
الفاضل المحشى تنبيه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من
المرفوعات بعينه   لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه
ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه
بعد دخول احد زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد
العرق   لفظا او معنا اما معنى فبالعمل واما لفظا فلانهما تغاينهما   لفظا فلانجرار
صاينهما الى معانيهما فان مثلا يفيد التاكيد وهو حاصل فى المعنى

والجنس وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسنده
المستثنى اخر وهو ابوه بعد دخول ان ينبغي ان يكون لا نا نقول ان
كلمة معنى الدخول وهو الناشي لفظا او معنى مفقود في يقوم
وحده وحاصل في المجموع فان الوضع الحلي للجملة وكذا التاكيد فيكون
هي الجنس لا الفعل وحده ولا يحتاج الى ان يجاب بتعريف بالفاضل
الهالوي الهندي ويلزم منه عطف على قوله يجاب به حاصله انه
يلزم على مذهب المجيب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف متدركا
فانا اواحل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما لها
الا بعد دخولها يلزم المحذور فيحتاج الى تاويل الجملة والاصل عدم
التاويل ولا يلزم من ذلك هذه الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي
وقد يخالف خبرها من المبتدا في نحو ما ذكره المص ايض وذلك لان خبرها
لا يكون خبرها لمم والمتضمنا ما له صدر الكلام انتهى وحاصل الكلام
هذا الفاضل اعتراض على المص بانه يقول الاولى تقديمه والاولى تقييده
تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد وحكمه حكم خبر المبتدا
اذا صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما الان التحقيق ينافي الاستفهام
واما الانه يفوت صدارته اي ليس امره الغرض من هذا التقدير تحصيل
المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام وان من البيان لسحرا وان من
الشعر لحكمة هذا الكلمتان من مفردات الكلام الرسول صلعم ومعنى الفقرة
الاول ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب

في القلوب تاثير السحر مع كاملة معناها بعض البيان الهادين ابلغ من
التاثير في الكتب السماوية التي بلغها بعض الفاسقين ومعنى
الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون
الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا امير المومنين وذلك لتوهم
في الظروف وذلك لان كل حادث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور اجري
مجراه اذ كل ظرف جار ومجرور في الاصل التقدير اي لنفي صفة وان
كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية
مطردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من الصفة
ما عرفت من الورود الايراد اما لفظا او معنى فلا يرد عليه
العدم انه يلزم على ظ التعريف ان يكون يضرب اي الفعل
خبرا وليس كذلك بل المجموع للجملة خبر لها والجواب ظ بعد ما عرفت
لاحتمال العطف الجوء والثاني ينبغي ان يكون الظاهر اضمار ما يشتمل الهاء على ما
هو الظ وانما قال الخلاف لجواز ارتفاع الصفة حملا على المحل لمشابهتها
لان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات
وهو الوجه علمها فيهما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل
وكذا ما شابهها الا انه خلاف الظ بل منعه قوم لا يتقيد بالظرفية
لان الظرافة عبارة عن كلام خارق العادة يحمل السامع على الضحك
ونحوه هذا لا يتقيد في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف
لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا لم يكن هنا قرينة
خصوص حمل على امر شامل قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض

الافاضل ان تقدير الجنس موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله
تعم من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه
الا اثبات الامكان وجوده وعلى التقديرين لايتم التوحيد لانه انما
يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعم من الالهة واثبات
الوجود له تعم وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره وعلى
الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعا والجواب عنه بوجوه منها
ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع بعد الا خبر والاصل في غلط
كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال الا اله الله عدل عن
الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد
ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعا ونفيها عما سواه
فقدم حرف النفي وسط الاستثناء انه يجوز تقديره بتمم قوله
مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله الممكن
شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود
فلا يدخل شريكه في حيز الامكان تقديره ممكن والتقريب قريب مما مر
ومنه ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله الا الله موجودا او ظن
انه واضح للتنبيه وهو كما ترى ومنه ما جعل الا بمعنى غير ويكون هي
الخبر فيفيد نفي الهية سوى فرض معبود بالحق اصفوه ذهب اليه
بعض المتأخرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر ان هذه
الشريفة شرعت للرد على الكفار الذين اتخذوا الاصنام الهة
معبودة من دون الله فالموحد يقصد بها الرد عليهم وقال البعض
المحققين وهو ان كلمة الشهادة تعني تام في التوحيد بالنظر الى
المعنى اللغوي لان التقدير لا يخرج عن احد الامرين موجود او ممكن

ممكن وقد عرفت انه لايتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى
التوحيد لانها صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو
الارجح فيكون معنى قولهم ح لا من الاسماء الافعال
المشابهة بان اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصفة على الصفة على
الحمل لانه ليس لنفي الحال فان عنى بقرينة قال الشيخ مثله
فيهم كما ان مثله وليس يكون الدهر ما دام يكون يذبل
على مورد السماع وهو النكرة قوله من صلاه من اعراض عن
خير لمن الحرب فلا دال الى عنها قوله فلا يجوز ان يكون لنفي الجنس
رد فيه على الفاضل الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع
وجوب تكرار الفاعل بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل
بينهما وبين معمولها قوله اعلم ان المراد نكى هذه الفائدة في
بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها قوله فلا ينتقض بالتوابع
كالبدل مثلا كاخوك في ما زيد اخوك وانما يصدق عليه
انه مسند بعد حرف ما التي مشبهة بليس مع انه ليس
باسم والجواب انه مسند اليه بالتبعية لكن فيها انه
كثرة الشيء المقصود بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام
يقتضي التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها
علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوبات
بمسلمات في قولك مررت بمسلمات او حكما في الملحقات

بالمفاعيل من الحال والتمييز وغيرهما اي من المنصوبات موافقا لضميره هو
في قوله هو ما اشتمل او مما اشتمل بربع تعرب المرجع لصحة اطلاق
صيغة المفعول لهذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى
الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن
بفعل الفاعل الفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
اسم ما فعله كلمة ما عبارة عن حدث لا ما فعله فاعل فعل هو الحدث
وليس الا بحيث اسناده المراد بصحة اسناده صحة انتسابه الى فاعله كما
تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوهما الا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب
اليه بعض الشراح حتى ينظر الى الظاهر اللفظ فخرج الامثلة الآتية
وانما ادخل لفظ الاسم لما كان تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيه
لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن نكتة
بقوله نزيل لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث
وهو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى ويدخل
فيه المصادر في قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا لانه
من صدر فابحع وهو محل نحو عده الى الفعل على مذهب البصرية او اسما
على قوله مذكورا او لا يشمل الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم
لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو شايع فاندفع اعتراض الفاضل
الهندي بخروج مثل ضارب ضربا بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق والعدد عن تعريفه لانه يدل

بيد ان على امر زايد على الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل
على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها اللفظ
وكون الحدث نوع كذا او معدودا كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه
ولما خرج به مثل كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الهندي حيث
قال لا يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع الصدق والتعريف
عليه وحاصل الجواب ان قولهم كرهت كراهتي اعتباريين كونها بحيث قامت
بالفاعل واشتمل معنى المفعول عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد وعليها فهي
لهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه انبته الله نباتا فان مصدر
مصدر لنبت انباتا وفعل نبات تذنيث ومصدرية جواب عما يقال ان خبر
ليس بمصدر وقد جعله المص مثالا فاجاب بان مصدر يتبدّ مجازية
اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر اعني قدوما او من المضاف اعني
مقدم اي سماعيا اسنادا الى ان سماعا صفة وجوب الذي هو بمعنى واجب
بالنسبة محذوفة يعلم له ضابطة اشارة الى تعريف الحذف القياسي
اريد اثباته قال الفاضل المحشي لاحاجة الحمل لمن على ما اريد اثباته
لا يجب حذفه لما استعرفه من علة وجوب الحذف لا يكون منه ا
من المفعول المطلق او وقع او هاهنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيرا سيرا ودكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع
في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما جمع بينهما لم يفصل الضابطة

الثانية من الاول بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود والى
ما يشبهه من فعل زيد ان السير البريد ليس فعل الفاعل كالاول
بل الفعل الى الفاعل يشبهه به اى ما انت الا تسير سير البريد
والبريد البغلة المرتبة في الرباط معرب دم بريده ثم سمى به الرسول
المحمول عليها ثم استعمل في اثناء عشر ميلا كان من عادة الملوك
انهم يبنون الرباط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها
وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد هنا بالبريد
هنا عامل الرسل لترما نما وجب خلف الفعل في الطالبين لوجود
القرينة والساد المسد للحذف اما القرينة في الطلب
الاول فهي اسماء المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح
خبرا الا فعل هذا المصدر واما ساد مسد المحذوف فهو الا
ستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا
ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف
فهو المحذوف المصدر الاول والذي هو وجوب الحذف ما عول
عليه الفاضل الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث
ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف المتنى بدوام حصول
الفاعل منه ولزوم له ووضع الفعل على الحدث والتجدد فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم تستعمل الفاعل
اصلا لكونه اما فعلا وهو منصوب موضوع للتجدد واما اسم
الفاعل وهو مع الفعل كالفعل لمشابهته له فصار العامل

والفعل آه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى
في قوة ان يقول الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل اما مسند
الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور لفظا او تقديرا معنى
اما لفظا فظ واما معنى فلان معناهما الخطاب افرادا او تعريفا وانما
اعتبرهما لتقوى جهة اتحاد والايلام بناء المضاف وما في حكمه والنكرة
الغير المعينة وانما قلنا ذلك الى جعلنا البناء لمشابهته الكاف الحرفية
بواسطة ولم يجعله لمشابهته الكاف الاسمية بعد النداء وتعريفه بالقصد
اي بلام يدخله اشارة الى ان اضافة اللام على الاستغاثة لادنى ملابسة
اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناه هو الاختصاص وانما فتحت مع انها
لام الجر وهي مكسورة كاف الضمير الى كاف ادعوك لعدم وقوعه موقع الضمير
فانه في المرتبة بعد المستغاث من فتح اللام المعطوف لانه صار منادى
مستقلا قرينة فاد قد فتشكل الا ان الذي تقتضي الفتح وقوعه موقع كاف
الضمير واذا لم يكن للمنادى هو لله مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف
هو الذي قام مقام الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح كاف
اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع الضمير او تقديرا مثل يا غلاما
ان كان معربا قبل دخول اه اخرج القيد نحو يوم ينفع الصادقين ونحوه مما
هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه المعرب قبل حرف النداء فلم ينصب لفظا
او تقديرا بل محلا يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال من غلط
النحويين فانه لا العمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا اقله موصوف
يكون موصوفه منادى مفردا ويجب تعريف طالعا ولا يكون هنا كذلك بعد
مضاف انتهى وهو جيد وربما كون الموصوف معرفة تعريف صفته تقول
يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا
بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف الموصوف اي ال
ختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع علامتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا
للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون
عمل اسم الفاعل بدون اعتماد توقيت بنصب رجلا لا تقييد له اي نصب
الرجل وقت يقال لغير معين لانه قيد له بذكر معين في قول الاعمى لانه اذا
كان منصوبا كان غير معين فيكون قول الغير معين مستدركا يا حسنا
وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصبا
ذكونه نكرة لم يقصد به معين فانه قصد به معين لقال يا حسنا وجهه
الظريف اعم من ان يراد به معين او غير معين فان قصد التعيين فقال

للشبيه بالمضاف اذ قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع   لان توابع المستغاث
الخ لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء الملفقة وبناء حال
النداء على الفتح   فانهما لما انتفاه او جملة معترضة لبيان تناول المفرد
المضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله الثانى فظ لعله
مطلق الاضافة واما الاول فلانه فى حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده
وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا   احسن الوجه والحسن وجهه
برفع الحسن الاولى ونصب الثانى وجر الوجه فيهما   احسن الوجه
والحسن وجهه برفع الحسن الاولى ونصب الثانى ورفع الوجه فيهما
على الفاعلية   والصفة مطلقا مفردة كانت او ما فى حكمه ليدخل يا زيد
الحسن الوجه وكذا عطف البيان ترفع على اللفظ قال الفاضل المحشى هذا من
غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع باعراب
سابق من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى رده يحوج الى التطويل الظاهر
والمقدر مثال يا موسى العاقل   الممتنع دخول ياء عليه ذكرها على طريق
التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك   وابو العباس المبرد الخ اعلم ان الكلام
المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان اللام فى العلم
اختر مذهب الخليل لان الالف واللام لمعنى لما دلا لا يفيد التعريف بل يلمح
بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية وان كانت
اللام فى الجنس اخترت مذهب الجمهور لان اللام انه يفيد التعريف فليس
الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد   اختيار الرفع لان اللام
لا تفيد التعريف وهذا هو الاليق بمذهبه النجم والصعق كان فى الاصل اسم
كل كوكب ثم جعل علما مع اللام والالف العلمية والا الصعق كان اسما لكل من رمى
بصاعقة كما لو ثم جعل علما مع اللام نحو يلد بن نفيل الدارمى بالصاعقة معين
جسد الحيح   وقال بعض الشعراء مخاطبا الابنه اوكحو يلا نابكى عليه
الريح فى البلد التهامى   لانها اذا وقعت اهذا التعليل فاسد فانه جار فى
المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف   المبنى عن جواز ضمة كان الفتح
لما كان من القاب البناء فهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى   بلا علة واسطة
كما هو المتبادر   لكثرة وقوع المنادى الخ ولان هذا المنادى فى الحقيقة
مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف   اى اذا اريد نداؤه

ولما كان

ولما كان نداء المعرف غير جائز صرف الكلام عن ظاهره وحمله على الارادة
مثلا ذكر مثلا للافادة ان الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست
كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها بل سائر حروف
النداء مثلها فى عدم اجتماعه مع اللام التعريف واحتياجها الى
الواسطة وايها سائر الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا الاعتبار وايضا
سائر اسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا
هذه المرأة   بتوسيط اى فان قلت وانما وسطت هذه الامور
المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل فى المنادى ان يكون
معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة بالالفاظ التى هى عليها
فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام ظ لما كانت مبهمة سيما من المبهمات
الوصفية احتجت الى ما يرفع ابهاما فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف
باللام يقولون ان القصد بالنداء هو المعرف باللام مع عدم مباشرة
حرف النداء له   رفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فيه
ايها كغيره يدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون   المقصود بالنداء
اى بحسب نفس الامر ليكون حركته الاعرابية فان حركة الرجل حركة اعراب   قوله
وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف وهذا مبنى له اى
الالتزام الرفع صفة المنادى اذا كانت مقصوده بالنداء بمنزلة
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى فكانه قال
وصفة المنادى على التى المبنى المفردة يجوز فيها الوجهان ٨١
اذا كانت اى تلك الصفة مقصودة بالنداء او الاختصاص له بصفة
المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لاخراجه من قاعدة جواز الوجهين
فى صفة المنادى المبنى بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة
الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كان مقصودة بالذات يلزم
رفعها اى قسم كان من الاقسام المنادى واذا كانت المقصود حالة
النداء غير الصفة جاز جرى فى الصفة جواز الوجهين   ولهذا المنادى
اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة
منادى معرب بتقدير لفظ المنادى انه ضع ما اورده صاحب

امر بسعاد عا

المعرب

المتوسط على ظ عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا
لمحله اذا غاير اعرابه لفظه نحو مازيد بقائم و قاعدا بالنصب والجر
وحاصل الجواب ان هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المبني
وجواز الوجهين اه وما احسن ما قال بعض الشارحين ان الرجل
في يا ايها الرجل كالتتمة اذا قيل وجب رفعه فقل هو المنادى المفرد
المعرفة الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا اذا قيل فتعين فيجب
على هذا ان يجوز فيه ما يجوز في تابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله وهي لجتماع اه اي القاعدة التي ذكر فيها اجتماع
حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين لان
الالف واللام بوجودها يخرج عن كونها حرف التعريف لان حرف التعريف
زائد على حروف الكلمة فلم يكن التعريف وعلل بعض الافاضل جواز نداءه
عز وجل بلا توسط بهم بان اي يستلزم التعدد هو منزه
عنها وذو الاشارة الحسية وهو غير نحوي وظني ان هذا كلها تكلفات
فان التعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي التعريف
الا ان يقال استكرهو لجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا عوضا عن
محذوف ومن ثم قطعت الهمزة في النداء من اجلك الخ اخره واستجيله
بالوصل عني ومعنى تميت اي ذلك ولمرتت وقال ان الابيات من اجلك
متعلق بحذوف اي اكمل المشاق من اجلك فيا الغلامان اخره لمن
كان شبعنا الى شرا تاكيدا اللفظي وانما لم ينون اما الاول التاكيد
اللفظي في الاغلب يحرز ان يكون حكمه حكم الاول بل تعين واما الاخر غير
منصرف لكونه علما الغلبية مكان النصب اي النصب الذي سبق جوازه
من سيبويه والمبرد اتباعا النصب الثاني لانه تم عطف بيان
للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو لا ابا لكم قال الجوهري معنا لا ابا
لكم ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصرك كالاب وقال الازهري
شتم لا شتم فوقه ومعناه وانا لست بابن اشيد وليس لك اب يعلي
وضاع بسنك ولحق لحي القاموس انه دعاء بفقد الاب زيد نعم بن
عبد مناة وهم قوم عمر ولي لا يوجد قد عنكم عمرو في ملكوه لاجل تعرضه
لماجاة

لماجاة اي المهوعن بهاجاة حتى تمنع شرى عنكم اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي فتابع مضاف بالوصف كما هو
مذهب المبرد والسيرافي يا فتي ثانية لو حذف منه الياء لالتبس بالمنادى
المفرد المعرفة وهذان الوجهان اه يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة
في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في ياغلامي بابدال
الياء بالتاء لمناسبتها في انهما يزادان في اخر الاسم على وتفتح كثر الياء فانها
هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون يجري المفرد المعرفة اللذ
اسم في اخره تاء التانيث ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على مقابل
اي قالوا ابدالا الف وبالالف اي جاء حمل الجوان على الوقوع للفرق مشترك
بينه وبين حسنى العقل فالمراد هنا الاول والتقييد لعدم الضرورة
يفهم من تقييد مقابله بها في قوله وهو في غيره ضرورة اي لضرورة عل
لنصب ضرورة على انه مفعول له والعامل مقدرة لكن يجب ان يقال
عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غيره يرخم
ضرورة ولا يجوز ان يكون كجا بن لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر
والجواب صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون
فاعله وفاعل عامله واحد وامثاله في الضرورة قول ذي الرمة ديا دمية
ادمي شاغفا ولا بوي شلها غم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الفتوة
والغنا في عمرو جان وضبة الاغنام لا علة اخرى تخرج مثل قاض لانه حذفه
للاعلال وهو العلة لا التخفيف معنى نعل هذا اي على تقدير كون الضمير
راجعا الى ترخيم المنادى فلا حاجة غير المنتسب بالمضاف فانه مضاف من
حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع الجبل
واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني
نحو قوله خذوا احظكم يا عكرم واذكروا اواخرها والرحم بالغيب تذكر
اي يا ال عكرمة نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمي والغلام لكنه
لا يظهر ويعرف بدون ذكر زيد نظرا الى اللفظ ولان العرب يعرب الاول
وهو اشارة الى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا
محكية بحالها عمرو تابط شرا فتحكي على حالها التبقية لا التنبيه على القصد

التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخّم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط
على ما التقى اي خذف لى ان المحذوف يجعل نسيا منسيا من المذكور لئلا
لم يلزم نقص الاسم الخ وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية
الاسم اعني ثلاثة احرف غير جائز بلا علة موجبة لاخراج مثل عصا
عصا بالتنوين فانه معرب تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني
التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوّز الترخيم الثلاثي المتحرك
الاوسط على الاتحركة الوسط كالرابع ونقل ابن الخشاب عن
الكوفيين جوزوا ترخيم الثلاثي مطلقا ساكن اوسطه او متحركه اذا
وقع موقع الخ وذلك الموقع هو آخر المنادى من نحو يا صاح آه
وانما كان شاذا لفقد الشرط اعني العلمية وتاء التانيث فان اليا
والنون اي اليا في الثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه يقال
ثماني ومرجان بغير تاء ثم احتيج اليها ادخلت من الواو يطفا سما
اصلهما ثم قلبت همزة كاناة والالف قبل الهمزة زيدتا معا لانهما اسم
زيدتا عليهما فصارا اسماء من باب عمارك مما يختلف فيه يختلف
الالف ولحقي في الطاء بعلة الاتيه فيخرج نحو سعلاة تعريض بالفاضل
الرضي حيث كان من على المهان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث
بل ملة زائدة لاخراج نحو سعلاة انه اخرجها من غير تكلف السعلاة
الغول او ساحرة الجن وسواء من ان يكون اي الحرف الصحيح في
حكم الصحيح اي اليا والواو والمدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما
اصليين مثله فان الاغلب في حروف العلة ان تكون زائدة فاذا وقع
منهما في اصل كلمتها كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف
منها الحرفان كالصحيح ثبون جمع ومصغر الفاضل اللاري وقد
وقلّا هو ثبون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الاكثور
فينبغي ان يراجع والثبة وسط الحوض وقلون جمع قلة وهي راس
الخيل او عود الخليل طلت على الاصل وبلت على النقل اي حلت
على الاصل اي صغار الغنم شبيه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه
غالبا بالاصل وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر ذايل بصغار الغنم
اي كيف

بصغار الغنم اي كيف يقولون ويجرون على خلاف حرف الصحيح
الذي هو كالاسد وتدلون عن حذف حرف العلة الضعيف
الذي هو مشابه لصغار الغنم بعلبك وخمسة عشر علمين
انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافي
وقد عرفت انه لا يرخم اي اي فيحذف انما قال صيغة المضارع
مع ان ما سبق كان بصيغة الماضي قلت الذي حداه على هذا
دخول الفا فانها لا يجوز دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا
من قد فيقال الفا فصيحة اي اذا عرفت ذلك فيقال
وفي باكر دان في الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق
قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم
اسما برأسه وهو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما في
عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة لمجرد التخفيف
كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب انه المنادى لما لم يكن
مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجي
بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا كادل جمع دلو فان
اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلي الضمة على
الياء ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار
ادل ارتفع مانع الاعلال آه توضيحه ان الواو في كروان لم
تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع فهو وجود الساكن
بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان
قدرنا انها ثابتة فمانع الاعلال اي قلب الواو الفا باق
بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا

قالواو تطرفه وليس بعدها ما يمنع من الاعلال فالحد شامل
لقسمى المندوب اى ما يتفجع على وجوده فما يتفجع على عدمه
وفى هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد
اخل المص باحد انواع المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه
واويلاه ممتا ممتازا به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى
دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا
بوالانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان والا تدخل
على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز
فكانه قال وامتاز المندوب عن غيره من المنادى بوا وقال الفاضل
الرضى معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظ وا وفيه
تكلف اذ الميم اصل الضم جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس
حركة الاخر اعنى الميم مع انه ساكن فاشار الى انه فى الاصل مضموم
حتى ان بعض القراء ضم الميم فى انتم وكم لكن حذفت حركتها فى نحو
ضربتم ونحوه تخفيفا لبيانها اى لبيان الالف فانه لو لم يكن بعد
ها لتوهم فى التلفظ انها فتحة الشاميتيناه اى الذين هما
صنعة اهل الشام ونعنى به اى رد على من قال المراد باسم
الجنس ما صح دخول اللام لم يسبق الذهن اى بل يلتبس
بالمفعول اذا قلت رجلا لانه كاسم الجنس وجوز بعض الكوفيين حذف
حرف النداء منه اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاد بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضى باحتمال كونه خبر انتم وهو بعيد
سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضى حيث قال ان المص
لم يذكر لفظة الله فيما لا يجوز منه حرف النداء وهو منه لانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميمين نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا

اومنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسنة
والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه
الميم المشددة ورد الفاضل الرضى كلام الفراء بانه يقال
اللهم لا تومهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائى فى
حواشى الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم
امنا بالخير بحصول الشافرح فكانه قال امنا بالخير ثم
لا تومنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظنى انه قد سمع
وهو بعينه المثال الذى ورد به الفاضل الرضى كلام الفراء وقد
شاع فى المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارة
المشتملة على تبعيد الخير عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان
المتكلم اذ قالها يعبر عنها كالفاظ التى يعبر بها عن نفسه
ولفظه اى اه لان المقصود بالنداء وصفه وهو معرفة
قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اى اسم جنس متعرفا
بالنداء من غير ان يتصف لانه اذا لم يتصف به يكون نهما
يتشابه اسم الجنس والمنافق اه عطف على لفظة اى
امراة امرى القيس اسمها جندب وكانت باغضة عنته
لرفسأ لها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف
العجز سريع الاراقة بطى الافاقة وقع فى الليل على وافتك
المخنوق على تخليص النفس من الورطة الشديدة النائم
سليك بن سلكة فلما وقع عليه على ذلك الشخص صفة اى
ربع اصابعه بحلقومه ولم يقبله فقال له افتد مخنوق
اى اعطفدية نفسك لتسلم عليها فقال له سليك الليل

لا تومهم بالخير نعم نتيجة كلام الرضى لو سمع منهم اللهم لا تومنا

طويل وانت امن من ان اغتالك ففيم استعجالك ثم ضغطر
سلبك ففرط فقال سلبك افرطا وانت الاعلى فذهبت
كلها امثالا بخلاف قراءة الا يا اسجدوا آه فى قوله
تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله
فهم لا يهتدون للسجود اى قد عامله مثل قولك
زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف فى العامل فى هذا
الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل فيه والكسائى
والفراء الدان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما بلفظه ان
امكن نحو زيدا ضربته والا فبمناسبه نحو زيدا مررت
به فجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير
عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على الضمير بعد
تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة
قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين
اى فى متعلق ذلك الاسم ومتعلق الضمير لانه من
توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق
ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى كما هو الظاهر
والظاهر انه بقوله لنصبه بالمفعولية ويحتمل الرجوع
للجميع ما ذكره فى التعريف وههنا صورة ربع
داخل فى تعريف ما تعريفه انه عامله كما لا يخفى وجهه
وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما
بما ليس منها الا بتاويل اى بتاويل مقول ونحوه لان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع

لا مانع وقوع الانشائية خبرا لان خبر المبتدا ما اسند الى المبتدا
لا ما احتمل الصدق بل هذا الاحتمال انما هو فى الجملة الخبرية التى
هى مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدا
فالغلط انما نشا من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية
وما هو قسيم المبتدا كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام كقوله
تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك
هذا ونحوه وتقدير مقول فى جميع هذا تعسف ولا يقع
معطوفا فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لكن بكرا نقتله فانه يجوز
وان استقبحه النحاة اى يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون
من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان
هل فى الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فاصله اهل
زيد قائم فهل بمعنى قد والة الاستفهام هى الهمزة فحذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها فى الاستفهام
فصار دالة فاذا لم تر فعلا فى حيزها كما فى باب الاضمار هل زيد
قائم غفلت عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد فى حيزها كما فى
باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها
لان اصلها اعنى قد واجبت الدخول عليه فكان تقديره قبيحا
اى التباس ما هو مفسر اه هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم
على ظاهر عبارة المصـ حيث قال مراده بما من التباس المفسر بالصفة
اما الالتباس فى حالة النصب او الالتباس فى حالة النصب
الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف
يلتبس بالصفة وكذا الثانى اى حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل

الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في حال النصب وبين
الصفة في حال النصب وهو خلاف المقصود فيه تعريض
بالفاضل الرضي حيث زعم انه على تقديري الوصفية والخبرية
واحد غير متفاوت المعنى كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال
الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر
هذا الكلام ان المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية
وليس كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر
وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا
فالاولى في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا الاصفرار
غيره هو الظاهر المتبادر اي عنده او في داره آه توضيح هذا
الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على
الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد
تقرر ان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر
في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار
للتقدير بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار زيد
والا بفتح الهمزة وتشديد اللام اعني اذهب على صيغة
المجهول زيدا بدلا بتنبيه الذهاب اي يناسب زيدا المذهو بنية
به فالمصدر بمعنى اسم المفعول والاتحاد فيما ذكرته مفقود لان
الفعل الاول مسند الى الذهاب او الى ما حمل على ما عرفت
والفعل الثاني اعني يذهب مسند الى الجار والمجرور القائم
مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بينه وبين
زيدا حبست عليه مع كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام

مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل وضمير زيد رفعا لا نصبا
بخلاف حبست فان القائم فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور
اعني عليه فهو محلا وتحقيقه ان حبست عليه يستلزم ملابسة
فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة
او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما
بنصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا
يرفعه اذا سلط عليه بل الكلام الكاتبون اي الملائكة
الذين يكتبون افعال العباد اعني رقيبا وعتيدا وكل
صغير وكل كبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور
في صحيفة الاعمال اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة
شاذة عن بعضهم وهو عيسى ابن عمرو النحوي ذهب
لان الفا للعطف مرتبة بمعنى الشرط فيكون الباء
صلة ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتداء المتضمن لمعنى
الشرط فهي كالجزاء له ومثل هذا الفا انما قال هذا لان الفا
اذا كانت زايدة او غير موقعها لغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها في فيما قبلها اي اسم عمل فيه ننبه
بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه من قبل الحذف
والايصال على صيغة المجهول آه هذا الكلام رد لما قاله
الرضي وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة يكون معطوفا
على معمول وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس
نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول

مكاك لان او هيهنا منصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه
مثل المذكور قبل كما فى نحو جائنى زيدا وعمرو وحاصل الجواب
انه على صيغة الماضى المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر
لا ملفوظ كما توهم لا من ضمير فى المعطوف حاصل الاعتراض
انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع
الى المعمول كما فى المعطوف عليه وحاصل الجواب ان هيهنا
ضمير اقيم الظاهر مقام اشعارا بان المعمول فى هذا القسم
هو المحذر منه فيما سبق هو المحذر والاسد عن نفسك
هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم للمعنى السابق
وهو ضربته بالعصا نقل بعض الشارحين هذا التحذير
عن عمر ثم قال وانما نهى عن رمى العصا الا دنب لان ذلك
يقتلها فلا يحل لا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر
ناصبا لكاف الخطاب لصح نصب فعله الماضى للاسم الغايب
كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا فان المعنى على بعد نفسك
فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع
الثانى لان نفسك ليس محذرا منه بل محذر او حاصل الجواب
ان المراد بتحذير النفس بتعيدها من الرذايل التى تؤذيك
فانك اذا لم تبعدها عنها تصيبك منها الاحوال والشدايد
فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قيل لفظ الاسد اه
هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من الجملة
التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج

خارج من تعريف المص اما خروجه عن القسم الاول فكذلك
ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول
اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ
المحذر مع المحذر وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن
عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقفت
استفادة المعنى عليه لم يثبت الافادة اباه مستدلا
بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم تلت التقدير
وقلت تضمنا فى ضمن الفعل المذكور اى يكون ذلك
الحدث مذكورا فى ضمن الفعل الاصطلاحى العامل
فى المفعول كقولك زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوى
الواقع فى يوم الجمعة وهو مذكور فى ضمن الفعل الا
صطلاحى اعنى ضربت فانه جزء معناه اذا كان الفعل
مصدرا كقولك اعجبنى ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب
فعل فى يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة
لا حاجة الى قوله مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من
حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فالقصد اخراجه بقيد مذكور
لخرج بقيد الحيثية اشارة الى قسمى المفعول فيه اشارة
الى ان هذا القيد لا دخل له فى الاحتراض كاخواته بل هو للبيان
والتحقيق مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين
النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذى له حد

له بجره سوا المكان معرفة كيوم واليوم وسنة [illegible] السنة ووهم
بدر الدين المالكي بجعل اليوم واضرابه من الجهات مع جعل الحدود
هذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس ونحوها وكانه فهم من
الوقت المعين وهو غلط وفسر بالجهات الست سواء كان
معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين ونقل فيه
تفاسيرا احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها ويخرج
من خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه

بلا خلاف ثانيها ان
المبهم ما ليس بمحصور
وهو باطل ايضا لخروج
الفرسخ فانه محصور
مع انه منصوب على
الظرفية

الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان
هذا الاسم يطلق على هذا القسم المكان مثلا بالاضافة الى التحت
وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى
الفوق ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه
فلا حاجة له الى الحمل والمص لما فسره بالجهات الست احتاج الى
التفصي مثل عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله ما بعد
دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت لا يتم بدون الكاف
اقول الفرق بين دخلت وضربت في غاية الاشكال فتامل
لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين
في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح ما اختاره
نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه
والتفصيل غير معتبر كما في تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت
فيه والنصب يوم الجمعة سرت فيه لتساويهما يوم الجمعة سار فيه

سار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب
ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه
احترازا عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب
انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور كما في ضربت زيدا اي اذا
قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب اي الذي
حصل بسبب ضربك مذكور معه في ضربته تاديبا
اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب
فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل اعني الضرب
وهو مذكور معه الا انه في تركيب آخر وظني ان هذه مغالطة
فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا مع الضرب
والتاديب المذكور معه مفعول له بلا خلاف خلافا ١٢ اشار
الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق ادبته بالضرب
بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب او ضربته ضرب
تاديب آه بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلته كونه
للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي للتاديب
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور يبقى
كما عرفت بتسميته الجمهور مفعولا به بواسطة لم يكتف
آه اي لم يقل وانما يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير
راجعا الى تقدير اللام لان ارادة التنبيه على ان الحذف واله
والتقدير متحدي المعنى فاقام المظهر مقام المضمر ردا على من
فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ والنية والحذف
هو الترك في اللفظ فقط اي اتحد فاعله وفاعل عامله

قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى
فى ظنى وكان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك
قول امير المؤمنين فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية والمسمى بالتسخط ابليس
والمعطى للنظرة هو الله تعالى الا بالاعتبار بان يعتبر زمان
الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب سبب
فى الخارج للتاديب يشبه المصدر فعل الفاعل عامله
ومقارن لعامله فى الوجود يتعلق به لفعل بلا واسطة
واعتذر عن نصبه اى عن نصب معه مع انه قائم مقام الفاعل
وحقه الرفع من ان اسناده الفعل ما هو بمعناه
الى اللازم النصب كما فى بعض الظروف كمع فى الاكثر فان
الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا يستحق فيه
الرفع جرت على غالب حالها لقد تقطع بينكم فان بينكم
فاعل لتقطع مع انه منصوب استصحابا لاكثر احواله وقيل
وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتفرغ فى النفوس اى لا تقطع
الامر بينكم شريف جدا لخلوه عن تكلف اعتبار ضمير
راجع الى المصدر الفعل من جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثل ان صخرا
اخو الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى فى جنبه فمرض
حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت
ذات خلق وادراك فقال لها يباع الكفل فقالت نعم عما قليل
وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك

منك قبلى ثم قال ناولينى السيف هل تقله يدى فناولته فاذا هو لا
تقله يدى من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بفعل الحزم
لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اى بين المرء وما
طلب استوى الماء والخشبة اى تساوى وذلك انه
اذا اغرز خشبة فى نهر فان نزل الماء بحيث ساوى راس الخشبة
يقال استوى الماء والخشبة لو تركت الناقة اى لو تركت
مع ولدها فى مكان بلا مانع لرضعها اعلم ان مذهب جمهور
النحاة اختلف فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها
ما ذكره المصنف وهو الحق ثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه
منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل ثالثها
مذهب الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله
وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود اللفظى
رابعها ما ذهب اليه شيخ عبد القاهر من انه منصوب
بنفس الواو وهى ضعيفة العمل فلا يعمل مع وجود ما هو
اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب
بنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب
على الظرفية والواو فى الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطى ما
بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت غير اعراب نفس
غير وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب فى كل واو بمعنى
مع مطردا نحو كل رجل وضيعته فناسب معنى المعية لان فى المعية
زيادة اجتماع اى وحده وحدتا متوحد فنصب على التمييز او
الحال وجاز اى فان الجواز يطلق على ما يشتمل الوجوب

و الحزم ضبط الرجل امره

فينتقض بالمثال المذكور لوجوب العطف فيه وانما وجب
العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه
نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو
الاصل اظهر واولى حيث لا يحل تعليل لوجوب العطف
فان النصب يحوج الى عمل العامل المعنوى بدون اعادة
الجار غير جاين جوزه الكوفيون في السعة والبصريون
للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما سيتلى عليك
لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد
العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا
لو وقع مبتدا او نحوه كان البيان بحاله لكونه في معنى
الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا
او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا للمفعول به في
وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم قانعين
دابر هؤلاء لابد والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع وزائل
عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول
العذاب والضمير لهم قوم لوط مثال للفظي الملفوظ حكما اه ان المراد
فيرد على في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال *
من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوى ووجه عدم التصحيح
لان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل
لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب ويصير زيدا مفعولا به لفظا
غايته ان العامل غير مقدر فيها يفرق كما مر في هذا المثال

المثال يجوز ان فلا تعقل ان جعلت امرا حالا ويجوز ان يكون
منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه
وح فليس مما نحن فيه في حيز الاستفهام لان الاستفهام
في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي
او بعد الا الظاهر ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى
الحال بعيد وانما اشترط النفي لان الحال لا يكون بعد الا
الا اذا كان المستثنى مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا
وفي هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى
هذا التكلف او مقدما عليه الحال ع قياسا على ما عرفت في خبر
المقدم على المبتدا النكرة اي لم يمنعها عن العراك خوفا من القناع
بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردها الماء جعلوها قطعا حتى يروى
على نغص الدخال قال في الحاشية النغص بالصاد المهملة والعين
المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده من العطش
وهو الحوض والبرص مثل الابل ولعل المراد به اي بالدخال
اي بجهدك جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي
في تقدير الانفصال فهي في النقل بر حسن وجهه ولم يكن
الحال مشتركة الخ فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس بمعرفة
ولا نكرة فيقول له نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق
عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم عليه
مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم واله
قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا آه اى فيما اذا كان العامل المعنوى دالا
على حدثين نحو يلزم ان يلى كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل في
الحالين معنى التشبيه وهو يدل على الحدثين حدث المشبه
وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعى طرفين
والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود
تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فيصح كونه عاملا
في الحالين اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه
ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب
عنه اى المبتدا الا ان الظرف يتقدم آه نحو قولهم اكل عام لك
ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل
فيه لك هذا اذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين هو الاعتبار
الثانى لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الفراق داخل العمل
المعنوى وظنى انه جاء بمنزلة يكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء
ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون
على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال
مؤخرا عن العامل الا كافة للناس حال كونهم فان كافة حال
من الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة
او جميعا اى لم نرسلك الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم
انه انما ارسل للعرب حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم بجعلها مصدرا او كافة بمعنى كفا
كالعافية بمعنى العفو اى وما ارسلناك الا تكف كفا والكل تكلف
وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما

الثانى فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدر نبنية وايضا فان كافة غير مضافة لان مثله الحالية بمعنى
جميعا بشىء واحد آه توضيح الكلام ان المراد بالشىء الواحد هنا
هو الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتباران هما
كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق
كل واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين
الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا
اى بالتمر الذى اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اى المشار اليه
مفضل وحينئذ كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا ان ليضمر فى اطيب
ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا
انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر اعنى هذا مقام
الضمير فى كونه مفضلا كان كان الضمير مفضلا لانه قائم مقامه
فى الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعنى البسرية
والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه
والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى
الرطبية الا بعد اضمار فى اطيب لانه يجب ان يكون فى
افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن
من عمرو قال الرضى آه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية
ما سبق من قوله لكنه لما كان الضمير الى المظهر آه وتمهيد لما يأتى
من قول الرضى ومع هذا فلا ارى باسا ونظير المثال قول
امير المؤمنين على عم فى المحاورة والله لابن ابى طالب انس بالموت
من الطفل بثدى امه ان مقعتان مصدرية اى فيصح قو

لقوة الاسمية لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها
لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل فى الحال وهو
الانتقال وعدم التقرر فصادت قوتها الاستقلال فناسبها
زيادة الربط فى المنتقلة وهى التى لا يلبث صاحبها عليها دائما
كراكبا فى قولك جائ زيد راكبا نوع الخفى اى منشا فهالى
لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا
ومخصصا كاسم الفاعل الى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف
الحال النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا
ولفظة قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم حقيقة الواقع حالا
اى حالا نحويا صلحت الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
ووقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول تجوزا تقييد
للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان قلت حقيقة
موضوعة لتقرب الماضى الى حال التكلم لا الحال النحوى انما
هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جائنى زيد ركب
كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما
عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته
من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما كان ابتداء الركوب
كان مقدما على المجئ لكنه قارنه واما هذا التحقيق للفاضل
الشريف وبه ينحل الشبهة المشهورة جملة دعائية
اى جاءكم ضيق الله صدوره فالجملة الثانية دعائية فلا
يكون خبر الملعرفت لاستمرار النفى فان النفى عدم وهو
لا يحتاج

وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته فى كل
وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج
الى قد المقربة مطلقا اى سواء كان جملة او مفردا حققت
الامر اذا كان مفتوح الهمزة احققت الامر اذا كان مضموم
الهمزة او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى
فيكون لاحق معنيان التحقيق والاثبات ولاحق مجردا
معنى وهو التحقيق اى تحققت ابوته دفع لما ذكره
المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الان فى
حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون للعنى اعلمه عطوفا لكن
عطوفا حال مفعول ثالث لا حال وبيان دفعه ان احقه
فى تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة
المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب حذفه
العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى
بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه
الجملة السابقة للناس رسولا رسولا تاكيد للكاف
لا الجملة التميز اى المميز من باب اطلاق المصدر على اسم
الفاعل اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت
لكن المطلق آه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظ المستقر تدل
على الثابت مطلقا غير مستقر بحسب الوضع فان العين
وضعت لعين واحد معينه ثم وضعت بوضع آخر لمعنى
آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشا

من تعدد الموضوع له اما موضوع آه هذا الترديد اشارة
الا الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذ
هبين من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات
او المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى من حيث
انه موضوع له فان الابهام وان وقع فى الموضوع له اى
تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ
لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت
انه باعتبار كل لفظ وضع حصل معين بل الابهام عرض له
بحسب الاستعمال والا من حيث وضعه هذا فى
الحقيقة راجع الى الوزن كان الاول بالحقيقة راجع
الى الموزون نحو طاب زيد لا ابهام فى طاب ولا فى ذات
زيد وانما المبهم الامر المقدر فان معناه طاب امر من اموره
ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا اى فى غالب المواد يعنى
كون ذلك المفرد مقدرا فى غالب المواد والا فقد يكون
غير مقدار نحو خاتم فضة اى دفع الابهام مطلقا
اى عن مفرد سواء كان ام غيره والغرض بيان حاصل المعنى
فى ضمن عدد جعل طرفية العدد للمقدار من قبيل طرفيه الخاص
للعام قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك قوله
كالشور مكيال بسبع صاعا ونصفا على الامثلة الثلاثة
اى ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل للثلاثة منها وترك
مثال الذراع لم يستوف المقادير فان من جملتها الذراع

٨٩

الذراع ولم يذكره وكرر بعضها وهو الوزن حيث
ذكر له مثالين لان الاسم قد تم فى احدهما بالتنوين فى الاخر بالتنوين حكما
بالنون مع التنوين الخ وانما استحالت الاضافة مع
هذه الامور لان الاسم اذا تلبس صار تاما والاضافة دليل
ان الاسم ناقص يحتاج فى فهم معناه الى المضاف اليه عند
الراقود قال فى القاموس الراقود دن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله فى القار وهو ما تشابه اجزائه
اى فى اطلاق اسم الكل عليها رجل وفرس فانه وان كان
اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية
فقط بالخصوصيات الكلية او الشخصية فالاول
دخلت الانواع والثانى دخلت الاعداد جوازا يعنى ان اطلاق
الجمع على الافراد على ما فوق الواحد حتى يشتمل المثنى مجازا فان
حقيقة الجمع لا يتناول المثنى ان يراد الجمع اللغوى على
المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثانى تامة وهو الفارق بينهما
عشريك اى العشرين اللتى لك وعشرى رمضان
اى عشرينيته يعنى يوم العشرين منه اراد عشرين آه
قد يقال ان التميز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على
تقدير ان لا يكون علما ولقصور غير المقدار آه فاذا قصر عن
طلب التميز فلم يحتج الى نصبه الذى يكون نصا فيه كان
الظاهر ان يقول آه لان الابهام الذى يستدعى التميز
ليس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة حسبك

زيدٌ رجلا اى يكفيك زيد من جهة كونه رجلا خاص بالمنتصب عنه
ونعنى بما انتصب التميز عنه الاسم الذى اقيم مقام التميز حتى
بقى التميز بسبب ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى طاب
زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد ولمتعلقه فلا
هو الاب بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد اطيب
واردين عليه واما بحسب الحمل للفظ فهو معطوف على ابا
لاعين فالنفس عين لان المراد بها ههنا ذات الشئ
على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع للاشخص معلو
اى خيره فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اى الخبر قوله
الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من الله تعا
اى الله ما صدر من الممدوح من خير بعد مالم يكن نصا الغرض
من هذا دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان
التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وجعل
هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض يصح جعله لما انتصب
عنه جعل المنتصب عنه التميز زيد فى طاب زيد نفسا مجازا
باعتبار انه سبب لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة
الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه
بوفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التميز عن تلك
الذات المقدرة المنسوبة اليه اى فيما جازه لما كان الظم
ارجاع الضمير الضمير المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا فى
المنتصب عنه تكلف ارجع الضمير حتى ليشمله وايضا المقصود

المقصود فى هذا تعريض لجم الائمة حيث قال وانا لا ارى بين التميز
والحال ههنا لا معنى التميز ما احسن فروسته فلا تمدحه عن
حال الفروسية الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من جعله
حالا لما قصد للقرينة الدالة على ان الكلام عن مراد
متعلقات الاناء من خل او عسل او ماء او لبن غير قادح فى
التمسك اذ بناؤه على الظاهر الذى يقبله العقل السليم
الغير المحتاج للا التعريف اى تعريف مطلق الاستثناء
وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا اذا
عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك لفظى بين
متسميه لانهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما فى تعريف واحد غير ممكن
فلذا لم يعرفهما المص فاسد فان الحقايق المختلفة يجوز تعريفها
باعتبار امر مشترك المخرج وههنا شبهة مشهورة
وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت
القيام القوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفى الحكم
القيام منه وهو تناقض وتدفع بوجوه احدها ان زيدا غير
داخل فى القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراده
بالقوم جماعة ليس منهم وقوله الا زيدا قرينة للسامع على مراد
المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثنا
بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا واحد بمعنى له على تسعة
فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق فى الجواب ان المراد
بالقوم مثلا معناه الحقيقى ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن
الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قام القوم الا زيدا بمنزلة
قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤا وذلك لان المنسوب اليه

الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن له من التقدم وجودا على النسبة
التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج
فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ
واخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير
وكل كلام التحق باخره التغيير توقف حكم صدره على اخره كما
في ضربت زيدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة
في كلام موجب وانما وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى
الكذب عند سقوط البدل منه مطهرا من قولك جاءني الا زيدا
اي جاء في كل احد لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان النصب بعدهما على المفعولية
لانه شيء الضمير راجع لما المستثنى اذ له نسبة اه اي
للمستثنى نسبة لما اما نسب اليه الفعل او شبهه لان
الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وعرفت والمستثنى
فالمستثنى جزء مما حكم اسند اليه احدهما فالنسبة هي الجزئية
ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند
لما المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي
الفردية ولا ولا اصح ولما عمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء
الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل
فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان المص ما ذكره هو احد المذاهب
وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي
وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب
اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت

النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة
وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل في المستثنى
بواسطة الا قال لانه ربما يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك ورابعها وهو الذي اذهب ان عامل النصب الا من غير
حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها
منزلة الجزء فهو كحرف الجر ورد المذاهب السابقة يفضي الى
التطويل فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره
سواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا فمن رحم هو المرحوم
وقال بعضهم لا عاصم بمعنى معصوم وقال السيرافي المراد بمن
رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر
اما محله من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من
الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة
وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل ام الباب
لانها موضوعة للاستثناء وما علاها موضوع لمعان اخر
من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء
لنوع من المناسبة او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على
صاحبه او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه
فذكرت في ضمن الكل على مجيئهم اي تجاوز المجيء زيدا وحاله
انه لم يجئ ولا ينصرف عنها اي بان تثنى وتجمع كما في غيره حالة
الاستثناء وههنا فايدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة
سيبويه النحو جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى
منه قوله م ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه
ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ابو الدرداء فصاح

بدحاد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن
علما لا يلحنني معه احد ثم معنى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن
هشام ومما انا نقل رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام
الحضراوي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن
سلمه فقال له ما تقول في رجل رعف بالصلاة بضم العين فقال
له لحنت يا سيبويه انما رعف هو بكسر العين فمضى ولزم
الخليل على البدلية اي بدل البعض من الكل وصح مع انتفا
الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان
الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان بعض من
المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما
اعرب ح باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى واعرب
المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب
فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات
فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا افاده
نجم الائمة ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد الكلام
نحو كل حيوان اه قال الفاضل المحشي هذا مثال لما يصح فيه الحكم على
سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى وذلك لانه لا يصح حذف
المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان
عظيم من حيوانات البحر لان نفي النفي اثبات هنا بحسب العرف
على جميع الصفات وهو مح لان منها الصفات المتناقضة
كالقيام وعدمه علا بالمختار اعني جعل المستثنى بدلا كما عرفت
سابقا صفة غير الشاملة كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها

ونحوها لا تزاد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي جوز زيادتها
في الايجاب فانه جوزه في غير من الاستغراقية نحو قد كان من مطر
وذلك لان فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة
للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني
رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني اثنان او اكثر فهي لتأكيد ما
ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت
في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك فاذا عرفت
هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم زيادة من هذه في الاثبات لتأكيد
النفي اي نفي مجموعها وان لم تباشره نحو ما جاءني من رجل وامرأة
كما عرفت لان فتحته اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما
يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظه احد يجب ان يكون مفتوحا
مثله لا منصوبا لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق
وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم انسحاب منسحب
على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع
فاشار الى مذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر
هذا الشعر بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع بالاشكال
لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله يا ذا التثبت ماذا بعلم غير علم
ثابت حاولت نفي اثباته حتى تثبت برفع غير وحل اشكاله
ان غير تابعة لعلم ولم تتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني النصب
على انه خبر لما بل تبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدا
في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للالفاظ
على المتبادر منها اي براءة الله يعني ان فاعل حاشا ضمير الله تعالى
من غير سبق ذكر لتعيينه على التفصيل المذكور من وجوب

اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اى انّ
معناه القوم جاء فى بدل زيد اى هو لم يجئ والى فائدة لفظية
نبه عليها نجم الائمة وهى ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان
هو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم منع الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى المستوى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط ولم يبق سوى العدوان فتى
فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود الالف من ابيات الحماسة
اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اى انكشف
عريان اى ظاهر دناهم اى جزيناهم اى جزو ناعل و نا كاجزانا
ومنه كما تدين تدان وزعم الاخفش ان سوى هذه بالمدحة
يناتى النصب فى اخرها اى لان كنت منطلقا فان هذه
مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت قياسا
على ما تقرر من ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة قياسى ومن غيرها سماعى
ثم حذفت كلمة كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعى
الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام وابدل الضمير ما
يتصل به وهو كان وادغمت آه وذلك لقرب المخرج
والتقدير ان منطلقا على تقدير الكسر يكون للشرط اذ
لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من انّ وان
صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس
ولا يبعد ان يقال رد لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل

من النصب فى المستثنى من الموجب المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص
انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها
على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد
اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها اه هذا الوجوب
من تفسير قول المص تابع فان وقوع شئ بعد شئ يستلزم وجود
الشئ الثانى وانما اشترط ان يكون مذكورا ليكون اظهر فى
كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت متعرفة فى الوصفية جاز
تقدير موصوفها وفايدة تفسير الجمع بالتعدد ليدخل فيه مثل
قوم رهط والمثنى كل رجل الا زيد جاء فى واعلم ان مثل هذين المثالين
عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما صرح به والا فلو ابقى على ظاهره لخرجا به لتعذر
الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله معه
قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكر غير
المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها لا يتناول
المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء
ما جاءنى مائة رجل الا زيد ووجه التعذر عدم تيقن
دخوله فيها الا واحد والا رجلا والا حمارا فالاولان للمستثنى
المتصل والثالث للمنقطع يتعين هو فيه للدخول اى
التيقن الذى هو شرط صحة الاستثناء معدوم الا الفرقدان
وهما نجمان قريبان من القطب لا يتفارقان ومثل هذا الشعر قوله ثم
الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هلكوا الا المه
المخلصون والمخلصون على خطر عظيم والاعجب ان يقال
الا انه مستثنى من كلام موجب مكان زيد هذا الكلام

فی حد اسمها مطلقا ای سواء کان مبنیا او منصوبا

احوال مترادفة سمیت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فکانها

توادفت علیه ونکتته ای یلیها نکرة اه تفصیل للاجمال

الواقع فی قول المص فان کان مفردا آه فانه مثال للمفرد المعرفة

وللمفصول بینه وبینها مع ان حکمها کما سیأتی الرفع والتکرار

والیتم بتبعلة لتفسیر العبارة المجملة بقوله ای یلیها

آه لان الاضافة الی المفرد علی سبیل منع الخلو لا منع قوله

الجمع لانه یجوز ان یکون معرفة ومفصولا فلامتناع

آه لان الجنس یقتضی تعددا باره ولا یتصور فی مثل هذه

المعارف لا بعینه ای لا یلزم اعادة ذلک الاسم السابق

بل لو اتیت بغیره ایضا جاز کما فی لا زید فی الدار ولا عمرو فان

عمرو غیر زید لا تشبهاده ملقوله عم افضا لکم علی

لا حول ولا قوة الا بالله روی عن امیر المومنین علیه السلام ان معناه

لا حول عن المعاصی ولا قوة علی الطاعات الا بالله تزید

علیها ثلثة اذا فتحتها یحتمل ان یکون لا فی الموضعین لنفی الجنس

وان تکون فی الاول لنفی الجنس وفی الثانی زائدة واذا

یحتمل ان تکون لا فی الموضعین بمعنی لیس وان تکون الاول

بمعنی لیس والثانی زائدة واذا فتحت الاول ورفعت

الثانی یحتمل ان یکون الرفع محمولا علی موضع اسم لا التبرئة

ولا زائدة وان تکون بمعنی لیس ورفعه علی انه اسمه

لا لغیر ذلک من الوجوه التی ستطلع فی اثناء تفصیل الوجوه

الوجوه ویجوز الامران وهو کونه من قبیل عطف المفرد

علی المفرد والجملة علی الجملة وضعف الوضع ای تاثیرها المضعف هو نجم الائمة

لکان العلم فی الاصطلاح ولا یطلق الا فی المعرب وعدم التغیر

جاز ایضا فی معمولها المبنی حمل العمل علی معناه اللغوی ای

التاثیر واما العرض طلب الشیء ولم یکن ذلک الشیء مهم

مطلوبا للطالب من حروف الافعال ای الحروف التی

مدخولها افعال حیث لا یرجی ولو کان مرجوا لکان المقام

مقام لعل الا رجلا آه اخره بدل علی محصله نکتة المحصلة

وبالکسر التی تحصل تراب المعدن والتقدیر تلبیت تفعل کذا

یعنی عن الاول فانه زائد ولاه لا یکون الا اولا وفیه لطافة

لکان الاتحاد آه ای الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفی

الیه فان النفی فی قولک لا رجل ظریف هو الظرافة للرجل لکن

وکان لا دخلت علیه فانه المذکور ای فان المبنی بالاصالة

هو اسم کالمذکور سابقا ویبنی علی الفتح ای الثانی نظرا

للکونه تکریرا لفظیا ویجوز فیه الاعراب لفظا رفعا او نصبا

وذلک لانک لما وصفته صار معه وصفه کانه وصف الاول

علی لفظه من حیث ان فتحه لیشبه النصب العروض

والاطراد ومحل القریب لانها تعمل علی ان فمحل اسمها

المبنی نصب . وجب رفعه لانه اذا جعل مستقلا

وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ایضا لان النصب

فی قولک لا رجل ولا امراة انما کان ازاء الحرکة البنائیة مجری

حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفى وهو معرفة لم يكن الا
مرفوعا نحو اذا كان تابعا اولى لمظنة الفصل لم يلتفت
الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد فى قول
الشاعر هو الفرزدق فى مدح عبد الملك بن مروان وقوله
ارتدى وتازر اى جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية
عن شدة اهتمامه به فى جواب اراد به الاسماء الستة
فان اللام المحذوفة منها لا تعود الا حالة الاضافة
من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع حين يضاف كذا
فى اكثر النسخ المصححة وفى بعضها حين لا يضاف بزيادة
لفظ لا فعلى الفرق بين التوجيهين ما سيتلى عليك
باظهار اللام الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة
من حيث هى مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب
مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث
كونه مضافا وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى
المضاف الذى هو ابوك اصله اب لك كان تخصيص الاب
بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة واب
لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه
او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان
صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام فهو حال اعتبار
الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام

فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه
بهذا الاعتبار مشارك له لم يجعل صلة لثبوت قوله فى النفى
قال نجم الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل المطلق
النفى وهو الحق بل هما مبتداء وخبر لانهما لا يختصان
بقبيل واحد بل يدخلان فى الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا
شبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ام منع
بجواز تحقق الشىء بدون ذلك الشىء بحسبك درهم
فان حسب عنى داخل فى تعريف المضاف اليه المذكور مع انه
مجرد وذلك لمشابهته للمضاف اليه وكذا معطوف
على قوله اى ملفوظا كان يريد ان المصدر بمعنى اسم
المفعول خبر كان المحذوفة رد على الشارح الرضى حيث ذهب
الا انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى
منسلخا اريد بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان المعنى بعنى
على القلب وهو انه مجرد عن ثبوته فى المتن فقوله وهى
معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير آه على منها ان يكون
انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يرى المعنوية كون المضاف
لان حقيقة الاضافة نسبة الشىء بواسطة حرف الجر وهى
تقديرا مع ابرانها معنى فلا يحمل عليه الكون على التقديرين
ممتنعة لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما.
كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص
اى اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف

اليه اعنى الرجل ولم يسمع فى مثله تقدير اللام وبعضهم
تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة جزئيات
كلى اضيف هو اليه واضافة الكل بمعنى اللام لكن يمتنع الجزئي الى
اظهار اللام لا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا
والالزم نكل كل عن الاضافة وذلا يجوز ورد بان كلا
للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه
كما تقرر فى المنطق نتصحيح اضافة الجزئي الى الكل مما لا يجرى فى
تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد لان الهيئة التركيبية
الخ بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له
مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشتهر
بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب
الخارج او الذهن مجيئه لغير معين على خلاف وضع الهيئة
كما لا يخفى فان نسبته الفعل الى فاعله المعين تستلزم
معهودية الفعل وتعريفه ولقد امر آه فان المراد لئيم
غير معين والا لنافى مقام المدح والاستغراق غير ممكن
والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها
نكرة اخرة مضيت ثمة قلت لا يعنيني وتمرة وعطف والتا
لتانيث اللفظ كوثرة هذا الحكم وهو كسب التعريف من
المضاف اليه فى نحو غيره وشبهه ونظيره وسواء لتوغلها
فى الابهام فان المماثلة زيد فى صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته
فانه كما فى الوجود تحصيلا للحاصل قال وعندى انه يجوز ثم الأمة

يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا بل فيهما زوال تعريف والحاصل
ان العلمية وضع ثان للكلمة فازالت ما اقتضاه الوضع
الاول ولم تكن الاضافة وضعا ثانيا لم يزل مقتضى
الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الا المعرفة لاجتمع
تعريفان قال ذو الرمة كتب فى الحاشية قال ذو الرمة
ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين
رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى
والديار البلاقع اى يرد جواب السلام ويكشف العمى عن
المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى والاثافى جمع اثفية
وهى واحد من الاحجار الثلاثة التى ينصب القدر عليها
والبلاقع اى الخالى فى تقدير الانفصال اى ما هو مجرور بالرفع
فى اللفظ مرفوع فى المعنى ومنصوب جواح بليت الله
فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة لسقطه
الا انه فى حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لو لم يمنعه منه
لا دخل فى ذلك فانجوان المثال الاول وامتناع المثال
الثانى مبنيان على الانتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية
على افادة التخفيف كان الانسب آه لان ما هو متفرع عليه
اعنى التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين
السابقين فانه مذكور ضمنا للكثرة لواحقه من مخالفة
القواعد والاستدلال عليه شوب مصادرة لان
اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله

يتوقف على اثبات المطلوب   بادخال رب لانها لا تدخل
الا على النكرة وجوزه بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع
الى النكرة فى حكمها   وفيه وجهان اخران اما وجه قبح
الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه
تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب
فاتحدا آه يعنى ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد
فاعله وفاعل الفعل وهيهنا قد اختلف فان الحامل هو
النحوى والحاجز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالجمع لئلا
ليكون راجعا الى المسئلة   على التقدير الاول مع
من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه رد الاستدلال
الفرا   معنى اى فان معنى الاول هو هو ومعنى الثانى
هوله او فيه او منه   متاول بمسجد الوقت الجامع
وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
للناس فى مسجده للصلوة فاضافته مثلها فى قولهم
سيف شجاع   وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان
اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص   ساعة الاول وهى اول ساعة بعد زوال
الشمس   الحبة الحمقاء لانها تنبت فى مجارى السيول
ومواطى الاقدام فلحقها الزوال   هو جانبه الضمير
راجع الى الجانب اى الجانب جانبه لانه يكون ح لفظ
الجانب جزء نفسه من المكان والمكان واقع فى جانب
الغرب والمقصود ان الجانب جزء وجانب من نفس الغربى

الغربى الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب
فهما شىء واحد وجزء من الغربى الذى هو الكل فيستقيم ح   قوله
قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة
منجردة عن الخمل اى ذهب خملها من كثرة اخلاقها
لغو اجوز الفرا اضافة احد المترادفين الى الاخر وتبعه بعض
الائمة وهو الحق عندى لوروده فى كلام امير المؤمنين على ع
لئلا الكن بشرط ان يكون المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف
ليحصل البيان   سواء افادت آه اشارة الى ان لفظ تخصيص
الواقع فى عبارة المتن المص ليس بمعنى التخصيص المقابل
للتعريف حتى يعرف يخرج منه التعريف بل بمعنى الخصوص لا من
التخصيص فيشمل المثالين كليهما   ففيها ضعفا لان الشىء
يشمل الموجود الخارجى والذهنى والعين كذلك فلا عموم ح
ويزول الخفا بما ذهب اليه الاخرون من ان الشىء بمعنى الوجود
فى الخارج والعين بمعنى الذات شامل له والمعدوم فيه
كالطبايع الكليه   سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب
يشعر باللوم اى ان بطنه مفتوحة مثله   وهو فى عرف
النحاة الاثر يجتنم عن اواخر الكلم وعند الصرفيين اما سلم اوله
ووسطه واخره من حروف العلة   بعد السكوت نحو وصل
وجلس   حقيقة او حكما حقيقة كالف التشبيه وواو
وغاه او حكما كالضمير فى اكرمتك والياء فى غلامى فانها لاتصالها
فى حكم الابتداء بها   بغيره اى للنصوب والمجرور   وابى آه
او الفعل احلك فى المجاز ولا بى فى المجاز اسم سوق بمنى واه ربى

على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلك
هذا الموضع الشريف واقسم بابى ان هذا الموضع ليس بدار
لك اه وتقول اى امراة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة
الحم والهن الى نفسه الاسماء الاربعة اخى وابى وحمى
وهنى بالحركات فى الثلاث فى قائم مثل يد فى حذف
اللام وجعل الاعراب على العين وضع ومثاله بيانه انهم
اذا ارادوا ان يضعوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم
ان يقول اجاءنى رجل ذهب نحاوبذ واضافوا اليه
كما ان اشمل ليشمل الاعلام حكم خاص كرد المحذوف
والقلب ونفى اضافته الى المضمر لتنتفى تلك الاحكام الحاصلة
عند اضافة تلك الاسماء اليه كالكاهل وهو ما بين
الكتفين يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة رجل
اعراب ان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب فى العروض
كما عرفت نوبتم ان لفظة كل ههنا اه معطوف على قوله واعلم
اى ثم اعلم ثانيا وحاصله ان لفظة كل لا يدخل فى التعريفات
لانها لشمول الافراد والتعريف انما يكون للحقايق والمعرف
بالكسر ما دل على الحقيقة كقولك معنى الانسان حيوان
ناطق والمراد من المعرف بالفتح هو الحقيقة فينبغى ان يقال
هنا التابع هو الثانى باعراب سابقه وحاصل الجواب ان
المقصود بالذات من التعريفات المتعارف عند النحاة هو ما يكون
جامعا ومانعا وهذا الحد يفيده اما الاول فلان التوابع
بالاستقراء منحصر فيما ذكر فالحد شامل جامع لها واما الثانى فلانه

فلانه لما دخل الكل شمل الحقيقة لا ضمن الافراد فيكون الحقيقة
المعرف منطبقة على تلك الافراد لا يصدق على غير افرادها
وهذا معنى كون الحد مانعا وقريب من هذا ما وزن بعض
الاذكياء بل هو عينه فلو جردت آه بان يقوم مقامها غيرها
الرجيم اى المرجوم بلعن الصالحين او المبعد عن رحمة الله
يدل دائما اى فى جميع استعمالاته لا تقع صفة لانك
انما تجئ بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب
يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا اذا ان يكون الصفة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة الا وهذه
هى الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرها ولما يكن خبر المبتدأ معرفا له ولا
مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان
الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات
لكنها فى حكم النكرة حيث يصح تأويلها بها كما تقول فى قائم
رجل ذهب ابوه قائم رجل ذاهب الاب يعنى بصفة اعتبارية
اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على
معنى فى متبوعه وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع
فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية
قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة
والاخفش وصف النكرة المخصوصة بمنزلة يفعلون

اه لكن ضعف بعيد ومن اشد من قاعد عن لان الالف والواو
فى الفعل فاعل فى الاكثر بخلافهما فى الصفة فانهما علامتان
قطعا ومضمير الغايب اجاز الكسائى وصفه استنادا
الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون
مثله على البدل المادح والذم اى كما انها لا توصف ولا
يوصف بغير ايضاحها لا ايضا فكذا لا توصف وصفا يفيد
المدح والذم اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم
الالتباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع
المحقق يصار فى عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة فى الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان تعينه فى الاستعمال بحسب
الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه فى مثله
فلذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكة القلب
فى الرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف
الى المضمر واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات
من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة
ونقل انى رايت فى المنام كان الله قد نجانى من اهوال
الحساب ونقلنى الى جزيل الثواب بهذا السبب مع صلته

مع صلته فيه قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان
تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
انسان بدليل الاشارة والمدور بل رجل مخصوص من
تذكير اسم الاشارة يعنى المعطوف لان العطف معنى
مصدرى فلا يكون من التوابع متعلق بالقصد قال الفاضل
المحقق وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا كان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شئ اليه انتهى وهو
دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والشارح قد اوضحه بقوله نحو
تابع اه نسبته الى شئ نحو زيد وعمرو فى الدار ونسبة
شئ اليه نحو جاءنى زيد وعمرو والمدبراى [illegible] وقيل
قد جوزه اه نقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه وهذا
الوجه جعله صفة لا بالتاويل من غير ان يكون معطوفا بشئ
بوجه لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى
متعددا فيجب ان يقال ان بين الثانية حتى يكون مدخولها
ايضا الاولى فيحصل التعدد مستدلين بالاشعار وقد
قد مناطرقا منها وان لا صح جوازه لوقوعه فى القران وفى
الاشعار وفى نسخ الادعية الماثورة المكتوبة فى زمن اهل
البيت وقد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كلفظهم وفعل الائمة

على الضرورة ليس له ضرورة لقصد عدم التعيين وحاصله
ان الضمير وان كان عبارة عن هذه المذكورة الا ان اضافة
السخلة اليها في حكم الانفصال لكان الاضافة مفقودة
او مجهول الحاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اى سخلة شاة
لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب
ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله
عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذه الشذوذ
في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذى جعل ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على
مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللارى من انهم
جعلوا الحمل على نكرة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر لان
ذلك الشذوذ الذى جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ
الذى ذكره الشارح فى الجواب الثانى واندفع ايضا ما قيل ان
الضمير انما نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير
اذا لم يرد به المذكور بعينه نكرة ولم يحتج فى الجواب الى
ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرات
المخصوصة نكرات لانها فاء السببية جعل الشارح
لهذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف
للعطف والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف
عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانها يصير ان ح بمنزلة

بمنزلة شئ واحد فيكفى رابط المعطوف عليه للمعطوف
وهذا مأخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه
ان الجمل التى يلزمها الضمير كالصلة والضمير اذا عطف
عليها جملة التى متعلقة بان يكونها بعد مضمون الاولى
حتى صارا عنه اولا او بغير ذلك ذهب تجرد بها احد عن الضمير
اكتفاء اختصالا ان ذلك الربط يجعل فنقول الذى
جاء فتغرب الشمس زيد لان معناه الذى تعقب مجيئه
غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد
المعنى فى الجملة الثانية وابطالها بما يظهر به المعطوف عليه
وهو السبب واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير طربة غلط
الروابط لسببية الضمير راجع الى طربة اى اوقع
الغرض من هذا اصطلاح عبارة المصنف لان العطف ليس
على عاملين لان العطف ليس على عاملين بل على معموليها
فاصلحت العبارة بثلثة وجوه احدها اصلاح الشارح
وحاصله ان عطف المصنف للامصدر ما من قبيل وقد
حيل بين العنز والنزوان وذلك المصدر هو نائب الفاعل
والتقدير اذا عطف عطف وقع بناء على وجود عاملين
لم يجز اى ان انشاء العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها
اصطلاح بعض شراح الباب وحاصله ان العطف
بمعنى الامالة والتقدير اذا الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما وهو الاظهر ما ذكره البصرى الكش

وهو ان فی عبارة المص مضافا مقدرا وامثل شواء الخ فان
قوله بیضاء عطف علی سوداء المجرور والعامل من كل فی قوله
شحمة عطف علی ثمرة والعامل فیه ما وهذا مثل ما حاصله انه
لیس كلاما مستقبحا ظ بل هو قبیح فی نفس الامر والاكل مالم
فهو حسن فی الواقع وعبروا بالثمرة والشحمة لان الثمر مشهورة
بالسوداء واستحسنه المستلزم بفتح الحلقة والشحمة
عكسها الا امرء ان قوله ونارا عطف علی الشئ المجرور
والعامل فیه كل وقوله نارا عطف علی امرءا المنصوب والعامل
فیه وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدیر
اكل امرء رایته فضة وجدا كاملا فی الرجولیة وكل نار رایتها
نارا كالنیران الموقدة فی اللیل
لطلب الضوء وارشاد الضال فی الطریق علی ما هو عادة
العرب بحسب الظ جایز الغرض من هذا ما ذكره
الفاضل الهندی من ان الثانی فی هذه الشرطیة مناف
للمقدم لان لفظة اذا وصیغة الماضی یقتضیان التحقیق
فالتقدیر اذا وقع علی عاملین وتحقق وثبت لم یجز
وهو فاسد لان ما ثبت متحقق كیف یحكم علیه بعدم
الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظ متحقق
والتحقق الظ لا ینافی الامتناع بحسب الحقیقة فان
التراكیب الفاسدة المخالفة لقوانین النحو كلها جایز
بحسب الحقیقة الصوری عند الجمهور ای المتاخرین

ای المتاخرین والا فالمتقدمون قد اطبقوا علی جوازه كما اعترف
به نجم الائمة الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو وهو الحق
عندی لورودها فی القران وفی الكلام الفصیح لم یقعان
یقوم ان هذا یبنی علی ما ذهب الیه بعضهم وهو ان العامل
فی المعطوف حرف العطف نیابة عن العامل السابق
وهو بعید لعدم لزوم لاحد فی العامل فی المعطوف
مذهبان آخران احدهما قول سیبویه وهو ان العامل
فی المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وثانیهما وهو الحق
عندی فمذهب الفارسی وابن جنی ان العامل فی الثانی
مقدر من جنس الاول ومذهب سیبویه هو الاولی
فی الدار زید والحجرة عطف علی العامل والعامل فیه فی وعمرو
معطوف علی معمول واحد قوله بنحو فی الدار زید الخ وفی الایة المشهورة
بینهم ان المضاف اذا حذف یجری اعرابه علی المضاف الیه
كما فی واسئل القریة الا اذا قام ابقاء المضاف
الیه علی اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فیها
من هذا القبیل استشهدها بالایة الكریمة نحو ضرب
ضربه زیدا ومنسوبا الیه نحو ضرب زید زید قوله ای
التاء كیدا الخ دفع لما قیل ان قوله او الشمول لغو لظهور
ان كلهم فی جاء القوم كلهم یقرر امر المتبوع فی النسبة الی جمیع
لا الی بعض وحاصل الجواب ان تقریر المتبوع فی النسبة
شاع بینهم فی التفصیل المذكور ولیس له شمول حتی یعنی

عن ذكر الشمول تلمثم اعلم انه ان اريد تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك
من الثلثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا ان بعد يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا اى مكودا آه
تصحيح الحمل فى حكم تكرير اللفظ آه قصد به الفرق بين ضربت
انت واجمع واكتع بان الاول فى حكم تكرير اللفظ والمخالفة
للصورة بخلاف اجمع واخواته قوله مطلقا اصطلاحا وغيره
لهذه الكلمات فينبغى ان لا يذكرها كما لم يذكر جستو بيستو
وفايدة مثل جيستو تزيين اللفظ يمكن ان يقال اما
الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما ارى
فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما البيان فلانه
يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما
الطول فلانه امتداد الاحاد باعتبار الكثرة كالة امتداد
وان كان الامتدادين تباين تعيينا فان الاول حقيقته
هو النفس ولا حاجة اى لا حاجة للمص الى ذكر الافراد
مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره بقية
الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل
البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربتهما انفسهما
وضربوهم انفسهم بيان العوامل قليلا فلا يقعان حتى
يلزم المحذور فلا يتعلم والجزء على ابدع اعلى خ
ابتع اى يقصد النسبة اليه آه اشارة الى ان ايجا

١٥٢

ان الجار والمجرور بالقصد المفهوم من المقم كما ذكره فى تعريف
العطف وقد مضت الاشارة بجلا الى ان غرضه ما زاد وان
تفصيلا نطلع به على اجمع تعريف التوابع فاستمع ما يتلى
عليك فنقول المص البدل بانه تابع وهو ظاهر الفساد
فانك اذا قلت جاء زيد اخوك فالذى نسب الى المتبوع
وهو جاء وليس المقصود منه اخاك بل المقصود منه المجى
المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه
فاراد تدارك اختلاف بجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد
المقدر فصار حاصل التعريف البدل تابع مقصود اى قصد
نسبة شئ اليه بسبب نسبة الامر الذى نسب اليه
متبوعه فانا قصدنا نسبة المجى الى اخوك نسب نسبتها
جاء الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع آه وسيلة الى اثباته
للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر ان الكلام الفاضل
المحشى واعتراضه ليس فى محله فراجعه اى دون المتبوع
وهو حال من المستتر فى لفظ المقصود اى متجاوزا
من المتبوع فى كونه مقصودا بالنسبة ما نسب اليه اى
لو لا تكون لنسبة المجى المتبوع وحاصله ان اسناد
الفعل مثلا الى زيد فى جاء زيد اخوك لا يكون مقيدا
لكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل بنسبة
المجى اليه توطية وتمهيد لانتسابها الا تابعه سوا

كان بالنسبة اى سواء ذلك الشئ ينسب الى المتبوع
كالمثال الاول مسند لاعنى ما ومسند الى عنيه كالمثال
الثانى فان الفعل فيه للضمير المتكلم لا الى المتبوع وهو زيد
قتال فيه فان المشتهر مشتهر على القتال لانه واقع
فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس بمطابق
والاولى انها ماذكره بعض النحاة حيث قالوا انما سمى بدل
الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع كالاشتمال الظرف
على المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا لا نتفى النفس
عند ذكر الاول مشوقة الى ذكر الثانى منتظرة وهذا هو
الذى فسر به الشارح الملابسة والاحسن ان يجعل وجها
للتسمية ويجعل الملابسة ويحمل كلامه على هذا كما قال
الفاضل اللارى بعيد وان اختلفا مفهوما الا ان اخوك
يدل عليها زيد كيف ولو اتحد مدلولهما كان الثانى
تاكيدا لا بدلا الاسناد الى الثانى يظهر من قولك
اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت على
المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث كونه
اخوك نظرت اى القمر ملكه اه ان قيل ان النسبة
لا البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه
اذا لم يكن فى الفلك قد علم المخاطب ذلك ان يكون
الاسناد الى الضمير وجبا الى الاسناد الى فلكه اجمالا
وكذا فى المثال الثانى اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب

بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظرا الدلالة البدل لئلا يكون المقصود
نقل عن ابن جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما فى وجه
توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه
فلو كان متصلا كان معرفة ولو كان منفصلا كان موصوفا
واستحمله اى طلب منه ان يحمله على دابة فيما سبق
فى قوله وقال بعض المحققين آه اذا جعلته بدلا قال بعض
النحويين فى الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل نكحت
ابنتى فاطمة وكان اسمها خديجة فان اراد عطف البيان صح
النكاح اذ الغلط واقع فيما هو مقصود بالنسبة
انيد لتناوله لصورة النداء الا من يعرف اه قوله يعرف
بالتخفيف كيف يجعل هذا الكلام وجها لايرد عليه ما اورده
الفاضل المحشى ان هذا الحد لا يصح الا ممن يعرف ماهية المبنى
على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبنى هو الذى هو
لم يختلف اخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد
منه اى الاسم المبنى فعرف بهذا التعريف واخذ مطلق المبنى
المعلوم له سابقا فان فى قوله مبنى الاصل نكرة مطلقة لان
اضافته لما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص
بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبنى فكانه قال المبنى
مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبنى الاصل وقد عرفت

ان هذا المبنى الذى وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم
تعريف الشئ بنفسه او غيرها كافتقاره الى الصلة
لا الاشارة الحسية او كفجار فانه مشابه لتراك الواقع
موقع انزل بالفتح اى فتح يوم على انه اكتسب البناء
من المضاف اليه اعنى اذ واما على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف
معرب لتركبه مع عامله اعنى المضاف او الحرف المقدر بخلاف
المضاف لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء
ولا للشك ليكون الحد فاسدا من حيث حركة اواخره
اى كون هذه الحركات القابا للمبنى انما هو من حيث حركات
اواخره لا من حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه
فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح
والمكسور لان هذا الالقابة كما هو المتبادر من قوله
من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا
غير ما هو المصطلح بل المراد ما يعبر به عن الشئ سواء عبر به
عن شئ ام لا وهذا هو متعارف اللغة وانه الترتيب
لا مطلق حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف
عوض التحلل[?] منون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة
وفى الثالث ساكنة اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها
للالف واللام والكثرة يناسبه التخفيف ولا يمكن البنا
على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان
السكون غير ممكن لما عرفت والاصل فى تحريك الساكن ان يكون

ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل
لا با الاسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وصفها
لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء بهذا القيد
اى بقيد الوضع لاحد الامور على كل واحد من التفسيرين
اما على الثانى فظ واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان
كان موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له
من حيث انه يحكى عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم
وانا مخاطب عند الحجازية اى كونها عاملا مخصوص
بلغة الحجاز كما عرفت الحضر بن الى تعنى مع وانما
بدا بالمتكلم عكس ترتيب اهل الفرق اجماعا اى من
البصريين وذهب الفرا الى انه انت بكماله اسم وبعض
الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان عماد تعتمد عليها
عند حال فصلها عن العامل لتستقل بالتلفظ
اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب الاخفش
ثانيها مذهب بعضهم وهو ان ايا ك وا ياه بمجموعها اسم
ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضى وهو ان ما بعد اياه
هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد فان الضمير
دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بناء على ان التاء جزءه
فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير الخ ستين كلمة
فان لكل واحد من الضماير الخمسة اثنى عشر فضرب الخمسة
فى الاثنى عشر يبلغ ستين ومضروب معانى الثمانية

عشر تبلغ تسعين علة ومناسبات اه كقولهم انما
وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبدا الكلام والهمزة لها
مبدا المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيد
معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث
انها متولدة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع
انت للذي طلب المناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله
في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو في المخرج
وكسرت التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل على الياء والياء
علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر و
و فتحت في المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتما
واصلها ان يقال ضربتا فضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية
بالالف الاشباع وزيد في جمع المؤنث نونان ليكون جمع
المؤنث مساويا للجمع المذكر بالحاق نيا تاين في آخره الى
لا غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات
صفة جرت اه انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على
غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين
الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى
جريانها على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبره
او نعته ليكون اشمل من تتمة الاعتراض وشموله
اما من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها
بمن لا يعقل الكثر لكثرة افراد على ما هو الاصل وهو من يعقل

من يعقل لانه اشرف وانما يصح ذلك اه اي انما يصح كون هذا
المثال واضرابه مثالا لكون الفصل بسبب ان الصفة
جرت على غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى يكون
الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرفت لما لو
جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالاه بوانتح انما
هو لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم استدراك
من قوله اذا كان قليلا ولا تاكيدا اي يصح ما ذكرت اذا هو
فاعلا لا فاعلا لا تاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح
التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه
اللزوم لرفع اللبس في صورته ثم انه بعد ان جزم
بانه تاكيد استدل بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير
المنفصل فيه فاعلا لما قيل صار يوهم بل صار يوهم اللزوم
اجتماع الفاعلين واما على ما يروى عن الزمخشري
فيكون مثالا لما نحن لان نحن فاعل لا تاكيد اذ علامة
في الصفة تدل على استتار الفاعل الا الذين فيما الاف
تاء ضاد بقرينة على انها صفة لهم بابوا عله
للطعن اي الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف
فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه
الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل
شبيه بالمفعول في النصب وكونه فضلة مثله في هذا
المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة حرف جر قال

قال بعضهم كانه جعله حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى
اللام التعليلية كان قوله لولاك لما كان كذا في معنى لم يكن
كذا لوجودك وهو بعيد في الوسط لشدة امتزاج حكا
ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
كما في لعلي فيلزم فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان
الفاصل بين اللامين حرف واحد ومحلا معطوف
على مجرور فيه العوامل اي اللفظية لانها المتبادرة
عند الاطلاق وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان
قوله ليفصل متعلق بتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان
اللام المقدر بعدها لام كي معناها سببية ما قبلها
ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط لا التسمية
على ما لا يخفى وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب
فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرفت لامتناع
بيان لوجه الشبه اي كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا
افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة لقربه منها فيحتاج
للضمير الفصل على انه خبر مبتدا او ما بعده غير معقول
فهو حري بالتاكيد معنى الكلام ويقع اه حاصله
ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقديم
الوقوع مقدما ولا يريد هيهنا مجرد الوقوع بقرينة قوله
قبل الجملة وح فقول الش يقع متقدما لان حاصله

لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة اي قيل هذا الجنس
جعل الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيغاير لان
فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة ضمير يعني بحصة
مفرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل الهندي
حيث قال انه من قبيل وضع المظهر مقام المضمر لزيادة التمكن
في الذهن فالجملتان بمعنى واحد وظني ان هذا احسن واقل
من تكلفات كلام الش اذا كان اي الضمير نحو قل هو الله
احد رعاية علة للتسمية للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا
للشان سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير
لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم
الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تسمية
الضمير الفصل ويجوز تانيثه لانها المسموع من العرب
واما تانيثه فبتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها
مؤنثا وضمير القصة وما قولك هي زيد قائم وان جاز
لكنه خال من التناسب معترضة اي بين الموصوف
والصفة في هذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بجملة
يلزم الاستدراك لان قوله يسمى كانه هو المحكوم به والكلام
تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان
فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وغير لفظ فان
ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبينة لوجوب تفسيره
بهذه الجملة دون امر اخرى من حرف تفسير او غيره فعلى

هذا فعلا قولنا والظاهر ان قوله اه لولم يخل التقديم على ما ذكره
سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال انتقض القاعدة اه وجه
الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس الشان لجواز تفسيره
بالمفرد في قولك والشان هو قيام زيد يصدق عليه التعريف
لكنه خارج عنه من تفسيره التقديم فانه اخذ فيه علم سبق
المرجع وهذا له مرجع واما اذا جعله قوله يسمى ضمير الشان
من الحد فيخرج مثل هذا الضمير الشان من اصطلاح ارباب
الفن بلا دليل الخ اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان قوله
من يدخل البيت قرينة معنوية وقوله انكله ان علم المجازات كلم
لاقتضائها الصدارة والبينة معبدي النضاري والجواح
جزء هو ولد الوحشية وكنى به عن اولاد الحسنات
وبالظباء عن البنات الحسنات اقوى شبها لان فيها
فتح الاول كالفعل وحكموا عطف على قوله قد روا عليها
اي باسماء وضع انما قال ذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو
المجموع وضع اجزائه قوله اشارة الغرض دفع اعتراض
الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المص وتقريره ان اراد
بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان الاشارة في الحروف
اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير
الغايب المعهود وغيرها فالشارح حمل الاشارة على الاشارة
الحسية وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص صح

عاينه لذلك الامتداد على التجوين التجوز بتنزيله منزلة
المحسوس فان من كانت باسرها القطعية فهو فوق المحسوس
قوله معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدا معنى فعلى
تقييدى فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيد بالقيام
وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث يجوز وقوع الحال
عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل من الانتساب كما عرفت
قدم اي قدم لفظ مثناة مع انه حال من ذان وذين
ليكون الضمير فيه قريب اعني قوله للمذكر بلا فاصلة
خبر له الغرض من هذا ضع الكلف دفع الاعتراض الوارد
على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتدا لو راجع الى اسماء
الاشارة لا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع
ما عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا فقول المص مثلا
وللمثنى ذان وذين ليس جملة مركبة من مبتداء وخبره
معطوفة على الجملة كما توهمه ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد
بحال وهكذا الى اخره اسما والاشارة اذا عرفت هذا فاعلم
ان ما وقع في بعض النسخ من تقديم لفظة خمسة بعد
قوله وهي اسماء الاسماء الاشارة غلط فانه جواب اخر
لكن الشارح لم يرتضه فعدل للاغيره على احد الوجوه وقيل
ان هيهنا مرفا ايجاب بمعنى وهذان مبتداء ولساحران
خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصلها على سبيل اللحوق

مع

والمعروض لما يرد من ان المتبادر من اللحوق اتصاله بالآخر
وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض فهو ليس
في الحقيقة فيها يعني من توابع كلمة اللحوق على انها
ليست في الحقيقة فيرد ان اوهمه شدة الامتزاج كتابة
كجزء الكلمة اي حروف الخطاب خمسة وهي لك كما لك
كن في خمسة من انواع اسم الاشارة وهي ذا وذان
تا وتان واولاء يتوقى للاشارة وهي تا وذي وتي وته
وذه وذي الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن احد هذه
الافراد على سبيل الشبه مثلا ان يستعمل
في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا باستعارة
ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء
مواقيت الاحرام اي مواضعها يعني لا يكون بيانا
لحاصل المعنى الا انه كان قيد مقدرة والا لكان خبرها الا تمييز
من الافعال اه فان الافعال الناقصة كما قال نجم
الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون تم منها والمراد بالجزء
التام هو الذي يكون جزء مركب او اخل المركب اليه
لا يحتاج في كونه جزء له الى انضمام آخر كالفعل من قولك
تام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون تام هو
الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد لا يحتاج الا شيء
بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون
جزءا من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه معناها اللغوي

معناه اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا اذ وحيث فانهما يحتاجان الى
الصلة اعني الجملة التي بعدها فان اليهما من غير عايد كاسم الفاعل
فالضارب بمعنى الذي يضرب تشبه اللام الحرفية في اللفظ
بالحقيقة فالشبه معافا الضارب اسم بمعنى الجملة
الفعلية فكونه جملة بالنظر لحقيقة اللام موصوله وكونه
مفردا بالنظر لمشابهة اللام التعريف وبئر ذو اوله
فان الماء ماء ابي وجدي وطويت اي بنيته الحجارة اوما
يقوم مقامه وهو الالف واللام وفروع الذي كاللذان واللذين
واللتان ونحوها من تذكره كما تتذكر مثلا ان الحال
والتميز لا يخبر عنه اذ يجب تصوره الجملة الثانية وهي الجملة
التي تكون الموصول مبتداها وجعلته لان الموصول
المطلوب ان يثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر
عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول لوقوع المخبر عنه تقدمه مبتدأ
فلا يكون نائبه هو الضمير العائد اليه مكانه الذي ضربته
زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربته زيدا فربما
تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب
من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه واما قولك
الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني
لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ليصح بناء اسم الفاعل الخ فتقول في الاخبار عن زيد
في المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروبي زيد بخلاف

عجبت منه اى عجلان الابتعاد عنهما معا فانه جائز   وامتنع
فى المثال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره   اذا جعلت
الضمير اى الضمير الذى فى ضربته واما غلامه فهو مثل الذى
وضمير الموصول يجب ان يكون فى الصلة   وثانيته اى
غير محتاجة للاصلة او صفة وقيل انه الى موصوف فكانها
تامة بنفسها   الا فى التام والصفة وعن الفارسى
انها جائت تامة ايضا كقول الشاعر وكيف انهب امراء اذا
راع لم وقد كان الى بشر بن مروان   ونعم بذكاء من ضاقت
مذاهبه   ونعم من هو فى سر واعلان   اى نعم شخصا هو
او رجلا هو فمن تنصب المحل على التميز   ايا ما تدعوا الاية
اى اسم تسمونه سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى
والا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه
الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة
وانما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين
لى ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا احدهما فانه
يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا
اضيفت وقال الجرمى خرجت من البصرة ولم اسمع منذ
فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم
انتهى وزعموا انها فى الاية استفهامية وايهم مبتداء
واشد خبره   نزع اما محذوف والتقدير لننزعن
الذين يقال فيهم ايهم اشد او انه علق عن العمل

عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من شيعة ومن زائدة على مذهب
الاخفش فيمن قرا بالضم واما من قرا بالنصب فهو معرب   للفعل
قال الشيخ الرضى قد اجبنا فى اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب
اليه البعض   ان يكون اى كونه بمعنى الامر والماضى الا نادرا وهو لفظان
اصلهما افرقا اى صوت من التصويت وعرعار اى اقد لعبوا بالعرعرة
وهى لعبة الصبيان   معرفة اى علم جنس كسبحان فانه علم جنس
للتسبيح عن الامر الفعلى للمبالغة قال الخليل اقاها اصله ال الان انه
ثلثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث وقيل انه الحقوا
الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار ثم عدلوا انزال
نزال اذن مؤنث كانزلى   وبين وجه حاصل ما ذكره ان عليك
اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل
وذلك زيدا اخذه فقد تمكنت منه فاختصر بهذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراق منه بالسرعة ليتبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر فغير التعجب بمعنى
هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان
اى ما اسرعه والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب اسما
علم امراة   او غير ذلك مثل سكون البهيمة او حمله على الشرب قال
نجم الائمة وانا لا ارى منها من ارتكاب كون هذه الاصوات التى
يصوت بها للبهائم افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك
لان الله تعالى جعلها فى فهم المطلوب منها كالعقل   اسمين
او فعلين او هذا المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما يتركب

من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو
بخت النصر من باب التفعيل النفعيل ليس بينهما نسبة لا نسبة
اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة لا في الحال
ولا قبل التركيب تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة
قبل العلمية وهو عدول عن شمول العبارة بلا داع جري الاسما
الاسماء المبنية في الجريان على طريقة واحدة وقوله تأبط شرا
ان قيل كيف يتمشى خروجه عن هذه الضابط مع انه مبني قلنا بناؤه من
جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها وتعين النسبة الخ
اى ان ادعا تلعمو عين النسبة الواقعة في كلام المص على وجه اخرج عنها
النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي
فتفيد العموم لا تدل على نسبة اصلا والا الدالة على النسبة القطعية
انما تحصل بعد النقص عن اصله وانه ركب من اي شئ كل من خمسة
عشر وحادي عشر فاضوات الثاني حاكان الجزء الاول على وزان الاعداد
الاصلية والمشتقة منه اى من الاعداد الزايدة فان حادي
مشتق من واحد وهو زايد عشر لان اصل حادي عشر احد عشر كما استسمع
استسمع حادي وعشر الاختلاف المعنى لان معنى حادي
وعشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي عشر مجموع العشرة
والواحد قبل التركيب ثلثا كتركيب كسيبويه ونفطويه فانه
يبقى على ما كان عليه وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه
في الحال او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير واحد
الحادي بان اخرت الواو عن الدال فقدمت الدال على الالف فصار

فصار الحادي ثم قلبت الواو ياء كما في الداعي والمراد به هيهنا اى
في باب المبنيات لا المعنى المصدري وهو معنى اللغوي والاصطلاحي
المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن معين اه فان المعنا ان مصدرية
التفسيري وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى كل ما يكنى
به فان كثيرا منه معرب كهن كناية عن القبيح وكفلانة
وفلانة بل بعضه اعني المكنى به المبني ولا كل بعض
ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس من هذا
كالضمير الغايب ومن وما اذا عرفت معنى العبارة على
هذا النمط ظهر لك قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول
المص ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والقول
ولا بعض مبهم وكانه السهو من الناسخ انتهى
ويتعذر تعريفه اى لا يمكن معرفة ذلك البعض
المعين المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها
مفصلة فلذا اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق
كما عرفها غيره بل هو ايض في الامالي حيث قال والمراد
بالكنايات هنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام
متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب واما لنسيانه
وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين
من افراده كان يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد
فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال
بان يقال بانه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه لا يحصل

عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد في
معرفتها من تعدادها مفصلة منبهة باسمائها ووضع الحرفي
اي اسائه فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلثة
والحروف على اقل من حيث هي لا تستحق اذ لا من حيث
وقوع المفرد موقعها بجملة انك قائم في قولك بلغني
انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما
بالنظر الى ما قبلها مقام الفاعل فيقال انها في محل الرفع
وفي هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط حيث قال
وانما بني كيت وذيت لكونهما اقتعين موضع المبني
وهو وذلك لانه في الاصل معرب كسر كسرة
اعراب ونونه تنوين محكما اي ترجيح بلا مرجح والاوسط
له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم فيه ما يني
وهو المميز كلفظ الماة لموافقة جر المميزات اي لموافقة
هذا الجر اعني جر التميز بالحرف جره بالاضافة اي باضافة
لم اليه بخلاف لم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب
اعراب مميزها سابقا اعني النصب لكن جوز الزمخشري
اه هذا الكلام من الشم ولما ادعاه الفاضل الرضي من ان
جر مميز كم لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه
بالاية اي كل واحد منهما بناء على وجه كون الخبر
مقدرا مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا او شبه

111

او شبه فعل تركه المص اقتصارا على الاصل لانه بالفعل ما يعم
وشبهه كما قال بعضهم الا بحسب المميز وذلك لانها
اسم مبني مبهم لا يستقل معناه وكونه ظرفا او مفعولا
او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد تضمن كلام الشم هنا
دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث ان قول المص ينتقض بكم
يوم ضربته لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده
فانه يقتضي منصوبات بالكثرة وليس نصبه على الظرفية فاجاب
بان مراده نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب
انما على تميزها فتعينه اي تعين كم وكونه اي منصوب
ان لم يكن اي التميز نكرة متضمنة استفهاما لا انها في
معنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك عشرون
ام ثلثون ام نحوها فاعلة النصب لانه يصدق عليه
انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه
لقيام مقام فاعله وكان العامل غير مقدر فلم تكن بعد
ح منتسبة مع انتصابه اي انه لهذا الرفع العارضي وهو
كونه قائما مقام فاعله لا يخرج النصب على الظرفية حتى
يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه
كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية
وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ راينا للرسالة
مثله ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار الضمير ولولا
ذكر التميز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يحذف التميز

باعتبار بعض الوجوه اى النصب والجر دفعه
بالابتداء او استفهامية كانت او خبرية ومحل اما منصوب
او مجرور صالخبر قد خلت فانه قد اشار اليه علة
الترجيح بكثرة افراده ان هذا اى اعتبار الوجوه
الثلثة فى كم حتى يوافق ما سبق من الكلام فى نفس
كم ان هذا الوجه وهو احتمال اوجه الثلثة فى عدة
الذى احد افراده دفعها وانما عدى اى انحلت
تعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اى كم مرة بالنصب
اشارة الى النصب كم على الظرفية او كم جلسته ايضا
بالنصب اشارة الى النصب على المصدرية وقس
عليهما حال اخويهما وذلك واضع لكونهما
تابعين لها الكونه حالا عطفها وقد عاد صفة لها
اى فى قولك كم ضربت تحتمل النصب على الظرفية
ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم ضربة والفرق بين
المعنيين بان المصدر ان كان للنوع فظاهر ان ضربت للنوع
ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين الظرفية
واما اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقدير
مرة ايضا فالفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم
منهما وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ
فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ
فيه المعدود ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية

على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث
المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم ايضا العدد تبعا
عند نسيانه اى تحذفه من اللفظ وعدم ارادته
بالنسبة لانه غير متضمن المعنى حرف الاضافة الموجب
للبناء لكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد
وعمرو ومعنى حرف الاضافة وهو اللام ومن ومعناه
هو الاختصاص واسبابه لجبر النقصان ما لحقها بسبب
حذف المضاف اليه ما معناها كامام واسفل ودون
ومن عل فساغ اه ساغ الماء اى يدخله فى الحلق ففى
من الفصص وعكم من ل اللقمة فى الحلق والمراد بالماء
الحميم الماء البارد والحار فى رواية اغص بالماء الفرات
فلا فرق اى لا فرق فى المعنى بين القسمين من المضاف
اليه فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما غير معوض
عنه فى الاخر وهذا القول مسلم قول بعضهم من ان المعنى
ليس على الاضافة بل انها اسم مفرد عن الاضافة مثل
قديما كما فيهما اى كما فى الظروف فان قولك قدام زيد يتناول
ما قدام وجهه الى انقطاع الارض فشابهت اتفاقا
حاصله وان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها
ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك
الجمل لان المضاف اليه محذوف غلبة وقوعه الا الوصول
وفيه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه

في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من
الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب
قد جوّزه اياها وغيره نظرا لانها تنصب مفعولين وثانيها
قول المقدسي الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف
الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون
التقدير فاذا هو كهاه اى فاذا الزنبور كالعقرب وهو
مبني على جواز دخول الكاف على المضمر ورابعها قول بعض
المحققين انه يجوز ان اياها كناية عن الجملة والتقدير
فاذا هو لسعته لسعتها فكني عن الجملة القول اياها
فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة
والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت في حكم
النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هي فاستعير ضمير
النصب موضع ضمير الرفع وسادسها به والاصل
واذا هو يساويها اذ يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير
وسابعها انه مطلق والاصل فاذا هو تسع لسعته
ثم حذف الفعل والمضاف فهذه التوجيهات كلها ضعيفة
والحق عدم ثبوت النصب المنسوب بعد اذا كما ذكره سيبويه وقوع
ولذا قالت العرب لما احتجت عند باب الحفيفة القول
قال الكسائي وامروا بالنطق به فلم ينطقوا اجابه بجرى الظرف
في انها تقبل في مثل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط
وجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سال عن حاله

عن حاله وصغره لا دخل في زمان الحال اذ ليس المتكلم السائل
عن حاله في زمان الحال اى في هذا الحال كيف وهو عبارة
صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشم حال كونه متلبسا بالعد
وجعل الباء للمصاحبة وقطعه عن القسم الذي يطلب صلة الباء
كما قال نجم الائمة حيث قال والكاف بمعنى والالحان الواجب
ان يقول المقسم بالعدد لانك بالعدد يوهن والخبر
معرفة لان من بمعنى اول الذي اوجميعها غد وقتها صريحا
وبعضها اما على التشبيه او على التشبيه بالتمييز وما سمع
منه قول الشاعر لان عروة حتى او تجنبها تقيه منقوص
من الظل فالص اى لاجل المفعول له يريد ان الماضي اما منفي
للماضي للزمان او العامي فعلى الاول يصير اسناد النفي اليه
مجازا عقليا من باب الاسناد الى الظروف للزمان الماضي الذي
نفي فيه شيء وعلى الثاني الاسناد اليه ثم وكذا الكلام في
المستقبل المنفي اى لذاته المعينة الظ ان لفظ لذاته متعلق
باللام لا بالباء وهو تفسير للشيء المبهم لا لقوله المعينة
ولفظ المعينة تفسير العين وحاصل التعريف ان الاسم
المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعيينها ويدل على ان
الذات تفسير الشيء تقييده بالمعلومة ولم يقل مقيد
بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي الذات مصدرة
بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للعين
واعترض بانه هذا انما يتم اذا جعل العين بمعنى الذات المعينة

ولا يناسبه اللغة فتعقل ذلك المشترك فلتحقيقنا الكلام في قوله
الكتاب فارجع اليه لتفهم هنا قوله والمبهم جواب اعتراض وهو ان يا عرف المبهم فيما
من اقسام التعريف فلم اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انها تدل من الامر
فلا تغاير ولهذا اثبته اه اي ولاجل ان تغاير المضاف يتغاير المضاف
اليه لم يثبت التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك
البيان عن هذه الآلة تابعة وقوعه اختلافات كثيرة قد بيناها سابقا
افرادها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة مفردة كانت اه دفع
اعتراض نجم الائمة حيث قال الخارج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان
وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين
وحاصل الجواب ان واحدا وضع لكمية اي والاثنين مفرده لا مجتمعة
رجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف الثلثة
فانه المفهوم منها الا هو الكمية فقط واما كونها رجلا او غيره فيحتاج في
فهمه الى لفظ آخر من جنس واحد وهو التانيث التاء من جنس
احدهما التاء والاخرى الالف واما تذكر الثماني اه جواب اعتراض
تقديره انكم ذكرتم الجزء الثاني في تسعة عشر وافراده فوقا من اجتماع
تانيثين ولا هذا المحذور لا ذكرته وهو غير موجود في احد عشر لعدم التانيث في
فلم ذكرته والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال انه لزمك اجتماع
تانيثين من جنس واحد في ثنتي عشرة واثنتي عشرة وقد جوزت فيه وحاصل الجواب
ان التاء في ثنت بدل من لام الفعل اعني الياء كالتاء في بنت ان
والتاء بدل من الواو فلم تتمحض للتانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض
عن اللام فالتاء للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض له بجوز

بجوز بغير عوض ولما غيره اه حاصل العبارة ان المص اتى بقيد بيانا
بقاعدة كلية هي قوله ثم بلفظ عطف ما تقدم وما ذكره سابقا بالعطف
على القاعدة من قوله احد وعشرون احدى وعشرون مثلا خرج
منها فرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير
فيه الواحد للاحد والواحدة للاحدى ولبى التغيير عينه
للتركيب كما حدث عشر بل للعطف المشابهة فلم يكن داخلا في قوله
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم هو في الاعداد المفردة هو
هو الواحد لا الاحد ولا الاحدى فلذا اخص القاعدة بما عداهما
لكنهم كرهوا اه تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز فاعله والجموع
مفعوله وحاصلها انهم لا يجمعوا مميز الثلاث هنا وقالوا
ثلاث مائة رجل لوقوع التمييز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف
والتاء وهو مستكره لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو ايلاء
التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون لقولهم عشرون
رجلا ثلثون درهما ونحوها لم يمنع اه لان المضاف اليه
اذا كان مميزا هو المقصود بالاولى في المعنى والما جئ لبيانه
فكان الجمع كالشيء الواحد والمضاف في خمسة عشر كذ
مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث
المعنى هي اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز افادته التاكيد
كانه اله واحد والهين اثنين بصيغة خاصة كرجل مثلا وعلى
هذا المحل لا يرد الاعتراض السابق فلما افاد التمييز اه بخلاف

الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت
ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هي اى تعيين ذلك المفردات حاصله
ان قوله تعيين مصدر مضاف الى الفاعل كلا المفعولين
محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده
صفة له وقوله زايد مفعوله الثاني فحاصل المعنى ان
ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اى الواحد الذى
هو انقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول اى الناقص
بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني يصير الواحد
باثنين بانضمامه اليه وقوله زايد صفة مصدر محذوف
اى عددا الزايد انقص من عدده اى من العدد الذى
اشتق فان من اثنين اسماء الفاعلين كعاشر
وثالث ونحوها ولا يلزم ارادة الواحد الاول اى ارادة جواز
الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم يتعين له المرتبة
العاشرة كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا وجعل بعض
الشارحين هو صاحب المتوسط لم يجئ فانيثه لفظ
المفردة فاختير سهوه وعلى هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث
الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه
ايضا لكن تغيير ذلك المفرد فالعلامة اما بحذفها ان
كانت تاء نحو المسلمات وبقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات
مع الصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان
تانيث الواحد قد زال علامته ثم حصل التانيث مقدرة

مقدرة كالزيدان والهندات عليه لان المقدر عنه هو فى
حكم الملفوظ فانت بالخيار ما جاز فيه الوجهان لانه
مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث
باعتبار المعنى فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين
بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ
بل الالف والنون والياء والنون انما الحقت باخر زيد
قوله اوقدرا له فيصير المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهى
الالف والياء والنون الاسم المثنى فكان قال الاسم الذى
الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات
هو المثنى لا ان المثنى هو الذى الحقت به هذه العلامات
فقط بدون اعتبارها فان التعريف ح لا على مثل مسلم
ولا يصدق وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا
ولا مانعا ولو اكتفى آه اى ان الظ من هذه العبارة
ان المراد ما فى آخره الف او ياء او نون ملحقات عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو كاسيا تحقيقه
ولا باس باشتماله آه جواب سوال تقديره ان محوق
النون داخل فى الدال على كل من التقادير الثلاث مع انه
لا دخل له فى الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل
الدال هو الاسم المفرد مع الالف والياء او هما ولهذا
لو حذفت النون للاضافة كانت الدلالة بحالها
على تقدير تسليمها اشارة الى منع ما اجمعوا عليه

من كون علامة التثنية الالف واليا الانه يمكن القول بان
مجموع الالف واليا والنون علامة وحذف النون في بعض
الاحوال ينافيه   باعتبار دخوله اه بيان لكون ذلك
المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد
الذي جلبته الالف من جنس الالف باعتبار دخول الاسد
الثاني تحت جنس وهو الموضوع له للفظ اعني الحيوان
المفترس المشترك بينهما الايجوز   تثنية الاسم اه
هذا من قوله من جنسه   ثم باول الاسم اه اي بعد ان تسمى
الاسم باسم الاب فيعدل الاسم بمفهوم كلي اعني المسمى
فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب وهما فردان
بجنس واحد اعني المسمى الخ الشامل لهذين الفردين
ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتمحل فالاولى الاكتفاء بالمجانسة
اللفظية وحدها غير بعيد   اختار عدم جوازه
استنادا الا ان المشترك له احتمالين توخذ احادها
فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو
ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لا اورث اللبس
فانه اذا قيل قراان مثلا لا يدري اطهران ام حيض وطهر
بخلاف العلم فانه ليس له جنس توخذ احاده فتثنى وتجمع
حتى اذا سمي ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة
او ورث اللبس   وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل
الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الخ   الف مفرده

مفرده احترز بقوله مفردة عن الالف المقرونة بهمزة
فانها ممدودة   لانه صدق الممدود فهو ماخوذ من القصر
خلاف المد وعلى التوجيه الاخر هو ماخوذ من القصر
بمعنى الحبس   او حكما اه واما كان في حكم المنقلب عن
الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف على اليا
الدال على كونها منقلبة وكانه اكتفى عنه لوازم كونها
يا في الاصل فلزم ان يكون واو في الاصل اي غير فلي
اربعة اه اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان على ثلاثة
احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي مزيد فيه
الذي يكون ازيد من ثلاثة احرف كالمصطفى فانه الفه تقلب
يا فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي   او عن يمه
اي عليم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن
جاء عن العرب اصالتها كسنيان وبليان في المسمى بمتى وبلى
واما مجهولة الاصل وهي التي تقع في مكن الاصل ولم يعرف
اصلها   وتحقيقها اه وذلك لان قلبها الى اليا اخف
من قلبها الى الواو   ولا منقلبة عن اصلية كما سيأتي
في كساء ورداء   او زايدة كما سيأتي في حمراء
كعلباء وهو عصب العنق   منقلبة عن واو او ياء هذه
حالة معترضة بين اسم ان وخبرها وفايدها بيان ان
الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي حيث
انها وقعت مقابلة له فكانها اصلية   لان علباء

عن الهمزة اه اى نفس الهمزة بل الحرف الاصلى هو الذى وقعت
مقابلة او منقلبة عنه وكذا فهى ليست باصلية فتشابهت
ما ليس باصل كحمراء ونى الترجمة اه هو الشرح الفارسى
الذى ترجم به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة
ابحاث انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجهان للعهد
والمعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واو ورده
لما الاصل اعم من ان يكون واوا وياء التى قياسها
ان لا تحذف لانها لو حذفت التبس مثنى المذكر بمثنى
المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه كان لا يكون له مذكر
كانصيتان مستعملان فاذا كانا مستعملين خصيان
واليان مثناها لا مثنى خصية والية بل مثناها *
خصيتان واليتان وجمع خصيان واليان غير مخالف
للقياس وكلام بعض الائمة صريح فهذا على جملة انما
قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا
التعريف كاستعماله فى تعديد اسماء العدد فى كونه
اعم من الاحاد جملة او متفرقة طايفة طايفة او اثنين
اثنين او واحد واحد هى مادة لمفرده لان صورة المفرد
غير باقية فى حالة الجمع اما بزيادة كرجال
او نقصان كطلبة فى جمع طالب حقيقة مثل اسد
جمع اسد او حكما مثل ذلك وهجان حيث اعتبر
الضمة والكسرة فى الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة

الكسرة فى فعل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا
وفرضا او بقوله دل والدلالة بحروف المفرد معناه
انها لها دخل فى الدلالة لا انها مستقلة بها اذ هيئة
لها دخل ايض فى الدلالة كرهط ونفر الرهط من
من الثلاثة الى العشرة والنفر جميع الناس او ما دون
العشرة كثلاثة وعشر لا واحد واثنين لعدم دلالتها
على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة فبقوله مقصودة اى
يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتهما على احاد غير
مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والاحاد ايضا
باعتبار صدق الجنس عليهما والاستعمال فيها
بحروف مفردة اى يخرج بهذا القيد نحو نفاح وان دلت
على احاد مقصودة حين الاستعمال الا ان تلك
الدلالة ليست بحروف مفردة وكنخل وتمر اذ ليس لهما
مفرد بل هما مع نخلة وتمرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان
احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها والنسبة اليه
ونحوها اسماء الجموع والعدد اذ ليس لهما مفرد يدلان
على الاحاد بتوسط او غيره فان قيل بقيد فهذا الحد على اسماء
الجموع التى لها احاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب
والصاحب فينبغى ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركب
وان وافق الراكب فى الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد
بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت

كذا قيل وفيه لان المفرد ان اراد به الفرد الواحد وح فيصدق
على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا اليه
اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور
كالجماعة اى كما ان لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب
بكامل اسم لجمع بعد عن الحركة فى احلان فانه لا تنوين
فيه او التنوين او هما على سبيل الجمع كما فى زيدان
فان قيل اسم التفضيل اه حاصل السوال ان الكثر
فى قول المص اسم تفضيل والتقدير ان هذا اللاحق يدل
على ان مع الحق المفرد اكثر منه فينبغى ان يكون فى المفرد
كثرة حتى تضاف اليه الاكثرية من الواو والنون وهو
مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل
الذى يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا
كما فى زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما فى قولك زيد افقه
من الحمار اى لو [illegible] فقها هذا الحمار فزيد افقه وما نحن نبوت
فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة فى الواحد لكان
ذلك فى الجمع اكثر منه اى فكونه اه اشارة لا
دفع اعتراض الفاضل الرضى اللذان يتعلق احدهما
باللفظ والاخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز
ان يكون قوله ان كان اسما فذكر خبر لقوله شرطه
لعدم وجود العايد فيها الرابط لها بالمبتدا واما الثانى
فهو ان الشرط كونه مذكرا لا ليصح الخبر ما يجعل

ما يجعله بمعنى المصدر ليطابقا معنى وحاصل ما اشار
اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر
شرطه توجد العايد والمصدر كلاهما من غير حاجة الى
تقدير عايد كما اجاب به الفاضل الرضى من حيث سمّا
نبه بهذا على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل
من قبيل وصف الدال بحال مدلوله لفرس لبنى هلال
تنسب اليه الاعوجيات كان لكنده واخذته سليم ثم صار
لابنى هلال واراد بالمذكر اه جواب سوال نجم الائمة
حيث قال كان على المص ان يقول بدل قوله فذكر تجرد
من التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل سلما ودعا على
رجلين يفتحهما قياسا على الجمع بالالف والتاء كالظلمات
وذلك لخفة الالف والتا هو التاء اى فى الوضع لانه
للفرق بين المذكر والمونث بخلاف الالف فيه مستوى
اشار بهذا الكلام لا ان الجمع بالالف الواو والنون
ذو صيغة لا يستوى فيه المذكر والمونث فى الصيغة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمونث نحو بمجرد التاء
بل يكون بالصيغة كما فى الفعل فعلى خلاف الاصل وذلك
لشابهتها بالاسم فى ان الشايع فيه الفرق بين
المذكر والمونث بنفسها للفظ كالجمل والناقة والمراة
والرجل الاسم المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل
الرضى حيث قال هذه العبارة سخيفة لان ضمير يكون

الا الوصف المذكر فيكون المغير وان لايكون الوصف
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى
لهذا الكلام لانه استواء الشيء في نفسه مع غيره
وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكر
اي الذي اريد جمعيته فكانه قال وان لايكون الاسم
المذكور مستويا في الصفة مع المذكر بتأويل الى
دفع لما يرد اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره
والشرط الخامس اقول نغني عن هذا الشرط السابق
فان العلامة ليستوي فيه المذكر والمؤنث وتاء
التانيث قد حققنا لك تاء المبالغة وبين تاء التانيث
فارجع اليه لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر
انه جمع علام او علامة تحت قاعدة كلية لانه قال
تعالى ذكر وسمي الجمع السالم وهو العلم والصفة
المستجمعة للشرايط سوى ما جبر نقصه من نحو التاء
المحذوف العجز معتلا مما ذكر له مجموعا هذا الجمع مغير اوله
كسنون او غير مغير كثبون وجاء قلون على الوجهين
وقد شذ نحو حرون وادون وارضون انتهى وحاصل
هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما
ولا صفة يجمع هذا الجمع فجمعه شاذ الا اذا كان اسما
محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون
فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان يكن علما ولا صفة وذلك

يستلزم

وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها سنو
فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون
فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا
من محذوفه فان تغيير الواحد اه اي تغيير مفرد مصطفون
الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما
جمع التقى ساكنان بما الالف والواو فحذف الالف
واما التغيير اه جواب سوال عما يقال كيف كيف حملت التغيير
هنا على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير
جمع القلة افعل اه قال بعض الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء
للمفرد وزن كثرة واما اذا اختص جمع التكسير فيها فهي
للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه
الجمع والا فهو مشترك كاحادل ومصانع هذا واعلم ان
انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع الجمعين
هو المشهور وزاد الفراء افعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء جمع صديق والمراد بجريانه اه اعلم
ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل المعان احدها ما ذكر
وهو جريان المصدر على الفعل ثانيها جريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثالثها
جريان الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما
مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول وكل من
من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام

فى الحد كما ذكره الفاضل الرضى بعد اشتقاق الفعل
منه اشار الى اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل
هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالته
واستدلوا عليه بدلايل احدها ان المصدر تابع للفعل
فى الاعلال وعدمه واذا ثبتت الفرعية فى الاعلال ثبت
فى الاشتقاق لانه لا يكون فرعا فى شئ واصلا فى آخر
وثانيها ان المصدر جاء مؤكدا للفعل فيكون تابعا له
والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل
قد جاء عاملا فى المصدر والعامل اصل بالنسبة الى
المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو
كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه
وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل
والكل اصل بالنسبة للجزء وكل هذه الادلة مدخول له
يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية
فى الاعلال الفرعية فى الاشتقاق الا ترى ان اعد واغزا
فرع يعد فى الاعلال وليس مشتقا واما عن الثانى فلانه
يلزم منه فرعيته له فى الاعراب لا فى الاشتقاق واما
عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان
الحروف عاملة فى الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع
فبان المتنازع فيه الافعال التى وجد لها مصادر واما

واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده
فيكون اصلا لا اشتقاقه وان كان الاخيران لكن
فعلهما من غير لفظهما تقول زيدا ويلا ويحا اى عذابا الزم الله
وهلاكا ومن هنا ظهر ان الفرق بين المصدر والمفعول
المطلق اى سماعى يعنى انه اطلق السماع واراد السماع
مجازا ولم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذا لم يثبت حذفها
اثنين وثلاثين عدها المص فى الشافية وهى قتل
وفسق وسعل ورحمة ونشد وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان ودعايتو ورزة
ودخول وقبول ووجيف ومصهوبة ومسعاة ومحمدة
وكراهية ابتدا لقوله يعمل اى يعمل المصدر عملا مطلقا
بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مفعولا مطلقا واما اذا كان
مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له
ويحتمل انه للفعل وليس عمله مقطوعا به كما سيجئ
لاعتبار الشبه واذا كان عمله للاشتقاق باعتبار
زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل للمشابهة
الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال
والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها له معنى
ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له
معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما
هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل
لانه انما يعمل لكونه فى تقدير ان مع الفعل ولا انه التقدير بحور

الا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع
خلصه للاستقبال   اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى حقيقة
واما المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل معموله
عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع
في ورده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة
واليك الفرار وقال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رافة وقال
فلما بلغ معه السعي وتقديره الفعل مثله تكلف وليس
كلما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء في جميع الامور
انتهى مما في حسن ان اه لانها حرف مصدري موصول
ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذى
هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
٢ او يكون الظرف اه والتقدير ح ولا يقع اضمار المستتر
فيه بان يقال في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان
اعجبني ضربان على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى
٢ لا ضمير في المثنى اى لو اضمر في المصدر لا ضمير فيه اذا اثنى
او جمع يلزم اجتماع علامتي التثنية وعلامتي جمع فانك
اذا قلت اعجبني ضربان فالالف فيه علامة التثنية
المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج
الا الف اخرى تدل على ذلك المستتر كما هو القاعدة
المقررة في باب الاضمار   راجعين في الحقيقة اه ولذا
عدوا خواص الاسم التثنية والجمع   ولا شبهة
اه كلام مستانف يتضمن جوابا عن سوال تقريره ان

ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل
فان الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر فحاصل
الجواب بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال
انه مضمر ولا يقال انه مضمر في المصدر ولا في غيره
في مفهومه هو الحدث المذكور في التعريف سابقا
بلا امنه قال نجم الائمة خلافا للنحاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا اى سواء كان الحذف واجبا او جايزا وهو خلاف
قول المص   فلو اخرت اه اى لو اخرت تلك الاحكام المصدرية
بقوله ولا يتقدم معموله المنبه عنه عند قوله وعماله
باللام قليل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام
للكلا القسمين واحدة حيث انها واقعة بعدهما والحال
ليس كذلك فان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول
اى حدث وهو المصدر وذلك مبني على مذهب سيبويه
من تسمية المصدر فعلا وحدثا   موضوعا لذلك اه
فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه
معنى الوضع   ما قام اه الا ان المراد بمن فيهم اعم من
العقلاء واعلم ان المراد بمن هنا قام به الفعل من قام به
الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما   وغير
ذلك كالذى واسم المكان والزمان   لان الجميع اه فان اسم
المفعول لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه
والا لمن وقع بها الفعل اى بتوسطها   والظاهر ان اسم

التفضيل اى الظاهر من قول المصنف لمن قام بمزيد من فاعل
الصفة فانه يقال له خرج الجميع الا الصفة

كما عرفت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع فى قوله
فى اول التعريف اى حدث موضعها فالكلام الاسم وتحن اشرنا
الى فايدته وان كان ماضيا اى بالنسبة الى زمان
نزول الاية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان
نبينا . بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه
وساير البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون
اعماله غير معتمدا على شئ مما ذكر فكانهم اعتبروا
نفس الشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحبه او الهمزة
او نحوها هذا واعلم ان الشيخ الائمة ظاهر كلام النحاة انه
يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفى والاستفهام والاولى الا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه بسبب اعتمادهما كما لا يشترط ذلك
فيه اذا دخله اللام هذا كلامه وهو كلام انيق
وجه الاضافة فرع العلماء على هذه المسئلة مسئلة فى
الضمان وهو ان القايل اذا قال انا قاتل عبدك و
سارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم
لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل فى الصورة
الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضى فهو اخبار عن
القتل والسرقة الواقعين فى الزمان الماضى واما على

على التقدير

واما على التقدير الثانى فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال
فهو توعد منه بالقتل والسرقة لا اخبار عما وقع منه فيفعل
مقدر قال السيرافى الاجود ان يقال هيهنا انما نصب
اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال بما فى اسم
الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال
بمعنى الماضى فى غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا فى المفعول
فى موضع من المواضع مع كثرة وروده فى كلامهم اللام الموصولة
قيدها بها احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا تعينه عن شرط من شرايط العمل لعدم تطرق هذا الدليل
لا يجرى فى جمعه جمع التكسير الا ان يقال انه حمل على الا يلحقه
تغيير مرادا للبناء نصبه على المفعولية اشار الى ان اطلاق
العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية
او لا يجوز مع عامله عمله رفع الفاعل لان ضمنه لا استطالة
الصلة بذكر المفعول لتفضيل الفاعل بان يكون اسم
التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اى اشدهم ضاربية
او لتفضيل المفعول بان اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول
نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اى اكثرهم مشهورية
ومعروفية اى عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف
على شرط كما صرح به نجم الائمة اى اشتراط عمله بالحال والزمانين
قال ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابى على ومن

بعده مصرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ظاهر وطالق فانهما اسما
فاعل بهما في الاصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعمالهما في الثبوت
فلا يقال طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لمن تجدد لها انا فانا
من المستكن في مخالفة والضمير المستكن راجع الى الصيغتين
والتقدير وصيغتهما مخالفة لصيغة ما لكون صيغة
الصفة كما ينتج على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية ليست بموصول بالاتفاق
بل هي حرف تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخول اللام الموصولة
ولئن كان بحسب الفتوة في المضارب الا ان ذلك الاسم في معنى اسما
الفعل وقائم مقامه لما عرفت ولاينا في الصفة ذلك لانها
تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزا من معناه مريد له
على التجدد فلا تقوم مقامه فلا تدخل عليها ما ينبغي ان يدخل
على الفعل على التشبيه ووجه مشابهته للمفعول كونه
فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام عكس المعهود آه هذا
في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود المعرفة الى النكرة
كفنا رب ونحوه في ضرورة الشعر كما قال اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما فاضافت
جونتا الى المصطلى المضاف الى ضمير الجاريتين فهو مثل حسن
وجهه فاصل ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق
وفي هذا جواب لاعتراض الفاضل الخضر حيث قال ينتقض
بنحو فاضل وزايد وغالب فان فيهما زيادة على الغير وصل

وحاصل الجواب انه لم يقصد فيهما الزيادة في الفعل الذي يشتق
هو منه اذ لم يقم من الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد
بقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه مالا او جاها ونحوهما
متلبس في الباء بمعنى مع ذات مبهمة فان قولك اعلم
يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدرى انها اي ذات
لا بذكر الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى
حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان
بل الزمان فقط من حيث صيغته فلا هذا اليصح حمل
افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزونة
بافعل وهي صيغة وميزانه كانه قال واسم التفضيل صيغة
افعل من الرباعي آه فانه اذا قيل ما ازجر لم يدر انه ماخوذ
من زجر او من ازجر بالتخفيف الذي هو الثلاثي المزيد فيه
ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منها مثلا
لو قيل ما ازجر لم يعلم ان المراد ما اشد زجره وانزجاره
لغير التفضيل اسم اعني افعل الصفة مقدم بالطبع لان
التقديم الطبيعي على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم
ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على
زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة
والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة
على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر
ينبغي صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ
والجواب اه هذا الجواب للفاضل الهندي ولم يستحسنه

ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل
تعليق الخرز ونحوها فخلوهن من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة
الراسخة في النفس التي هي منشأ هذه الآثار فخلوهن من العيوب الباطنة
ففيه شائبة الف على انها زائدة او على توهم انها او تقدير ما في نظم الكلام والتقدير
فما الجواب ففيه من حمق ابن حبنقة قد تكرر منه اي من لفظ الابن والذي
صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس انه هبنقة من غير زيادة الابن
قال فيه وورد في الروايات هبنقة بزيادة ابن ثروان قياس لانه
اذا لم يكن احد الظاهر كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل
منه قبيح لكنه على سبيل الشذوذ لانه لا يكون من العيوب الظاهرة
على اختلاف القياس ووروده في كلام ال محمد ص كثير اشتهر في الصحيفة
التي وبه اعدل ثم هاهنا على موافقة القياس وفارق القرينة
الانفصال الحقيقي اعني اجتماعها وعدم ارتفاعهما بتعيين الجار
المجرور متعلق بمعنى والتقدير ان المفضل عليه في صورة التعلق به
باللام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير اللام وقوله
مذكور صفة مبني كما اذا طلب مثال الذكر المفضل عليه لفظا واما
حكما فكما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل من الاخر
فتقول فلان الافضل وانما القرينة للكاثر القرينة الغالب والكاثر
من هو اكثر عددا في عشيرة وقبيلة من غير من بينهم وهذا كما تقول
مثلا اريد شخص من قريش افضل من عيسى فيقال محمد ص الافضل من
قريش اي افضل من عيسى من بين قريش وحاصل المعنى انه بعض قريش وهو

قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه اني لست بالبعض
الاكثر حصى من هذه القبيلة من كل شيء وتفسير الزهو
عند ال محمد ع م اكبر من ان يوصف اي احدها زيادة
الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود فالمعنيان اي
المقصودان وان يقصد مصدر بمعنى فالتقدير احد المقصودين
قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول فهو غير جائز
وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى
الزيادة بحسب المال وهذا المصدر بمعنى المفعول ولا هنا
وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف
محذوف اي قصد احدها اي على ما لم يدخل فيه اعني
المجعول واجسم القبول محققه اي تحقق المضاف
اليه في ضمن من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل
من اضيف وهو من جملتهم لزم الشيء على نفسه اذا عرفت
فالاوضح في العبارة ان يقول في ضمن ما عدا المفضل لئلا
يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان
من مشاركته اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد
احسن من عمرو او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما
من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان
يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند

المخالف نقدونه محجوبا لا نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان
عليه مكانه قال هب انه محجوب عنه ايضا اليس صوم يوم
شعبان افضل منه وقوله اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى
في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير او ابدلهم بي
شرا مني اى في اعتقادهم ايضا والا لم يكن فيه شر ومثله
قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاده نجم
الائمة ره اى ثاني معنيه آه هذا اشارة للاما بهما ذكر
عليه في معنى الاول من ان الغرض مثله دفع الاعتراض
السابق يوسف احسن اخوته اى احسن من كل احد
من بين اخوته اى انه اختص بهذه الفضيلة لفظا
او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكور من في لفظه واما
معنى فكالنوع الاول اى المضاف الذي قصد به الزيادة
على من اضيف اليه فانه ممتزج بين التفضيلية معنى باعتبار
ذكر المفضل عليه بعده كالذي معه من في اللفظ بابها
اى افعل الصفة فكان افعل التفضيل واقع ولهذا
لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله الرفع
بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه
للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه
في المضمر فيه ثم الاعتبار بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وتعليل الشيخ الرضي بل

ايضا يدل عليه اى وصف بسببه بقرينة قوله وهو في المعنى لسببه والوصف السببي
على ما عرفه انه يكون في اللفظ صفة شيء وفي الحقيقة صفة لمتعلق ذلك الشيء
ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف قسيم الوصف بحاله لسببه اى
المتعلق ذلك الشيء فان الكحل سبب لقوله رجلا اى متعلقه و
ملابسه لانه حصل في عينه لسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام
من متعلقات زيد ومسببا له حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا واعلم
ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب
ولعل المصنف التفت عن المشهور والتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت
في قوله مفضل باعتبار عين الرجل اه كالصفة المشبهة في زيد حسن
وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو من متعلقات زيد
وزيد ضارب عمرا مثال للكون معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات
الموصوف فانهما مختلفان بالذات اى فان المفضل والمفضل
عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الذي لم يعبر عنه بالظاهر
كالمثال المشهور حتى يتوهم ان ظاهر التعبير مرجعه متحدان بل عبر
عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسمين الظاهر التغاير فالكحل
في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل
اى ما رايت رجلا احسن يحسن الكحل عينه من الكحل عين زيد
بخلاف الكحل الملحوظ مطلق اى بخلاف الكحل في المثال المشهور
فانه قد لوحظ مطلقا اى مجردا عن التعدد فانه شيء
واحد حيث انه جرد عن التعدد والان ذلك الشيء الملحوظ على
هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة بكونه في عين الرجل

وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شئ
واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة
بكونه في ضمن عمرو وهكذا وشئ واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يق
ان الانسان الذي في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يقال انه هذا القيد
اعني تشخص زيد غير ذلك القيد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا
هذا وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل الذي لا يعمل
ان يكون المفضل فيه مغاير للمفضول عليه مغايرة ذاتية نحو زيد
احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل
هنا كما امتنع هناك لسهل اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما
هو الاصل لسهل اخراجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل
الرفع في المواد الاخر كما في الامثلة الاخر التي تشابه هذا المثال في كونها
افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل في عموم كل احد هذا التعميم
انما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة في سياق النفي مع النفي
بمعنى حسن في التقدير ما رايت رجلا حسن كحل عينه مثل حسن كحل
عين زيد بل هو اقل منه عرفا الا غير فان الزيادة ماخوذة فيه
قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة عرفا لا ينافي
مع وجود معنى التفضيلية اذ لا ينبغي لذكرها وجه او بكونه دونه
اي يكون حسن كحل غير زيد اقل من حسن عين الرجل لما
اقتضاه المقام اي مقام المدح ولا يبعد ان هذا في الحقيقة
معنى ثالث قسيم للاولين حاصله انا لا نعتبر اسم التفضيل
قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا

مقترنا بها واذا اقترن بها لا نقول ان النفي المسلط عليه
يتوجه لا قيده الذي هو الزيادة كما في معنى الاول
بل يقصد نفي المساواة ليحصل في ضمن هذا القصد نفي
الزيادة لان للمساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية
من غير تفاضل ثانيهما المساواة مع زيادة في غير ما وقع
فيه التساوي مطلقا سواء لم تكن في ضمن الزايد و
ولو كان في ضمنه فقوله ولو كان آه عطف على مقدر
من جميع ذلك اي من جميع المعاني الثلث او من جميع
هذه الاعمال التي هي ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
الى آخر الاعمال زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
اي مع النفي فالباء بمعنى مع لا صلة للزوال لان هذا
السوال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي الى الزيادة
او بوجه آخر فيعم التوجيهين السابقين على توجيهها
فتامل اذ ليس كل ما آه هذا التحقيق اشارة الى رد
كلام الكسائي والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل باجنبي
لان المبتدا عندهما معمول للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
والحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه
ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له
على فعله مطلقا كقولنا زيد قائم معموله منه في غير زيد عين
معمولا لاحسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى

الفعلية الاترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما احتجنا الى
الاتيان بهذا المعمول كما سبق ولا يجري آه جواب
سؤال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل
فيهما فاشتركا في كونهما معمول عامل واحد فلا يكون
اجنبيا من الآخر وحاصل الجواب ان العامل ح في الكحل
معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك
الاشتراك لا يخرج عن الاجنبية تعقيد دكيك
وهو عود الضمير للامام المذكور كذا قيل ورده الفاضل الهندي
بانه لا فساد في رجوع الضمير للامام المذكور لفظا وهو مذكور
رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المتاخر لكونه مبتداء
مقدم رتبة رح فنقول انما اشارة الى التحقيق المذكور
في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا من انه اذا تعلق بشيء
ذو حدثين ظرفا او حالا ان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه
اى حدثه تقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل
هنا عامل ذو حدثين حدث المفضل وحدث المفضل
اى حدث التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان
وهو قوله في عينه باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي
كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار
عين رجل فيلزم ايلائه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا
باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل
عليه بقوله في عين فيلزم قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله

بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه فافهم هذا
المقام على هذا المنوال وعلى كل تقدير آه ولما ذكره نجم
الائمة حيث هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد
لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وحاصل
الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل
والمفضل متغايرين بالاعتبار وح فهما متغايران
بالذات واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا
يوجب تقدير من كحل عين زيد فلتقدر منه في عين زيد
حذف مجرور من وجار العين لظهور المراد وتقديره
رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول
رايت واحسن فيها بدل منه بدل الكل من كل لان معنى
ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها
الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على
وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله
لعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد
في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حال الواحد
فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
لعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما
لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
ودفع التناقض اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل

۱۳۸

کتابخانه
دانشگاه علوم اسلامی رضوی

بمعنى المماثلة

التكمل لانه الفعل في حسنه واما بجعل المماثلة في الفضل
ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم
على الوجه الابلغ مبني على انه لوكان غيره مثل غير زيد
في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة
مع الترجيح فيكون النفي هيهنا فيكون ابلغ كذا افاد
بعض الافاضل اسم جماعة الرجال ان اشار الى انه اثر
للذي يجمع ليصح جعل سادا صفة ركبان لان اسم
الجمع لا تحت تانيث المسند الى الضمير ولا جمع وصفته
هذا ما يتعلق بشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال
وتشتت الحال ولعقبه ان شاء الله تعالى بشرح القسمين
الاخرين قاله بلسانه وحرره ببنانه مؤلفه الفقير
الى الله الغني نعمة الله ابن عبد الله الحسيني
الجزايري ليلة الاحد من لاثا من في ارض
يتنزل الملائكة ليلا ونهارا اعني في تحت
قبة علي ابن موسى الرضا ويكون
من الشهور في شهر صفر
المظفر من سنة عشر
وخمسين ومائة
بعد الالف

بازبین شد
۱۳۷۱ ش

١٢٨

[illegible]

بموجب درخواست دانشگاه علوم اسلامی رضوی و موافقت
شماره ۹۷۲۷-۰۴/ ۸/۷/ ۶ قائم مقام محترم و اجازه شفاهی
تولیت معظم آستان قدس رضوی جهت حفظ بهتر و استفاده
بیشتر محققین به کتابخانه مرکزی آستان قدس انتقال داده شد.

۱۸۷

ع [illegible]

ل [illegible]

[illegible] ٧/٤